بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣٠٣ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٩ هـ - ٩ آذار ٢٠١٨ م

في يوم المرأة العالمي

إزاء الفراغ السياسي والاجتماعي الذي يعانيه العالم العربي، لم يجد الذين يفتشون عن قضايا تشغلهم سوى اليوم العالمي للمرأة، ليس لأنها محرومة من حقوقها عندنا في لبنان، حيث تعمل المرأة في كل ميادين الحياة العامة، وقد بلغ عدد النساء (عفواً، السيدات) اللواتي ترشحن للانتخابات النيابية مائة وإحدى عشرة سيدة، بينما الاشكالية قائمة في المملكة العربية السعودية وحدها، حيث يحظر عيها قيادة السيارة وتولي الوظائف العامة. وقد منّ الله عليها بوليّ للعهد رغب في أن يخرق كل الأعراف، حتى الحريات العامة المعمول بها في جميع أقطار العالم الديمقراطية، فأطلق يدها في قيادة السيارة، وفي أن تتولى امرأة سعودية منقبة مهمة الاشراف على محطة بنزين للسيارات في مدينة الخبر. لكن هل خطر في بال أحد أن يسأل عن حرية هذه المرأة في أن يؤخذ رأيها فيمن يحكمها أو يدير شؤون بلدها أو يتصرف بثروتها النفطية، فيريح المتعبين ويعالج المرضى في بلده، ويسدّ حاجة المضطهدين والمحاصرين من اخوانه العرب والمسلمين، بدلاً من أن يمنح دونالد ترامب مئات المليارات من الدولارات، في مشاريع وخدمات لأبناء الدولة البكر: الولايات المتحدة الأميركية.

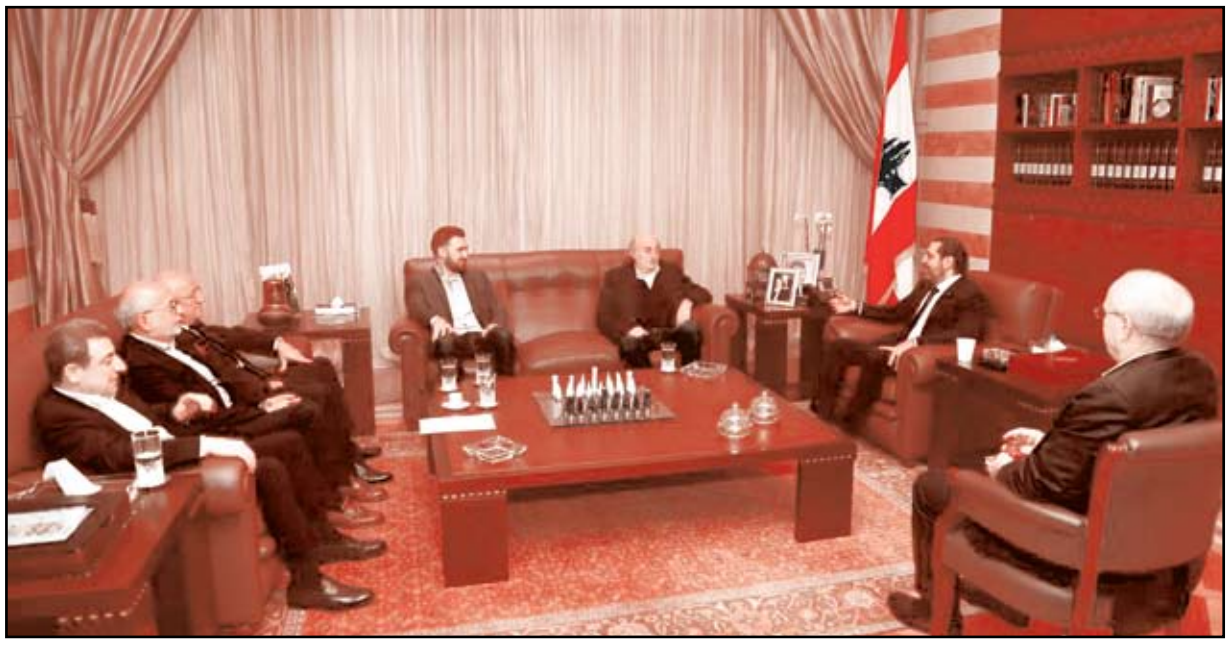

أيّ معركة تنتظر القوى السياسيّة الكبرى؟

فضيحة فبركة ملف زياد عيتاني

هل هي رأس جبل الجليد في ملف الفساد؟

هل ستكون روسيا بديلاً للفلسطينيّين عن أميركا؟

جحيم الغوطة.. وركائز مواجهة الظلم والطغيان في عالمنا العربي

غزة.. الوفد المصري يواصل اجتماعاته ويلتقي قيادة «الجهاد الإسلامي»

هنيّة: غزة على فوهة البركان

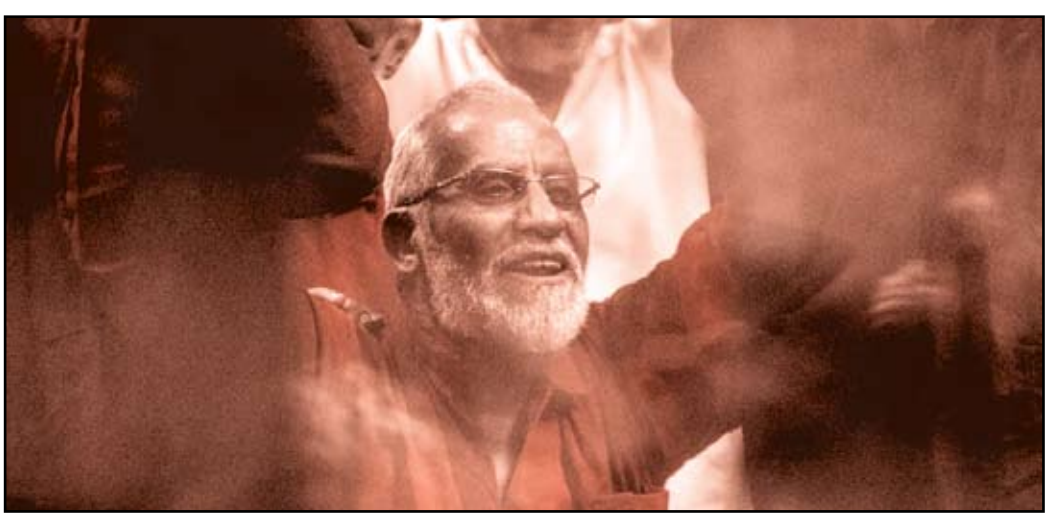

بيان منع الكتابة والكلام في مصر فأين الديمقراطيّة؟!

«إخوان مصر» يحمّلون سلطة الانقلاب المسؤوليّة عن حياة المرشد

الخليل لجريصاتي: نعم رفضت مخالفة القانون

غرد وزير المال علي حسن خليل عبر حسابه على «تويتر» فقال: «أضحكني وأحزنني الى أي مستوى يغش وزير نفسه والناس باللعب على الكلام. نعم اعترفت بأنني رفضت مخالفة القانون وقرارات أعلى سلطة رقابية ومنعت هدر ٥٠ مليون دولار. نعم اعترف بأنني عطلت على البعض العمولات المنظورة وغير المنظورة».

وأضاف في سلسلة تغريدات: «نعم اعترف بأنني بقراري فضحت كيف لزم المشروع بأعلى من سعره وملايين الدولارات على اعتبار أنه سيسلم قبل أسابيع من منافسيه، في وقت لم تسلم الوزارة الموقع إلا بعد أكثر من سنة».

وكان وزير العدل سليم جريصاتي، قد قال بعد اجتماع تكتل التغيير والاصلاح: «بكل صدق واحترام لعقول الناس، نسجل بارتياح وامتنان وأسف في آن، إقرار معالي وزير المال بأنه عرقل معمل دير عمار، هذا إقرار نسجله وعلى كل مسؤول عندما يخطئ، أن يعترف بالخطأ، وإن أتى الاعتراف متأخراً. طبعاً، التأخير حصل وكلف الخزينة على أكثر من صعيد».

المشنوق: قانون الانتخاب سيعطي كل مرشح حجمه

وصف وزير الداخلية نهاد المشنوق الانتخابات النيابية المقبلة بأنها ستكون «عرساً ديموقراطياً».

ورأى خلال لقاء نظمه نادي «ليونز» الكسليك، أن «الانتخابات ستجدد خلايا لبنان السياسية، والقانون سيعطي كل مرشح حجمه الحقيقي». ولفت إلى أن «اللبنانيين لم يعتادوا قانوناً فيه النسبية والصوت التفضيلي ولم يعتادوا أيضاً اللوائح الحزبية بل اللوائح الطائفية منذ الاستقلال في عام ١٩٤٣، هي تجربة جديدة حيث سيتنافس كل مرشح مع آخر من طائفته، ولا يوجد تشطيب بل ستكون «زي ما هي» وهذه المرة بالقانون».

وأوضح أن «القانون مفصل إلى أربعة أجزاء، النسبية الإيجابية التي تحد من القدرة على الإلغاء، والصوت التفضيلي، وربما كان الأفضل أن يكون في القانون أكثر من صوت تفضيلي، لا صوت واحد فقط، والنقطة الثالثة لها علاقة بالاحتساب، والرابعة التي تتعلق بكيفية التصويت».

وزير العدل «يتمنى» من قضاة عدم التصريح

تمنى وزير العدل سليم جريصاتي، في سابقة، «على التفتيش القضائي أن يتمنى بدوره على بعض كبار القضاة في لبنان عدم التواصل مع الإعلام، كما تقضي الأصول، قبل مراجعة وزير العدل»، مؤكداً في تصريح بعد اجتماع «تكتل التغيير والإصلاح» النيابي أنه «حريص على السلطة القضائية».

وكان فقد تردد في وسائل إعلامية أن من المستهدفين بـ«التمني» قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا، وذلك على خلفية ملف الموقوفين زياد عيتاني بشبهة التجسس للعدوّ الإسرائيلي والمقدم في قوى الأمن الداخلي سوزان الحاج بشبهة فبركة ملف التجسس لعيتاني وقرصان انترنت وزوجته بشبهة تنفيذ ما طلبت الحاج منه القيام به.

تفاهم «نهائي» بين الحريري وجنبلاط

أكدت مصادر سياسية مواكبة للأجواء التي سادت لقاء رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس الحزب «التقدمي الاشتراكي» النائب وليد جنبلاط في «بيت الوسط»، في حضور الوزير غطاس خوري والنواب: غازي العريضي وأكرم شهيب ووائل أبو فاعور وتيمور وليد جنبلاط، أنهما اتفقا على خوض الانتخابات النيابية معاً في الدوائر الانتخابية المشتركة وتحديداً في الشوف– عاليه، وبيروت الثانية والبقاع الغربي– راشيا والمتن الجنوبي (بعبدا).

وقالت المصادر السياسية نفسها إن الحريري وجنبلاط كانا، وسيبقيان معاً، في السراء والضراء وهذا ما سيترجم عملياً في الانتخابات النيابية. ولفتت الى أن قرارهما نهائي لا عودة عنه وأن التحالفات الانتخابية في هذه الدوائر المشتركة ما زالت قيد البحث وكذلك الأمر بالنسبة الى الدوائر الأخرى.

ورأت أن توسيع التحالف الانتخابي بانضمام قوى أخرى الى تفاهم الحريري– جنبلاط، يقوم على قاعدة الإصرار على تحالفهما مهما كلف الأمر، وقالت إنهما لم يقفلا الباب في وجه الانفتاح على القوى السياسية الأخرى، في إشارة الى أن المشاورات بين «المستقبل» و«التيار الوطني الحر» وحزب «القوات اللبنانية» ما زالت قائمة وأنها تنسحب أيضاً على تواصل «التقدمي» معهما باعتبار أن هناك إمكاناً للتفاهم الذي لا يؤدي الى إلغاء أحد.

خلل طائفي في توزيع الملحقين الديبلوماسيين

أفادت مصادر سياسية بأن نتائج الامتحان لملحقين ديبلوماسيين الذي أعلنه وزير الخارجية جبران باسيل على وقع انه يضم ١٧ امرأة ونصفهم تقريباً من الشباب انما يتمحور على شق آخر من حيث التوزيع الطائفي. اذ ان هذا الامتحان من أجل تأمين اختيار ملحقين ديبلوماسيين متمرنين من الفئة الثالثة انما شهد فوز ١٦ من المسيحيين في مقابل ٩ مسلمين. وقد توزع المسيحيون وفق الآتي: موارنة عدد ١٠ وارثوذكس عدد ٤ فيما نال كل من الكاثوليك مقعداً وكذلك الامر بالنسبة الى الأرمن أو الأقليات.

وتوزع الفائزون المسلمون وفق الآتي: شيعة عدد ٦ ودروز عدد ٢ فيما لم يفز السنة إلا بمقعد واحد. ومع ان هؤلاء فازوا من ضمن ٨٩٠ مرشحاً ووفقاً لقواعد صارمة احترمت الكفاية فإن العامل الطائفي يشكل ورقة ضد الوزير باسيل الذي منع تعيينات في قطاعات عدة افتقدت للتوازن الطائفي حتى لو كانت هذه التعيينات من الفئة الرابعة في الوقت الذي ينص اتفاق الطائف على اقتصار التوازن الطائفي على وظائف الفئة الأولى.

رياشي لنقابة «تلفزيون لبنان»: عرقلة التعيينات سخيفة

أبلغ وزير الإعلام ملحم الرياشي نقابة موظفي «تلفزيون لبنان» أن «العرقلة في تعيين رئيس ومجلس إدارة لتلفزيون لبنان إدارية وحكومية سخيفة»، رافضاً «المقايضة بين الوكالة الوطنية للإعلام والتلفزيون».

وعرض في مكتبه مع وفد من النقابة برئاسة كمال أسود، «أحقية العاملين في التلفزيون في سلسلة الرتب والرواتب»، ووعد بمتابعة الموضوع مع رئيس الحكومة ووزير المال لاعطائهم حقوقهم.

وأشار الى أن الطريقة التي لجأ اليها «لم يتجرأ أحد على طرحها، ومع هذا وقف الجميع في وجه التعيين، والمشكلة ليست لديّ بالطبع»، لافتاً الى أنه «عندما يجري التعيين سيكون تلفزيون لبنان في غضون ١٦ شهراً أهم تلفزيون في منطقة المتوسط، وحقه علينا ان نقدمه الى العالم بطريقة جيدة جداً، ولكن يا للاسف مجلس الوزراء لم يبت بعد هذا الأمر».

إثر اللقاء، ناشد أسود أركان الحكم «الاسراع في بت ملف التعيينات وخصوصاً على ابواب الانتخابات النيابية، لشد عصب العاملين في الشركة وتأمين تغطية شاملة وواسعة لكل الأراضي اللبنانية».

حسن خليل: أنجزنا موازنات كل الوزارات ما عدا «الطاقة»

ترأس رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في السرايا الحكومية اجتماعاً للجنة الوزارية لدراسة مشروع قانون موازنة ٢٠١٨ حضره نائب رئيس مجلس الوزراء غسان حاصباني والوزراء علي حسن خليل، محمد فنيش، رائد خوري، يوسف فنيانوس، ايمن شقير، جمال الجراح والأمين العام لمجلس الوزراء فؤاد فليفل.

بعد الاجتماع تحدث الوزير خليل فقال: انجزنا كل موازنات الوزارات في الجزأين الأول والثاني الف وباء، ولا يزال امامنا مناقشة الجزء باء من موازنة وزارة الطاقة الذي لم نتمكن من مناقشته نظراً لغياب الوزير.

سئل: متى ستعقد جلسة مجلس الوزراء لمناقشة الموازنة؟

أجاب: هذا الموضوع يحدده رئيسا الجمهورية والحكومة، ونحن كوزارة مال عملياً وقد انجزنا اعادة صياغة كل الأرقام وكل تفاصيل الموازنة، بما فيها المواد التي اتفقنا عليها والتخفيضات التي حصلت.

وجهة نظر

الفساد والانتخابات كيف يجتمعان؟

يتزامن الحديث عن الفساد في لبنان مع حمى التحضيرات الانتخابات النيابية المقررة في شهر أيار القادم.

ويعتقد البعض ان التراشق السياسي القائم بين بعض الفرقاء السياسيين في الحكومة حول الفساد، وخصوصاً في ملف الكهرباء انما هو جزء من الدعاية الانتخابية لهذا الفريق أو ذاك.

ولكن حجم الحديث عن الفساد في ملف الكهرباء تحديداً يبدو أبعد من ذلك بكثير، وكشف ذلك وزير المالية علي حسن خليل في تعليقه على بيان «تكتل التغيير والاصلاح» الذي اتهمه بأنه «عرقل معمل دير عمار، وبالتالي زيادة إنتاج الكهرباء، وحرم اللبنانيين من خمس إلى ست ساعات يومياً كهرباء من مصادرها الأصلية»، فقال الوزير علي حسن خليل: «إنني نعم اعترفت بأنني رفضت مخالفة القانون وقرارات أعلى سلطة رقابية، ومنعت هدر ٥٠ مليون دولار. نعم اعترف بأنني عطلت على البعض العمولات المنظورة وغير المنظورة».

وقبل هذا السجال المحتدم حول الفساد الكبير في ملف الكهرباء وصف النائب سليمان فرنجية صفقة بواخر الكهرباء المتعثرة التي يعمل عليها وزير الطاقة سيزار أبي خليل بأنها «سرقة العصر بسبب المبالغ الضخمة التي ستدفع في حال استئجار هذه البواخر».

واللافت في هذا السجال الناري حول السرقة والعمولات أنه يجري بين وزراء في الحكومة وقوى ممثلة في الحكومة التي تبحث في خفض مصاريف موازنة عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٠٪ من أجل خفض العجز في الموازنة أولاً، ومن أجل توجيه رسالة الى المجتمع الدولي ثانياً قبل مؤتمر سيدر الذي سيعقد في شهر نيسان القادم بهدف مساعدة لبنان اقتصادياً عبر استثمارات دولية وإقليمية في مختلف المجالات.

وفي السياق نفسه، أي سياق الفساد في لبنان، فقد أُدرج لبنان في المرتبة ١٣٦ من ضمن ١٧٦ دولة على مؤشر «مدركات الفساد» لعام ٢٠١٦، الصادر عن منظمة «الشفافية الدولية» متراجعاً ١٣ درجة عن عام ٢٠١٥ بعد أن حل في الترتيب ١٢٣، وهذا يعني ان الفساد في لبنان كبير وكبير جداً ويزداد بوتيرة كبيرة، ويمكن ان يكون أكبر في عام ٢٠١٧ من عام ٢٠١٦، وهذا ما يؤكده السجال القائم بين وزير المالية ووزير الطاقة وغيرهما من الوزراء.

والسؤال الذي يطرح في ضوء هذه المعطيات عن حجم الفساد في لبنان هو: لماذا لا يتدخل القضاء في كشف المسؤولين عن الفساد في لبنان ومحاسبتهم؟ وكيف ستجري الانتخابات النيابية بـ«نزاهة» وشفافية إذا كان المسؤولون في الدولة متورطين بالفساد الى هذه الدرجة؟

قد يرى البعض ان مثل هذه الطروحات التي تتعلق بمحاسبة المسؤولين عن الفساد في مختلف إدارات الدولة انما هي طروحات خيالية أو غير قابلة للتطبيق بسبب الحماية السياسية للفاسدين. لكن في المقابل، هل يمكن الاستمرار في مسار الانحدار السياسي والاقتصادي إلى هذه المستويات من الفساد ومع ذلك تستمر الأمور وكأن شيئاً لم يكن؟

كيف يمكن لبنان ان ينهض اقتصادياً مع هذه الطبقة السياسية الفاسدة وخدمة الدين العام في موازنة عام ٢٠١٨ وصلت إلى ٨٤٤٨ مليار ليرة، أي أنها تشكل ٣٣٪ من الموازنة، وهذا مع العلم ان لبنان دفع فوائد على دينه العام منذ كانون الثاني ١٩٩٨ وحتى تشرين الأول ٢٠١٧ ما يقارب ٦٦ مليار دولار بحسب الأرقام الصادرة عن وزارة المالية، وان حجم الدين العام أصبح أكثر من ٨٠ مليار دولار.

باختصار، على اللبنانيين ان يقرروا في الانتخابات النيابية القادمة ما إذا كانوا يريدون إعادة انتخاب الطبقة السياسية الفاسدة التي أوصلت لبنان إلى هذا الدرك من الفساد أو يريدون التغيير من أجل النهوض مجدداً بلبنان!

سؤال برسم اللبنانيين.

مهند عبد الله

الجماعة الإسلامية في لبنان: «ماضون في المشاركة بالاستحقاق الانتخابي حتى النهاية»

أصدر المكتب السياسي للجماعة الإسلامية البيان التالي:

بعد إقفال باب الترشّح للانتخابات النيابية المقرّرة في السادس من أيار ٢٠١٨، نؤكد في الجماعة الإسلامية في لبنان أننا ماضون بمشاركتنا في هذا الاستحقاق الديمقراطي حتى نهايته بمشيئة الله تعالى، خاصة مع شعورنا بأن قانون الانتخابات الجديد قد حررنا من أغلب القيود التي كانت تكبّلنا، واقتناعنا بأن أفضل ردّ على حروب الإلغاء التي تشنها قوى الثورة المضادة للربيع العربي على الأحزاب الإسلامية السياسية، إنما تكون عبر تعميق مشاركتها في المسار السياسي وأهم محطاته الانتخابات النيابية.

كما نؤكد أن الجماعة تقوم حالياً باستكمال صياغة التحالفات التي ستخوض على أساسها هذه المنافسة، وسوف نعلن خلال الأيام القليلة القادمة رسمياً عن أسماء المرشحين الذين سندعمهم، سواء أكانوا من داخل صفوفنا التنظيمية أم من المقربين والحلفاء.

وكان كل من الإخوة: الأستاذ محمد شديد في دائرة عكار، الدكتور وسيم علوان في مدينة طرابلس، الدكتور عماد الحوت في دائرة بيروت الثانية، والدكتور بسام حمود في دائرة صيدا – جزين، قد تقدموا بترشيحاتهم رسمياً، وهناك ترشيحات أخرى سنعلنها في وقت لاحق إن شاء الله.

المكتب السياسي

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

إشكاليّات اللوائح والبرنامج الانتخابي حتى يوم الانتخاب

يحمد اللبنانيون ربهم ويشكرونه بعد تقديم الترشيحات لوزارة الداخلية، بعد طول انتظار.. وكأن لبنان كان نظامه ملكياً وتحوّل فجأة إلى جمهوري.. كأن الانتخابات النيابية والترشح لعضوية المجلس النيابي تجري فيه لأول مرة. لذلك فقد ارتفعت نسبة المرشحين الى ما يقارب الألف، عدد النساء بينهم ثلاث شارات عمودية (١١١) مائة وإحدى عشرة امرأة (عفواً سيدة)، بانتظار المرحلة التالية، وهي تشكيل اللوائح الانتخابية التي اعتبرها قانون الانتخاب النسبي شرطاً لقبول الترشيح، ليأتي بعد ذلك اليوم الموعود (٦ أيار ٢٠١٨) الذي تجرى فيه الانتخابات.

لكن هل هذا كل ما في في الأمر؟! أمامنا مدة أسبوعين، يجري خلالهما تشكيل اللوائح، وهي مهمة صعبة المنال، بعد عملية الترشيح التي مارسها حوالى ألف مرشح، وسدّد كل مرشح ثمانية ملايين ليرة لبنانية، لا يستطيع استردادها، سواء ترشح بعد ذلك أو سحب ترشيحه. والأهم من كل ما سبق هو عملية الفرز التي لم يألفها اللبنانيون، فهناك «الحاصل الانتخابي»، وهناك اشكالية الصوت التفضيلي، والأهم من كل ذلك هو الفرز الطائفي والمذهبي في اللائحة الانتخابية.

يؤكد كثيرون أن التجربة اللبنانية في الانتخابات النيابية بالقانون النسبي وتفاصيله واشكالياته، لن تتكرر في أي انتخابات قادمة، إذ على الرغم من توزيع النواب الفائزين على الدوائر والمواقع المذهبية، لكن الناخب اللبناني كان حراً طليق اليد في أن ينتخب من يريد من أعضاء اللائحة، بينما هو بموجب القانون ملزم بتزكية كل أعضاء اللائحة لمجرد وضع اشارة على اللائحة في المربع المرسوم، وكذلك وضع اشارة أمام اسم المرشح التفضيلي من أعضاء اللائحة. أما لو أراد تزكية مرشح آخر من هذه اللائحة، فليس له ذلك، وهذا يعني إلغاء دوره في العملية الانتخابية.

بعض الذين روّجوا لقانون الانتخاب النسبي اعتبروا ذلك خدمة للأقليات ومواجهة للمحادل الانتخابية.. بينما نظام اللوائح الإلزامي هو الذي يصنع المحادل ويلغي دور أي مرشح منفرد، لأن مجرد ترشيحه بات غير مقبول ان لم يكن عضواً في لائحة.

يقولون ان القانون النافذ يشيع الحياة السياسية والحزبية ويحتم أن يكون للمرشحين على لائحة واحدة برنامج انتخابي موحد.. ونسأل: هل أعلنت أيّ من اللوائح الانتخابية برنامجها الانتخابي، سواء في جوانبه السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو سواها؟! وهل مبررات التقارب السياسي بين المرشحين هو الذي دفعهم إلى التقارب الانتخابي؟.. في إحدى دوائر الجنوب التي شهدت الإعلان عن أول لائحة، ضمت مرشحين لحركة أمل وحزب الله وأنصارهم، برز الى جانبهم مرشح للحزب الشيوعي، لم يجد من يتحالف معه سوى حزب «الانتماء اللبناني» بزعامة المرشح أحمد الأسعد، ابن أعرق اقطاعية في لبنان الجنوبي.. فأين هي العناصر التي تجمع الحزب الشيوعي الى ابن كامل الأسعد في الجنوب المحروم؟!

الرئيس الأسبق لمجلس وزراء لبنان فؤاد السنيورة كان أبرز الوجوه التي عزفت عن الترشح، رغم اصرار الرئيس سعد الحريري على تقديمه كمرشح عن مدينة صيدا، لكنه رفض ذلك متذرعاً بمبررات عديدة، طرحها في مؤتمر صحافي عقده في المجلس النيابي، قال فيه: «ولما كانت اقتناعاتي لا تتفق مع المبادئ والمتطلبات السياسية والأسس التي قام عليها قانون الانتخاب الحالي، الذي في نظري يتعارض مع الدستور في طريقة تشكيل وتقسيم الدوائر الانتخابية، الذي يجعله الأقرب إلى ما سمي خطأً «القانون الأرثوذكسي»، وكذلك بسبب طريقة الانتخاب التي تعتمد على الصوت التفضيلي، وأيضاً بسبب اللوائح المقفلة التي تحرم المواطن حرية الاختيار، بما يسيء إلى ديمقراطية الانتخابات ويهدد الوحدة الوطنية والعيش المشترك، وبكونه أيضاً يقسم البلاد إلى وحدات طائفية، بما يزيد من حدة الصراع بين المرشحين داخل اللوائح الواحدة، ويؤدي إلى فوز الأكثر تطرفاً في دوائرها، كما ان اقتناعاتي لا تتفق مع الخطوات المطلوب القيام بها ومنها بعض التحالفات المرحلية، للفوز في الانتخابات المقبلة، فإني رأيت من الأفضل لي ولتجربتي السياسية والوطنية أن أبقى خارج المنافسة النيابية المقبلة، وأن أتفرغ لعملي العام والوطني خدمة للبنان الوطن ككل ولمدينتي صيدا، ولذلك فإني أعلن عزوفي عن الترشح».

كذلك أعلن عضو «تكتل التغيير والإصلاح» النائب فريد الياس الخازن، عزوفه عن خوض الانتخابات النيابية في دائرة كسروان الفتوح، وهو الثاني الذي يقرر عدم الترشح بعد زميله في التكتل والدائرة النائب نعمة الله أبي نصر. وفي مؤتمر صحافي في مجلس النواب، «أشار الخازن الذي أمضى ١٣ عاماً في العمل التشريعي، إلى أنه كان من معارضي قانون الانتخاب، باعتباره ضائعاً بين النسبي والأكثري ولا يساوي بين الناخبين، ويجعل المعركة ضمن اللائحة الواحدة بقدر ما هي بين لوائح متنافسة».

ليست هذه وحدها مبررات عدم المشاركة في الانتخابات، ولا الثغرات التي تحيط بالقانون الجديد، وسوف يلمس الجميع بعد إجراء الانتخابات الثغرات الكبيرة التي تجعل هذا القانون أشد سوءاً من القانون الأكثري، وعندها سوف يكون لبنان أمام استحقاق جديد، قد يستغرق وقتاً أطول مما استغرقه القانون النسبي.

نعود إلى القول، ان الأهم من اسم المرشح واسم قريته أو طائفته هو برنامجه الانتخابي، ومدى صدقه في الالتزام بهذا البرنامج.. مع أن عدداً من المرشحين ليس لديهم أي برنامج، سواء كان سياسياً أو اجتماعياً، بل هناك عملية التوريث التي شاعت في الأيام الأخيرة، وباتت عملية اخلاء المقعد النيابي للابن أو البنت تغطي مساحة واسعة من الترشيحات. لذلك نتمنى لو استفاد السادة المرشحون من الوقت المتاح، وهو يمتد لمدة شهرين تقريباً، من أجل التقاء أعضاء اللائحة على برنامج انتخابي موحد، يلتزمونه خلال الولاية الكاملة لمجلس النواب.. وليس مجرد التناحر والتدافع الذي بدأ منذ الآن حتى داخل الكتل أو الأحزاب، ليس حول المطالب والمبادئ وانما حول المصالح والمكاسب، العائلية والشخصية.. وكان الله في عون الشعب اللبناني، الصابر المرابط.

بعد إقفال باب الترشّح للانتخابات..

أيّ معركة تنتظر القوى السياسيّة الكبرى؟

بقلم: وائل نجم

أقفل باب الترشّح للانتخابات النيابية منتصف ليل الثلاثاء – الأربعاء على ٩٧٦ مرشحاً، بينهم ١١١ امرأة، وكانت نسبة الترشّح الكبرى في الدائرة الثانية في بيروت، فيما نسبة الترشح الأقل في البترون. ومن المعلوم أن هناك مهلة زمنية تنتهي في ٢١ آذار لسحب الترشيحات، وهناك مهلة أخرى لتسجيل اللوائح في ٢٦ آذار، وبعد هذا التاريخ كل مرشح لا يتسجّل في لائحة لا يُعدّ مرشحاً، بالتالي لا يُدرج في اللوائح التي ستوزّع يوم الانتخاب على الناخبين.

يمكن القول إن الأمور بدأت تتضح، ويمكن أن نبدأ تلمّس اللوائح والتحالفات الانتخابية، خاصة أن كل القوى السياسية ستشرع في الدخول في معركة تشكيل اللوائح. فكيف ستقارب القوى السياسية الكبرى هذا الاستحقاق؟ وأية معركة انتخابية تنتظر هذه القوى؟

يشغل تيار المستقبل أكبر عدد من المقاعد النيابية في المجلس النيابي الحالي الممدد له، فكتلته النيابية ٣٤ نائباً، وفيها تنوّع مناطقي وطائفي، فكيف سيخوض معركته الانتخابية المقبلة؟

يدخل تيار المستقبل الاستحقاق الانتخابي هذه المرة بخلاف كل المرّات السابقة. فشعبية التيار في تراجع كبير في كل المناطق، والثقة بقيادته لم تعد كما كانت سابقاً، خاصة في ظل التنازلات التي قدمتها على مدى السنوات الأخيرة، وعدم ثباتها على موقف من حماية مصالح وحقوق الشريحة الكبرى التي تشكل البيئة الحاضنة للتيار، فضلاً عن فقدان العاطفة التي شكّلت عنصراً أساسياً في كسب معارك استحقاق ٢٠٠٥ بعد استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري، واستحقاق ٢٠٠٩ بعد دخول «حزب الله» إلى بيروت عسكرياً. اليوم ليس هناك من مادة عاطفية وجدانية يخاطب بها تيار المستقبل ناخبيه ويأسرهم بها كما كان يحصل في السابق. وفضلاً عن هذه وتلك، هناك الحلفاء في فريق ١٤ آذار الذين يريدون سحب بعض النواب من كتلة المستقبل لمصلحة كتلهم. لذا، يواجه التيار مشكلة ليست سهلة في إدارة معركة الانتخابات المقبلة، وهو بات على قناعة بأنه سيخسر نحو نصف مقاعد هذه الكتلة تقريباً، وهذا ما ينعكس على تحالفاته في هذه الاستحقاق، ويبدو أنه مربك جداً في نسج هذه التحالفات وإدارة هذه المعركة. وفوق كل ذلك فإن الأسماء التي تقدّم بها للندوة النيابية، مع الاحترام الكامل للجميع، لا توحي بالثقة كثيراً للناخبين في الدوائر التي سيخوض فيها «المستقبل» معركته.

وإذا ما انتقلنا للحديث عن الكتلة الثانية في المجلس النيابي، وهي تكتل التغيير والإصلاح، فإن التكتل يواجه اليوم أمام تحدّي الحفاظ على تكتله، ولكنه يواجه بعض التحدّيات. ففي الساحة المسيحية سيمنح القانون النسبي لمنافسي التيار فرصة لاقتناص بعض المقاعد النيابية التي كان التيار يحتكر تمثيلها، كما في دائرة المتن أو كسروان، ولكن وفق هذا القانون، فإن التيار لن يستطيع الاحتفاظ بكل مقاعد هاتين الدائرتين بالنظر إلى القانون النسبي، وهو ما سيجعله يعمل على تعويض ذلك من خلال نسج تحالفات جديدة لم تكن قائمة من قبل، ومن الواضح في هذا السياق أن التيار عمل على نسج تحالف مع «المستقبل» ولكن يبدو أن الضغط الخارجي أثّر في استكمال هذا المسار، وبالتالي عرقل إتمام هذه التحالفات، ولو استثنيت بعض الدوائر من ذلك. وبالطبع، هذا الأمر دفع التيار الوطني الحر للبحث عن حلفاء آخرين في الساحة الاسلامية التي يشترك معها في الكثير من الدوائر، وهنا يبرز الحديث عن تحالفات قد تجمع التيار مع الجماعة الإسلامية في بعض الدوائر للتعويض عن أية خسارة محتملة قد تلحق به في دوائر مسيحية صافية. ولا بدّ أيضاً من التذكير في هذا المقام بأن التيار يخوض هذه الانتخابات هذه المرة، وهو جزء من الحكومة، ويستند إلى وجود مؤسسه وزعيمه الأول في سدة رئاسة الجمهورية.

أما كتلة التنمية والتحرير وهي ثالث أكبر كتلة في المجلس، فتعتبر أكثر كتلة نيابية «مرتاحة» في معركتها الانتخابية، فالتحالف والتفاهم مع «حزب الله» في كل الدوائر جنّب الكتلة المواجهة الكاسرة، وأعطاها فرصتها الكاملة، ويمكن القول إن هذه الكتلة لا تواجه تحدّياً حقيقياً إلا في بعض المقاعد المحدودة جداً، ومن المتوقع أن يرتفع عدد هذه الكتلة في المجلس النيابي القادم.

أما بالنسبة إلى كتلة الوفاء للمقاومة، فإن «حزب الله» حاول أيضاً تجنّب المعركة من خلال التفاهم والتحالف مع حركة أمل ضمن الثنائية الشيعية، وهذا بالتأكيد يريح الحزب ويخرجه من المواجهات الكبيرة، لكنْ أمامه تحدٍّ ليس سهلاً في بعض الدوائر كما في دائرة بعلبك الهرمل حيث تجتهد العائلات والعشائر الشيعية في تلك الدائرة لنسج تحالفات في ما بينها، أو مع قوى أخرى في الدائرة من أجل اكتساب مقاعد نيابية هي في الأساس يعتبرها الحزب من حصته، ومن المتوقع خسارة الحزب لبعض هذه المقاعد في تلك الدائرة، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على دائرتي زحلة وجبيل كسروان.

تبقى كتلة اللقاء الديمقراطي برئاسة النائب وليد جنبلاط، التي يواجهها تحدٍّ أساسي هو توريث الزعامة لتيمور جنبلاط، ولذلك حرص جنبلاط الأب على تشكيل لائحة في الشوف تجمع كل القوى السياسية في الدائرة، ولكنه لم ينجح في مسعاه حتى الآن لأكثر من اعتبار، ولذلك قد يلجأ إلى معركة يكون في مواجهته فيها التيار الوطني الحر، ويمكن أيضاً أن تكون القوات اللبنانية.

وأما «القوات» فقد كانت إلى الأمس القريب تنتظر التحالف مع «المستقبل» لخوض المعركة الانتخابية، مع أن فرصها كبيرة ومهمة، ولكنها كانت تحرص على الشريك في الساحة الاسلامية، فإذا ما جرى التحالف مع «المستقبل» فإن معركتها ستكون أقل صعوبة، وإذا ما حصل الافتراق عن «المستقبل» فهي ستواجه معركة قاسية، وعندها ستلجأ إلى حليف في الساحة الإسلامية، وقد كانت قنوات الاتصال فُتحت باكراً بينها وبين الجماعة الإسلامية كشريك محتمل في هذه الساحة ،باعتبار أنها القوة الإسلامية الوحيدة والمنظمة التي تنتشر في كل الدوائر.

لا شكّ في أن القانون النسبي الجديد أربك القوى الكبرى، ومنح القوى السياسية الأقل حجماً فرصة للتمثّل في المجلس النيابي، أو على أقل تقدير أظهر حاجة القوى الكبرى لها، وهو ما يعني في مكان ما شراكة وتأثيراً قد يتطوّر وينمو لحجز مقاعد في الدورات اللاحقة.■

فضيحة فبركة ملف زياد عيتاني
هل هي رأس جبل الجليد في ملف الفساد؟

أرخت قضية الفنان زياد عيتاني بثقلها على مجمل الساحة اللبنانية التي تعيش هذه الأيام بظل التحضيرات للانتخابات النيابية وما يرافقها من مواقف وتصريحات انتخابية ساخنة.

وإذا كان الوقت في وقت حديث الانتخابات، فإن الكشف عن فضيحة فبركة ملف الفنان زياد عيتاني واتهامه بالعمالة لإسرائيل من قبل المسؤولة السابقة عن قسم المعلوماتية في قوى الأمن الداخلي المقدم سوزان الحاج فتح الباب واسعاً أمام التساؤل أولاً عن مدى حياد الأجهزة الأمنية والقضائية في لبنان، وأثار التساؤل ثانياً عن الخلفيات الطائفية والمذهبية التي يتحرك بها المسؤولون في الدولة بعدما تحولت فضيحة الفنان زياد عيتاني من قضية أمنية – قضائية الى قضية طائفية بامتياز. وقبل ذلك كله بعد فضيحة فبركة ملف الفنان زياد عيتاني، هل يمكن القول إن هناك شفافية أمنية وسياسية وقضائية عشية الانتخابات النيابية المقررة في السادس من شهر أيار القادم؟

هذه التساؤلات لا بدّ أن تدفع اللبنانيين إلى التساؤل عن طريقة إدارة الأمور في البلد: هل تدار الأمور من قبل المسؤولين في الدولة بعيداً عن الحسابات الطائفية والمذهبية قبل ذلك بعيداً عن الحسابات الشخصية والسياسية للمسؤولين، وهل فضيحة فبركة ملف الفنان زياد عيتاني هي القضية الوحيدة، أم هي رأس جبل الجليد في ملف الفساد المستشري في إدارات الدولة؟

قبل الحديث عن فضيحة فبركة ملف الفنان زياد عيتاني المعتقل بتهمة العمالة للعدوّ الإسرائيلي منذ شهر تشرين الثاني ٢٠١٧، لابدّ من التوقف أولاً عند ملف شديد الخطورة والحساسية كشفت عنه شركة «لوك أوت» للمعلوماتية في شهر كانون الثاني الماضي، حيث نقلت وكالة رويترز عن شركة «لوك أوت» المتخصصة في أمن الهواتف المحمولة ومؤسسة «إلكترونيك فرونتير» المعنية بالحقوق الرقمية في تقرير مشترك أن المديرية العامة للأمن العام في لبنان أدارت أكثر من عشر حملات على الأقل منذ عام ٢٠١٢ تستهدف أساساً مستخدمي الهواتف التي تعمل بنظام التشغيل أندرويد.

وأضاف التقرير أن الباحثين وجدوا «أدلة تقنية تربط الخوادم المستخدمة لإدارة الهجمات بمقر المديرية العامة للأمن العام في بيروت من طريق تحديد مواقع شبكات إنترنت لاسلكي (واي فاي) وعنوان بروتوكول إنترنت داخل أو بالقرب من المبنى».

ورداً على سؤال من رويترز عن المزاعم الواردة في التقرير، قال اللواء عباس إبراهيم، المدير العام لمديرية الأمن العام، إنه يريد الاطلاع على التقرير قبل التعليق على مضمونه.

واللافت أن هذه القضية الأمنية الحساسة التي تمسّ خصوصية اللبنانيين وأمنهم والموثقة من جهات فنية وصحافية تتمتع بالصدقية مرت مرور الكرام سواء في مجلس الوزراء أو في المجلس النيابي ولم يحقق القضاء اللبناني فيها، لا من قريب أو بعيد، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على مدى الاستخفاف بأمن اللبنانيين وخصوصيتهم التي يكفلها الدستور اللبناني.

في هذا السياق، يمكن الحديث عن فضيحة ملف الفنان زياد عيتاني المتدحرجة والتي كُشف عنها بعد تحويل ملف زياد عيتاني من جهاز أمن الدولة إلى شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي

بناءً على إشارة قضائية من القاضي رياض أبو غيدا للاشتباه في أن المقدم سوزان الحاج قد «استعانت بقرصان معلوماتية لتلفيق تهمة التواصل مع فتاة إسرائيلية للممثل زياد عيتاني».

ونقلت صحيفة النهار عن أوساط قريبة من التحقيق في شعبة المعلومات أن «التهمة أصبحت مثبتة على المقدم سوزان الحاج حبيش وأن شعبة

المعلومات تمتلك رسائل صوتية عبر تطبيق الواتس آب في هذا الشأن».

وبغضّ النظر عمّا ستصل إليه فضيحة فبركة ملف الفنان زياد عيتاني، فإنها تؤكد أن هذا الملف ليس هو الملف الوحيد، وأن هناك ملفات أخرى بحاجة لإعادة النظر فيها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ملف الموقوفين الإسلاميين الذي يشمل ما يقارب ١٣٠٠ موقوف معظمهم أُوقف منذ سنوات وفق وثائق اتصال من مخبرين، فضلاً عن أن كثيراً من الموقوفين الإسلاميين الذين تجري المماطلة في محاكمتهم يمكن أن يخرجوا من السجن لقضائهم مدداً أطول من المدد التي يمكن أن يحكموا بها، ورغم ذلك يؤجَّل الملف الخاص بالموقوفين الإسلاميين لأسباب سياسية تتعلق بما يسمى «الحرب على الإرهاب» الجارية في المنطقة، ودون مسوغ قانوني. والأخطر من ذلك كله، ما يجري حالياً من تسييس لملف العفو عن الموقوفين الإسلاميين تحت عنوان أن بعضاً من هؤلاء متورط في قتل عناصر من الجيش اللبناني، والقضية الأبرز في هذا الصعيد قضية موقوفي أحداث عبرا التي وقعت بين جماعة الشيخ أحمد الأسير والجيش اللبناني والتي ثبت فيها مشاركة فريق ثالث في الاشتباكات بالصوت والصورة وعبر الشهود، ومع ذلك يجري تغييب دور الفريق الثالث المتورط في أحداث عبرا ويحكم سلفاً على الموقوفين بتهمة قتل عناصر الجيش اللبناني.

والأغرب من ذلك هو الحديث عن أن العفو العام سيشمل المئات من المتهمين بالعمالة للعدوّ الاسرائيلي بحجة غلق هذا الملف الحساس، مع أن هؤلاء العملاء خانوا الوطن أولاً، وقتلوا وعذبوا لبنانيين، وقتلوا عناصر من الجيش اللبناني، ومع ذلك وبسبب الحسابات الطائفية والمذهبية يدخلون في ملف العفو العام القادم.

باختصار، ميزة لبنان في هذا الشرق هي حماية الحرية وحقوق الإنسان، ويبدو أن لبنان فقد الكثير من حرياته وحقوق إنسانه من أجل حسابات طائفية ومذهبية ضيقة. فهل هذا هو لبنان الجديد؟■

بسام غنوم

بعد انتهاء الترشيحات النيابية:

تأرجح التحالفات السياسيّة يخلط اللوائح الانتخابيّة

انتهت في السادس من آذار الحالي فترة الترشيحات الانتخابية، ومع انتهاء فترة العودة عن الترشيحات في الواحد والعشرين من الشهر الحالي، ينبغي ان تبدأ مرحلة تشكيل اللوائح الانتخابية حتى السادس والعشرين من هذا الشهر، واي مرشح لا ينضم الى لائحة انتخابية وفقاً للشروط المحددة في قانون الانتخابات يسقط حقه بالترشيح.

ورغم انتهاء فترة الترشيحات واقتراب مرحلة تشكيل اللوائح الانتخابية، تسود الساحة السياسية اللبنانية حالة من الارباك والضياع بسبب عدم حسم التحالفات الانتخابية، وفي ظل تغيّر التحالفات السياسية التي كانت قائمة في السنوات الماضية، وفي ظل الحسابات الانتخابية المعقدة بسبب القانون الجديد القائم على النسبية والصوت التفضيلي.

فما هو مصير التحالفات السياسية التي كانت قائمة طوال السنوات الماضية؟ وكيف ستكون اللوائح الانتخابية المقبلة؟

التحالفات السياسية المتأرجحة

بداية ماذا عن التحالفات السياسية الجديدة؟ ولماذا هذا التأرجح والاختلاط في التحالفات؟

بعكس ما كان عليه الوضع السياسي في لبنان في عام ٢٠٠٩ من انقسام عمودي حادّ بين قوى ٨ و١٤ آذار، فإن التحالفات السياسية اليوم لم تعد واضحة ومحسومة، فقوى ٨ آذار تعاني من خلافات بين أقطابها، وكل قوة تنشط وحدها باستثناء التحالف الاستراتيجي بين حزب الله وحركة أمل، الذي انعكس تحالفاً في كل الدوائر.

وأما على صعيد العلاقة بين حزب الله والتيار الوطني الحر، فرغم استمرار التعاون والتحالف الاستراتيجي السياسي على القضايا الكبرى، فقد برزت بعض الخلافات السياسية والانتخابية بينهما، ما قد ينعكس سلباً على التحالفات الانتخابية.

وبالمقابل فإن العلاقة بين حركة أمل والتيار الوطني الحر تشهد خلافات حادة، وكذلك الأمر بين تيار المردة والتيار الوطني، أما بقية أركان قوى ٨ آذار من شخصيات وأحزاب فهي تتوزع في كل الاتجاهات وليس هناك تعاون أو تحالف سياسي بينها.

واما على صعيد قوى ١٤ آذار فقد عانت من خلافات حادة وانقسامات الى عدة اتجاهات ومجموعات، وان برزت أخيراً المساعي السعودية الهادفة للملمة هذه القوى، خصوصاً بين تيار المستقبل والقوات اللبنانية، دون ان يعني ذلك قيام تحالف ثابت ومستقر، وبالمقابل فإن العلاقة بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر تمرّ بمرحلة ايجابية دون معرفة مدى انعكاس ذلك انتخابياً، في حين ان القوى الوسطية (الحزب التقدمي الاشتراكي، الرئيس نجيب ميقاتي) والتيارات والقوى الإسلامية، إضافة إلى الشخصيات والقوى المستقلة، فهي تسعى لترتيب أوضاعها السياسية والحزبية وفقاً لمصالحها الانتخابية وليس على أساس التحالفات والمشاريع السياسية.

اللوائح الانتخابية غير المحسومة

لكن كيف تنعكس التحالفات المتأرجحة على تشكيل اللوائح الانتخابية؟

من الواضح أن اختلاط التحالفات الانتخابية وعدم حسم الخيارات السياسية، إضافة إلى طبيعة القانون الانتخابي الجديد القائم على النسبية والصوت التفضيلي، قد أدى إلى عدم حسم التحالفات واللوائح الانتخابية بسهولة، كما انه فتح الباب أمام حصول تحالفات انتخابية غير قائمة على أسس سياسية واضحة ومحسومة، فكل فريق سياسي أو حزبي يعتبر ان من حقه الاحتفاظ بقدرته الانتخابية لمصلحة مرشحيه ومنحهم الصوت التفضيلي، ولم يعد بالإمكان تجيير الأصوات الانتخابية لدى فريق سياسي لبقية أعضاء اللائحة، ولذا فإن كل قوة سياسية أو حزبية تفكر كثيراً بكيفية ضم شخصيات إلى لوائحها تكون قادرة على تأمين عدد كاف من الأصوات للمساعدة في تأمين الحاصل الانتخابي، كذلك إن المتغيرات السياسية التي حصلت خلال الأشهر الماضية، ولا سيما بعد استقالة الرئيس سعد الحريري، وكذلك بسبب التسوية السياسية القائمة بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر، كل هذه التطورات أدت الى تأخر اعلان اللوائح وعدم وضوح التحالفات الانتخابية، باستثناء التحالف الثنائي بين حركة أمل وحزب الله، وإعلان التعاون بين الحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل.

اذن نحن أمام خريطة جديدة من التحالفات السياسية، وسنكون أيضاً أمام لوائح انتخابية جديدة، وكل ذلك سيدخل هذه الانتخابات في دائرة المجهول، وسنكون أمام معركة مفتوحة على كل الاحتمالات.■

قاسم قصير

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

جحيم الغوطة.. وركائز مواجهة الظلم والطغيان في عالمنا العربي

بقلم: جمال نصار

الغوطة الشرقية تقع بريف دمشق الشرقي، ويقطنها حالياً أكثر من ٣٥٠ ألف مدني، تتعرض للقصف بشكل شبه يومي منذ خروجها عن سيطرة النظام السوري لصالح فصائل المعارضة عام ٢٠١٢، إلا أن الأيام الأخيرة كانت الأكثر ضراوة من خلال «حرب إبادة» قُتل فيها أكثر من ٥٠٠ إنسان، وإصابة أكثر من ألف آخرين، جرّاء قصف مستمر بأعتى أنواع الأسلحة التي تتغنى روسيا بتزويد النظام السوري بها، كجزء من حربها على ما يُسمى الإرهاب في سوريا! ناهيكم عن نقص حاد في المستلزمات الطبية الأولية، وتدمير ١٣ مشفى، تدعمها منظمة أطباء بلا حدود، ومراكز طبية أخرى، باستخدام الطيران الحربي والمدفعية وراجمات الصواريخ، التي خلّفت أطفالاً ونساء ورجالاً تحت الأنقاض، وبعضهم أصبح أشلاء، وهذا خرقٌ فاضح لجميع الاتفاقات والأعراف الدولية!

لم يتورع نظام الأسد الإجرامي عن استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، حسب ما ورد في موقع «BBC» عربي، حيث إن «السلطات الصحية التابعة للمعارضة السورية في منطقة الغوطة الشرقية أعلنت أن العديد من الأشخاص عانوا أعراضاً، تشبه أعراض استنشاق غاز الكلور السام، خلال القصف الجوي المستمر من جانب القوات الحكومية».

وقد رصدت عدسات قناة الجزيرة بعض المشاهد الإجرامية منها:

المشهد الأول: هذه عربين، رجال بخوذات بيض يتسلقون كومة من الدمار يرفعون من بين الحجارة أجساداً دامية، وغير بعيد رجل يقول، بعد أن قبّل جثة مكفّنة: «هذا يوم عرس ابني، لن نبكي. إذا كان بشار يريد أن نبكي فلن نبكي».

المشهد الثاني: دائماً في عربين، صوت شاب تخنقه العبرات: «حسبنا الله ونعم الوكيل يا أمي. أنا أنقذ العالم يا أمي وما أقدر أنقذك.. حسبنا الله ونعم الوكيل. الله يرحمك يا أمي..»، والأم هامدة هادئة تنعم في عالم آخر.

المشهد الثالث: طفل محمول والدماء تسيل من وجهه، يصرخ كأنه لا يحس بما هو فيه «أبي يا حبيبي» بصوت يقطعه البكاء.

المشهد الرابع من سقبا: صفائح إسمنتية ضخمة، يحاول رجال الدخول بينها، يتلاحق معه المشهد الخامس، حيث أكوام الحجارة تشهد على ما أصاب المكان من قوة تدميرية.. وهل يطيق البشر تحمل ما لم يتحمله الصخر؟!

هذه الصور والمشاهد المروّعة التي تنقلها وسائل الإعلام العالمية والعربية لمعاناة أهالي الغوطة، والعالم يتفرّج، يرى وكأنه لا يرى، ولك أيضاً أن تتصور وتتخيّل ما لم تلتقطه الكاميرات ولم يصل إليه المتقذون!

كل هذا يُوجب على كل إنسان في قلبه ذرّة من كرامة أن يتحرك بقدر استطاعته لإيقاف دوامة الدمار والاقتتال المستمر منذ سنوات في سوريا، التي راح ضحيتها مئات الآلاف من أبناء الشعب السوري، فضلاً عن تشريد عدة ملايين آخرين.

ركائز لمواجهة الظلم والطغيان

كل هذه المآسي التي تحدث في ديار المسلمين، لم تكن لتحدث لولا وجود الحكام المستبدين على رأس السلطة في المنطقة العربية، وخصوصاً في مصر وسوريا، حيث يسعون بكل السبل للقضاء على بارقة الأمل في الشعوب، وطمس هوية الأمة، وتدمير مقدراتها، وبيع أراضيها، واستباحتها للأعداء الغاصبين من الصهاينة والروس والأمريكان!

فالواجب الحقيقي على كل أفراد الأمة، وخصوصاً في مصر وسوريا، التفكير بشكل جدّي وعملي للتخلص من كل مستبد، والسعي لإزاحة الظالمين المستبدين، وتفكيك منظومتهم، وهذا لن يتأتى إلا بعد فهم القضايا التالية:

أولاً: ينبغي أن يفهم كل الناس أن الحرية مثل الماء والهواء، ولا يمكن الاستغناء عنها، فلا قيمة للإنسان بدون حرية، والله سبحانه وتعالى كرّمه بالعقل، وأنعم عليه بالحرية التي أرسل الرسل من أجلها. والدين يزدهر في ظل الحرية، والإسلام هو في جوهره ثورة تحررية شاملة؛ ثورة في العقيدة تحرر الإنسان من كل عبودية إلا لله سبحانه وتعالى، وألّا يكون عبداً للدرهم والدينار، أو عبداً لشهواته وغرائزه. فهذه الحرية النفسية، والروحية، والاجتماعية، وفي كل العبادات يظهر مفهوم الحرية في أسمى معانيها.

ثانياً: امتلاك الإرادة، بمعنى أن يُصبح لدى الإنسان إرادة حقيقية في الوقوف ضد الظالمين، والقول لهم: لا، فالحرية هي أن تمتلك إرادتك وتكون قادراً على أن تقرر في شأنك مهما كانت الضغوط من حولك، والتحديات التي تواجهك، وبقدر ما تزيد عبوديتنا لله بقدر ما نمتلك إرادتنا أكثر. ولذلك، أعظم المجاهدين وأشجعهم الانسان الذي تدرّب في مدرسة الإسلام على الحرية، يعتقد أن الموت والحياة والرزق بيد الله سبحانه وتعالى، وليس بيد عدوه.

ثالثاً: لا بدّ أن نعلم أن النظم المستبدة تتناقض مع العقيدة؛ لأنها تجعل من الحكام آلهة، فالنموذج الذي حاربه القرآن ورماه بكل سهم هو النموذج الفرعوني، مقابل النموذج النبوي، الذي يجعل السلطة للأمة في إطار قيم الإسلام، هذا النموذج كان في الحقيقة غريباً على الثقافة السائدة في العالم. وهذا درس بالنسبة إلى ثوراتنا اليوم بأن تحذر من إدارة الاستبداد في منطقتنا العربية، وتقوم ثقافتها على الطاعة المطلقة للحاكم المستبد، ولذلك نحتاج باستمرار إلى تجديد الثورة، وإلى الوعي بأن لكل ثورة ثورة مضادة تعرقل مسيرتها.

رابعاً: التطبيق العملي لخيرية الأمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ آل عمران: ١١٠.

ولذلك ينبغي للمسلم أن يكون إيجابياً في هذا الكون، فاعلاً لا متفرّجاً، فالذي يليق به كمسلم أن يكون مؤثراً في هذا العالم فاعلاً فيه، من خلال مواجهة الاستبداد والظلم، كل حسب استطاعته. فحكم الاستبداد مصدر كل البلاء في الأمة، والإسلام لا يتعايش مع الاستبداد لأنهما نقيضان، ولا يمكن تحرير الأوطان والمقدسات إلا بإزاحة الاستبداد والفساد.

خامساً: لا بدّ أن نعلم أن أفضل الجهاد هو إزاحة الطغاة والجبارين، وتحرير إرادة الأمة من العبودية لغير الله، وتحرير النفس لتكون متحررة من الشوائب، ورسالة الإسلام الأساسية هي تحرير البشرية من الطغيان بكل أنواعه، الطغيان السياسي، والطغيان الاقتصادي، والطغيان الإعلامي، والطغيان الفكري، لأن الله سبحانه وتعالى فطر الناس على الخير، فإذا تحرر الناس من الاستبداد، فسيكونون سعداء في الدنيا والآخرة.

كل ذلك يكون من خلال بذل كل واحد منّا ما يستطيعه في مجال عمله، وتخصصه الذي يبرع فيه، لكي تكون هذه المفاهيم والقضايا هي المحرك للجميع، والدافع للتخلص من براثن الجهل وجموح الطغيان في عالمنا العربي.■

الغوطة بين سوتشي وجنيف.. فإلى أين؟

بقلم: عبد الرحمن شلقم

مجزرة القرن. الغوطة الشرقية السورية حلقة الدم التي اهتزت لها الإنسانية، هي العنوان الكبير لمرحلة سياسية دولية جديدة. ترتيب العمليات العسكرية الجديدة في سوريا، معمل عسكري وسياسي جديد. أعلن الروس أنهم جرّبوا أكثر من مائتي نوع من أسلحتهم الجديدة في سوريا، واكتشفوا أن بعض تلك الأسلحة ضارة لمستخدميها من جنودهم وليس فقط للمستهدفين بها. سوريا اليوم هي معمل سياسي وعسكري دولي جديد. غابت الحرب الباردة بين المحورَين الكبيرين في العالم، اليوم نحن أمام حرب دولية لا باردة ولا ساخنة، لكنها حرب من درجة حرارة جديدة سياسياً وعسكرياً.

تم خروج الدولة السورية من أرضها سياسياً وعسكرياً، القرار في يد قوى دولية وإقليمية. روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا يتقاسمون القرار السوري. المعمل السوري يصنع ملامح القوى الدولية الجديدة، وكذلك الإقليمية. الولايات المتحدة تسيطر عسكرياً على أجزاء من شرق سوريا، الاتحاد الروسي قوة عسكرية في أغلب مناطق سوريا، إيران بقواتها العسكرية والسياسية والبشرية تعيد تركيب النسيج الاجتماعي السوري، بما يحقق لها وجوداً دائماً على الأرض تنطلق منه لترسيخ وجودها الطائفي في المنطقة. تركيا فرضت نفسها كقوة إقليمية فاعلة تقفز بها إلى التأثير الأوسع عبر العالم.

النظام السوري يعتبر أن استمراره فوق كرسي السلطة هو النصر المؤزر، زوال سيادة الدولة لا يعني شيئاً، حجم الضحايا وأنهار الدم لا قيمة لها. ألم يعلن النظام السوري بعد حرب حزيران واحتلال الجولان أنه انتصر فعلاً، لأن تلك الحرب لم تحقق هدفها وهو إسقاط النظام البعثي في دمشق.

إيران كان ردها سريعاً، ستستأنف تفعيل برنامجها النووي. لماذا؟ بعد معاركها في سوريا وإبادة آلاف السوريين، ترى أنها أعادت إنتاج قوتها الإقليمية والدولية وبإمكانها أن تنقلب على التزامها السابق مع القوى الدولية حول برنامجها النووي.

اتفق الإيرانيون والروس على أن الحل العسكري هو الخيار الوحيد في سوريا، وأن المسار السياسي الممتد من جنيف إلى سوتشي قد غرق في بحر الدماء بالغوطة الشرقية. أما تركيا فلها حساباتها الخاصة. الأكراد الأتراك وامتدادهم في سوريا شكّل ولا يزال الشوكة الدائمة، الدعم الأمريكي لهم بالشمال السوري فتح ملفاً ملتهباً بين تركيا وأمريكا، بعد قرار الرئيس أردوغان التحرك عسكريا نحو عفرين، أصبحت المواجهة المباشرة بين الطرفين تلوح في العقل والأفق. العلاقة التي يختلط فيها التحالف بالمواجهة لوّثت كيمياء الخطاب والتعامل بين الطرفين. أردوغان مثل بقية اللاعبين على الأرض السورية وظف أوراقه محلياً ودولياً، أراد رفع صوته إلى مستوى أصوات الدول الكبرى، روسيا وأمريكا، يناور مع هاتين الدولتين عبر المنصة السورية السياسية والعسكرية. أردوغان لا يرى شرعيّة للرئيس بشار الأسد، وأن السلام لن يقوم في سوريا ما بقي بشار فوق كرسي الرئاسة، وهو في ذلك يتناقض مع روسيا وإيران، لكن رغم ذلك استطاع أن ينسج خيوطاً سياسية نوعية تتيح له التواصل والمناورة معهما.

تركيا غير موجودة عسكريا في الغوطة الشرقية التي أمطرتها روسيا بالصواريخ والقنابل، لكنها تطل عليها عبر المشهد السوري العام. ملفات العلاقات الأمريكية التركية متعددة ومعقدة، ملف «غولن» الذي تتهمه تركيا بتزعم محاولة الانقلاب وإصرارها على استعادته إلى أنقرة، ملف الأدوار والقرار في تحالف الناتو الذي له قاعدة أنجرليك في تركيا ورقة يرفعها أردوغان من حين لآخر في وجه أمريكا، تلقي بظلها على تداخل الطرفين فوق الأرض السورية.

عندما نقول «سوريا» يتداعى إلى الذهن مساحة من الأرض فوقها شعب تربطه أواصر تاريخية وهوية ناظمة. اليوم لم يعد ذلك العنوان يعني سوى الموت والدم والدمار والجوع والمرض. ضمرت سوريا اسماً وأرضاً وهوية. الغوطة القتيلة هي الصراخ الذي يرفع صوت الوطن، لعلّه ينحت صورة للوطن تلوح منها بقايا خريطة تنجو من حرائق العراك الكوني.■

البيت الأبيض يدرس شنّ ضربة عسكرية جديدة ضد النظام السوري

قالت صحيفة «واشنطن بوست» إن الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب، درست إمكانية شن ضربة عسكرية جديدة ضد النظام السوري، رداً على استخدامه المتواصل للأسلحة الكيميائية بحق المدنيين، وذلك بحسب إفادات مسؤولين أميركيين، مؤكدة أن ذلك يعزز إمكانية شن ضربة عسكرية أميركية ثانية ضد رئيس النظام بشار الأسد، خلال أقل من سنة واحدة.

وفي التفاصيل، أوضحت الصحيفة الأميركية أن ترامب طلب من المسؤولين في إدارته تزويده بالخيارات المتاحة لمعاقبة النظام السوري بعد التقارير عن الهجمات بغاز الكلور، التي وصل عددها إلى سبع هذا العام، وكذا هجمات أخرى استخدمت فيها غازاتٌ أخرى، استهدفت المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة.

وكانت «مديرية الصحة في ريف دمشق» التابعة للمعارضة السورية، قد أكدت في بيان، مقتل طفل وإصابة ثمانية عشر مدنياً بحالات «تخرّش» شديدة في الجهاز التنفسي، وإغماء ودوار وغشاوة في العيون، نتيجة تعرّض بلدة الشيفونية يوم ٢٥ شباط لقصف بمواد سامة، يُرجّح أنّها غاز الكلور.

ولفتت «واشنطن بوست» إلى أن الرئيس الأميركي ناقش الخطوات التي يمكن القيام بها للرد على ذلك بداية الأسبوع الماضي خلال اجتماع في البيت الأبيض حضره كبير الموظفين، جون كيلي، ومستشار الأمن القومي هربرت ماكماستر، ووزير الدفاع جيم ماتيس.

وبحسب مصادر الصحيفة فإن ترامب لم يدعم شن أي عمل عسكري، فيما قرر المسؤولون متابعة الوضع في سورية.

إلى ذلك، اعتبرت الصحيفة أن عودة الحديث عن إمكانية شنّ عمل عسكري ضد النظام السوري، حتى لو كان قد تم طرحه على الطاولة فقط في الوقت الراهن، يبرهن عن مدى خطورة الوضع في سورية التي أصبحت ساحة للتنافس بين روسيا وإيران من جهة، وأميركا وحلفائها من جهة ثانية.

وتعيد هذه التطورات إلى الأذهان الضربة العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة ضد النظام السوري، وشملت إطلاق ٥٩ صاروخ «توماهوك» على قاعدة الشعيرات الجوية قرب حمص، رداً على الهجوم الذي شنه النظام بالسلاح الكيميائي على خان شيخون في محافظة إدلب.

وتتزامن أيضاً مع تحركات دولية لمعاقبة النظام على استخدام الغازات السامة، إذ أعلنت باريس أنّها وواشنطن «لن تتسامحا مع الإفلات من العقاب» في حال «استخدام موثق» لأسلحة كيميائية في سورية، وذلك إثر اتصال هاتفي بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وترامب.

وطلبت الولايات المتحدة، في وقت سابق من مجلس الأمن الدولي، تشكيل لجنة جديدة للتحقيق في استخدام أسلحة كيميائية في سورية، بعد التقارير عن تعرّض منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة بريف دمشق لهجمات بغاز الكلور.

واجتمع دبلوماسيون في الأمم المتحدة، الخميس الماضي، للتباحث في مشروع القرار الذي قدّمته البعثة الأميركية، ويدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية تحت اسم «آلية التحقيق الأممية المستقلة» (يونيمي) تكون مدة تفويضها سنة واحدة، ومهمتها «تحديد المسؤولين عن شن هجمات بالسلاح الكيميائي في سورية»■

هل ستكون روسيا بديلاً للفلسطينيّين عن أميركا؟

بقلم: عامر راشد

منذ انطلاق مؤتمر مدريد في تشرين الثاني ١٩٩١؛ بقيت العملية التفاوضية على المسار الفلسطيني–الإسرائيلي في قبضة الاستفراد الأميركي، فما إن انطلقت المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية والإسرائيلية بواشنطن حتى اتضح أن أميركا استطاعت تهميش دور الاتحاد السوفياتي –ثم روسيا الاتحادية التي ورثته– في رعاية مؤتمر مدريد والمسارات التفاوضية التي انبثقت منه.

وشكّل ذلك في المحصلة خسارة للمفاوضين الفلسطينيين والعرب ككل، فرغم وجود العديد من الملاحظات فقد لعب الاتحاد السوفياتي وروسيا الاتحادية بعده دوراً سياسياً في رفض السياسات التوسعية الإسرائيلية المدعومة أميركياً.

دور مطلوب

وبالتزامن مع العديد من حالات الاستعصاء التي مرّت بها العملية التفاوضية، بمساراتها ومحطاتها المختلفة؛ كانت تبرز دائماً مراهنات فلسطينية على دور روسي –إلى جانب آخر أوروبي– لانتشال المفاوضات من مأزقها، وإعادة تصويب مسارها وإعطائها قوة دفع للانطلاق من جديد.

غير أن كل المراهنات ذهبت أدراج الرياح لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بمدى دينامية السياسة الروسية وقدرة موسكو على تأمين روافع لها، وطبيعة تلك السياسات ومحدداتها، وأسباب أخرى تتعلق بالنهج التفاوضي الذي اتبعه الفريق الفلسطيني المفاوض في إدارة العملية التفاوضية.

وفضلاً عن التحولات العميقة التي وقعت في المواقف العربية والإقليمية حيال إسرائيل، إثر التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣، وانعكاس ذلك على الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي، ومكانة القضية الفلسطينية في خريطة التحالفات الدولية والإقليمية.

وأمام حالة الموت السريري –الذي تعانيه المفاوضات منذ سنوات وانسداد أفقها– وقرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب «الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها»، وما ترتب عليه من رفض قيادة السلطة الفلسطينية للمشاركة في أي مفاوضات برعاية أميركية أحادية؛ بدأت السلطة الفلسطينية فصلاً جديداً من فصول المراهنات على دور روسي جديد.

وتؤيد السلطة ان يكون هذا الدور بمثابة رأس حربة لكسر الاستفراد الأميركي، وبدورها أطلقت موسكو إشارات إيجابية لقبولها لعب دور في رعاية المفاوضات، آخرها إعلان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف –أمام منتدى فالداي الدولي للحوار (١٩ شباط ٢٠١٨)– أن بلاده «مستعدة لاستضافة محادثات سلام بين فلسطين وإسرائيل دون شروط مسبقة».

وكان لافروف قد شدّد –في تصريح سابق– على أن «موسكو كانت تعمل دائماً بشكل جماعي، في إطار اللجنة الرباعية الدولية، ولم تسع يوماً للانفراد بتسوية هذا الملف»، وأكد أيضاً «عدم قدرة أي دولة منفردة على حل هذا الملف».

ونقل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الرهان إلى مجلس الأمن الدولي، في الجلسة الخاصة التي عقدها المجلس (٢٠ شباط ٢٠١٨)، حيث ألقى كلمة دعا فيها لعقد مؤتمر دولي للسلام منتصف العام الجاري، يكون من بين مخرجاته «تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم».

موقف روسي ثابت

كانت روسيا حاضرة في الخطة التي قدمها عباس، باقتراحه أن يكون المؤتمر الدولي للسلام على غرار مؤتمر باريس، أو مشروع المؤتمر في موسكو كما دعا له قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥٠، فضلاً عن دور روسيا كعضو دائم في المجلس وطرف رئيسي في «الرباعية الدولية».

إلا أنه بالتدقيق في بنود خطة عباس، ومقارنتها مع التصريحات الروسية بشأن طبيعة الدور الذي يمكن روسيا أن تلعبه لإعادة إحياء المفاوضات على المسار الفلسطيني–الإسرائيلي؛ يمكن القول إن خطة عباس تهدف إلى إعادة بناء العملية التفاوضية من داخل الأسس التي بُنيت عليها في مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو والاتفاقات التي ألحقت به.

بينما تؤكد موسكو «ثبات موقفها الداعي للتسوية عبر المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين دون شروط مسبقة»، كما ورد في بيان صدر عن الخارجية الروسية بعد محادثات أجراها ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي مع ألونا أوشليزا نائبة المدير العام للخارجية الإسرائيلية (٢٠ شباط ٢٠١٨).

وتجديد موسكو لموقفها هذا، في بيان روسي–إسرائيلي مشترك، يشير إلى أن روسيا تأخذ بعين الاعتبار الاشتراطات والملاحظات الإسرائيلية في الدور الذي يمكن أن تضطلع به على صعيد المسار التفاوضي، وهو ما يعني عملياً أنها ليست في وارد دعم مطلب إعادة بناء العملية التفاوضية، ولو جزئياً وتحت سقف أسس مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو وملحقاته.

والحال هذه؛ فإن دعوة روسيا لاستضافة مفاوضات فلسطينية–إسرائيلية ورعايتها، أو تنظيم واستضافة مؤتمر دولي للتسوية؛ لا ترقى إلى مستوى ما طالب به عباس في خطته أمام مجلس

العرب يعاقبون المقاومة بمحاصرة غزّة

بقلم: د. علي العتوم

بات من المؤكد أنّ العرب – إلاّ من رحم الله – يقفون ضد مقاومة الفلسطينيين للكيان الصهيوني الذي قام على أنقاض أرضهم، بعد أن اغتصبها بمساعدة الدول الأجنبية وتخاذل الكثير من الدول العربية. مع أن الشرائع السماوية والأرضية تُجيز ذودَ أهل البلاد عن ديارهم إن اعتدى عليها معتد، وتمتدح ما يقومون به، لأنهم أبدَوْا وطنية صادقة أنْ هَبّوا لرد الصائل عن بلادهم، ونخوة أصيلة أنْ أَبَوْا الخنوع للمحتل والرضا بخلق الذل والهوان. هذا مع أنّ الدفاع عن فلسطين وواجب حمايتها من أي عدوان، كما هو واجب أهل فلسطين، هو واجب كل عربي ومسلم في شتى أنحاء المعمورة.

وهنا تبدو المفارقة ويبين العجب العُجاب، أنْ لم يكتفِ العربُ بسكوتهم عن المحتل الذي اغتصب أرض شعبهم وديار أمتهم، وعدم قيامهم بواجبهم القومي والوطني والديني تُجاه فلسطين وأهلها، وهم يملكون من الإمكانات: الجيوشَ الجرّارة والأسلحة ذات الشوكة، والأموال الطائلة، ومن الحق في فلسطين ما لا يجهله مُطّلع أو يُنكِرُه مُنصِف، ويتركوا أهل فلسطين يدافعون عن بلادهم ويقاومون مَن احتلّها، بل راحوا يقفون حجر عثرة في طريق دفاع هؤلاء عن وطنهم، فيعترف بعضهم بهذا الاغتصاب وينكر على أهل فلسطين مقاومتهم له، بل زادوا على ذلك أنْ حرّضوا اليهود عليهم. وقد ظهر ذلك بحصار غزة، ووصف المقاومة بالتطرف والإرهاب.

إنه من العرب موقف جدُّ غريب ومريب، لم يمرّ مثلُه في تاريخ العرب والمسلمين على مدى أربعة عشر قرناً من الإسلام، بل ولا في تاريخ الجاهلية الطويل قبله!! إنه الخنوع والسقوط الذي لا يقبله عقل ولا نقل، وتأباه الطبيعة البشرية السليمة، عربية كانت أو أعجمية، مسلمة كانت أو كافرة. إنه الموقف الذي أشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما يجعل الحليمَ حيرانَ في الفتن الطاغية والمِحَن القاهرة، ووصفها بقطع الليل المظلم. وهو الموقف ذاته من جميع قضايا الأمة في كل ديار العروبة والإسلام، مما كان قد حذّر منه الله سبحانه، بقوله: ﴿واتّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنّ الذينَ ظلموا منكُمْ خاصّةً، واعلمُوا أنّ اللهَ شديدُ العِقاب﴾.

أين النخوة اليعربية، وأين الغَضَبة المُضَرية، وأين الدم العربي عند عرب اليوم ليتحرّكوا إنْ كانوا لا يزالون ينتسبون حقّاً إلى قحطان أو عدنان؟! وأين الإسلام وأين العقيدة الصادقة عند هؤلاء، إن كانوا حقّاً مسلمين لتشعرهم بحق أشقائهم من أبناء فلسطين عليهم، فيهبّوا لمساعدتهم والوقوف بجانبهم، ويعلموا أنّ أرض فلسطين أرض رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، ويدرك هؤلاء أنّ هذه الكراسي التي يتربعون عليها ما كانت لهم لولا فضل الله ثم فضل الجهاد وفضل الصحابة، أولئك الذين كانوا يفهمون معنى قوله تعالى: ﴿إنّما المُؤْمِنُونَ إخوةٌ﴾، وقول رسوله صلى الله عليه وسلم: (المسلمُ أخو المسلم، لا يظلمه ولا يُسلمُه ولا يخذله)، وأن من حقه عليه العملَ على نُصرته وتَفريجَ كُربته.

أجل ما ذنبُ غزة، غزة هاشم والشافعي وعمر وصلاح الدين وقطز وبيبرس والسلطان عبد الحميد، أنْ تُحاصر اليوم هذا الحصارِ الظالم من العرب كما يحاصرها اليهودُ المحتلون تماماً بتمام، وكأنها ليست عربية أو مسلمة، فلا يصل إليها من أسباب الحياة ما يُفرّج عن أهلها المحروقون من مال أو دواء أو غذاء، وتوصَد حدودها وترصد فلا يصل إليها شيءٌ من ذلك إلاّ النزر اليسير أو الزهيد التافه؟! أجل مرّة ومرات، ما ذنبها وأهم معابرها إلى العالم الخارجي بيد العرب – أعني مصر، وهو معبر رفح الذي يعد مصدر الحياة الرئيس والمتنفس شبه الوحيد لأبناء القطاع – يشهد الإغلاق معظم أيام السنة، وممن؟! من المصريين إخوة الدين والعروبة والكفاح والتاريخ الواحد!! ألم يقرأ هؤلاء قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ فرّجَ عن مسلم كُرْبَة من كُرَب الدنيا، فرّجَ اللهُ عنه كربة من كُرَب يوم القيامة، ومَنْ يَسّرَ على مُعسر يسّرَ الله عليه في الدنيا وفي الآخرة، والله في عون العبد ما كان العبدُ في عون أخيه)!

إنّ حقيقة مقاطعة العرب لأهل فلسطين، ولا سيما غزة، تكمنُ في أن هؤلاء يريدون مع اليهود والدول الأجنبية التي تؤيّدها أنْ يُنْهُوا شيئاً اسمه المقاومة، وأنْ يتخلّصوا من عبء قضية فلسطين، وأنْ يسلّموا لليهود بما اغتصبوه عام ١٩٤٨م، وبما وضعوا عليه اليد عام ١٩٦٧م، وأنْ يعدّوا اليهود هذا الجسم الغريب المكروه من الشعوب العربية والأمة الإسلامية، شيئاً عادياً في واقع الأمة، وذلك في ما يُسمّى سياسة التطبيع. وهذا ما أوجبتْه عليهم الدول التي يسيرون في فلكها، أنْ يتنكّروا للقضية عامّة وللقطاع خاصة، لأنّ عظم مقاومة اليهود تكمن فيه من فصائل ترفع راية عدم الاعتراف بالكيان الغاصب، وعلى رأسها حماس.

إنه عند الكثيرين من العرب ومن يدورون في فلكهم من غربيين وشرقيين، حِقد على هذا الدين الذي يدعو للمقاومة وبالاصطلاح الإسلامي للجهاد. ومن هنا اعتمد هؤلاء سياسة المقاطعة والمحاصرة لأهل فلسطين، التي تُذكّرنا – وللأسباب عينها – بمقاطعة قريش للرسول صلى الله عليه وسلم وأتباعه، ومَنْ يؤيدهم من بني هاشم، والتاريخ يعيد نفسه. وهذا ما تعتمده سياسات العديد من الدول العربية بطريق مباشرة أو غير مباشرة، لقد أصبح عرب اليوم ضد دينهم وقومهم وأوطانهم وقضاياهم، وكأنّهم يعيدون سيرة آبائهم الذينَ ناصبوا الرسول – صلى الله عليه وسلم – العداء، متعاونين مع اليهود والأحابيش كما فعلوا في غزوة الخندق، ولكنّ الله جلّت قدرته سينتقم من هذا الحلف الغاشم لمصلحة الحقّ وأصحابه والمقاومة وأهلها، وشعب فلسطين وكفاحه، كما انتقم يوم ذاك لمصلحة الإسلام والمسلمين.

ختاماً، لعل من أسباب تعثر المصالحة بين فتح وحماس، اختلاف السياستَيْن في الوقوف ضد المحتل. فأولئك يعترفون للمحتل بما اغتصب ويُنسّقون معه أمنياً، وحماس لا تعترف به وتقاومه وهي ضد أمنه وسلامه، لأنه لصٌّ سارق، نعم تحت ستر أو ستور مخفية تتعثر المصالحة. فالمستور من شروط المصالحة وهو ما يريده العرب والسلطة، التخلّي عن المقاومة، وتسليم ملفها كاملاً لمن يتعاون مع اليهود!! غير أنّ ذلك لن يمرّ بإذن الله.■

تشييع جثمان مزارع فلسطيني استشهد متأثراً بإصابته على حدود غزة

شيّع العشرات في قطاع غزة يوم الأحد، جثمان مزارع فلسطيني، استشهد بعد ساعات من إصابته برصاص الجيش الإسرائيلي، أثناء عمله في حقله الزراعي بمدينة خانيونس، جنوبي قطاع غزة.

وأدّى المشيّعون صلاة الجنازة على جثمان المزارع محمد عطا أبو جامع (٥٩ عاما)، في مسجد «حمزة»، بمدينة خانيونس، جنوبي القطاع.

وكانت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، قد أعلنت عن استشهاد «أبو جامع»، بعد ساعات قليلة من إصابته.

وقال أشرف القدرة، المتحدث الرسمي باسم الوزارة، «إن أبو جامع استشهد متأثراً بجراح في ظهره، بعد تعرضه لطلق ناري من قبل جنود إسرائيليين، على الحدود الشرقية لخانيونس».

ولم يصدر أي تعقيب من الجيش الإسرائيلي، حول حادثة إطلاق النار.■

الأمن.

كما أن الدعوة الروسية لا تستند إلى رؤية خاصة سبق أن طرحتها موسكو لتسوية الصراع، وتتقاطع بدرجة كبيرة مع «مبادرة السلام العربية»، وتستجيب لمطالب القيادة الفلسطينية وفريقها المفاوض. فالمطروح روسياً الآن استضافة «مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة»، وهذا يجعل مستبعداً حصول القيادة الفلسطينية على الدعم العملي المطلوب لكسر الاستفراد الأميركي.

وتستند هذه الرؤية إلى ضرورة الوقف الفوري للاستيطان الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، وانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، واعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقبولها بمبدأ «الأرض مقابل السلام».. إلخ.

منطق المصالح

لكن الملاحظة الرئيسية على الرؤية السوفياتية هي أنها أشارت لتلاقٍ جزئي بين وجهتَي النظر السوفياتية والأميركية على وضع خاص لتسوية ملف القدس، مختلف عن وضع باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وشطب القرار الدولي ١٩٤ من مرجعيات حل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد شهدت السياسة الخارجية الروسية في السنوات الخمس الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تراجعاً كبيراً، فاتبع وزير الخارجية الروسي آنذاك أندرية كوزيريف –الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٩٦– سياسة موالية كلياً للغرب وتتعارض مع المصالح الروسية العليا.

وأثر ذلك سلباً على موقف روسيا من الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وبعد إقالته وتولي يفغيني بريماكوف وزارة الخارجية استعادت السياسة الخارجية الروسية توازنها نسبياً، واستمرت في هذا الاتجاه حقبة خلفه إيغور إيفانوف (١٩٩٨ – ٢٠٠٤)، الذي خلفه سيرغي لافروف وما زال يشغل المنصب حتى الآن.

إلا أن تغيرات كبيرة وجوهرية طرأت تدريجياً على السياسة الروسية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، فقد بنت روسيا علاقات سياسية وطيدة مع إسرائيل، وباتت تقدم نفسها طرفاً محايداً يسعى ليكون شريكاً في «الرباعية الدولية»، على أساس «خريطة الطريق الدولية» والقرارات الدولية ذات الصلة، مع تقييدها بمقولة «تسوية متوافق عليها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي».

وبانخراطها في خطة «خريطة الطريق الدولية» اتخذت السياسة الروسية مساراً متراجعاً مرة أخرى، فالخطة مثلاً لا تضع تصوراً واضحاً ومحدداً لطبيعة الحل النهائي، وتكتفي بالحديث العام عن «قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل».

كما أن منهجية الخطة مبنية على حلول انتقالية دون تحديد سقف زمني لإنجازها، وتضع قضايا اللاجئين والقدس والحدود في إطار «حل تفاوضي ثنائي»، لا يستند بالضرورة إلى القرارات الدولية ذات الصلة. ولاحقاً؛ لم ينتج من الحراك الدبلوماسي الروسي –على أبواب «لقاء أنابوليس» (عام ٢٠٠٧)– تطور عملي في الدور والموقف الروسي، حيث ثبت مرة أخرى أن روسيا لا تمتلك روافع لسياستها.

وكان من الممكن العمل على تطوير الموقف الروسي لولا الأخطاء الكارثية التي ارتكبها الفريق الفلسطيني المفاوض، الذي وضع العملية التفاوضية في السلة الأميركية، وكذلك تراجع الاهتمام الرسمي العربي بالقضية الفلسطينية، وأخيراً وليس آخراً هرولة حكومات عربية للتطبيع مع إسرائيل.

وفي مقدمة هذه الحكومات النظام السعودي الذي تؤكد التسريبات أنه ضالع في ما يسمى «صفقة القرن»، بالإضافة إلى أن العرب لم يبنوا شبكة مصالح سياسية واقتصادية وازنة مع روسيا، تؤثر على مركز صنع القرار فيها.

ولذلك، وبناء على ما سبق؛ فإن المراهنة على دور روسي لكسر الاستفراد الأميركي مراهنة غير واقعية، على ضوء التجارب الماضية. وتغيير المعادلة يتطلب تغييراً جوهرياً في أداء ومنطلقات القيادة الفلسطينية، ووقف تداعي الموقف الرسمي العربي، كشرط لحشد موقف دولي داعم لإعادة بناء المسار التفاوضي الفلسطيني جوهرياً على أساس القرارات الدولية ذات الصلة.

وعندها فقط تمكن المراهنة على أن تلعب روسيا دوراً فاعلاً ومختلفاً، مع ما يتطلبه هذا من توفير مقومات أخرى يفرضها ميزان المصالح المتبادلة.■

في ذكرى سبعينيّة النكبة
نبدأ مسيرة العودة إلى الوطن السليب

بقلم: وائل أبو هلال

سبعون عاماً، عامٌ يتلوه عام، والجرح ينزُّ دماً طريّاً كأنّ عمره ثوان! يشيب الجريح بل ربّما يموت، بيد أنّ الجرح لا يعني له الزمان إلّا اتساعاً في العمق وقساوةً في الألم؛ ذلك أنّه يتجدّد كلّ يوم بل كلّ لحظة!

سبعون عاماً والجريح يشقّ صفوف الزمن ويرشق دمه على مساحات الوطن حاملاً رايته المخضّبة؛ لا يتأوّه، لا يتلوّى، لا يوقفه سفح دم، ينظر إلى الملايين من الجرحى يتراكمون حوله مع السنين فيشدّ قبضته على رايته ويمضي كالسهم في غايته عبر أفق الزمان واتساع المكان!

سبعون عاماً عمر الجرح؛ لكنّ رحى الصراع وحروبه ومعاركه ومؤامراته وانتصاراته وصموده وتضحياته تتجاوز المئة عام! نعم! مئة عام أو أكثر من الصراع تخلّف جرحاً تتلوه جراحُ تمتدّ لسبعين أخرى، وعدّاد الإصرار لا يهدأ ولا يلين مع عدّ السنين!

قبل سبعين عاماً حمل السبعينيّ الجريح روحه الثائرة ولفّ بها ذريّته قائلاً لهم: إن هي إلّا أيّامٌ ونعود! فاحملوا روحي ولا تنظروا لجرحي! واليوم يقف السبعينيّ الحفيد صامداً يحمل روح الجدّ بيد ويضغط على جرحه الطريّ باليد الأخرى، ويهتف بذريّته حوله: دونكم روحي ورايتي وخلّوني مع جرحي لتبلغوا غايتي!

هذه هي روح الذكرى هذه المرّة كي لا ننسى!

فلا يمكن اعتبار هذه الذكرى السبعينيّة لنكبة شعبنا وتشريده في شتّى أصقاع الأرض حدثاً عادياً؛ ولهذا لا بدّ أن نجعل منه فرصة نستلّها من بين أنياب الآلام والجراحات والعذابات والمؤامرات والانتصارات والتضحيات، لتبقى الروح ثائرة والراية عالية! وليظهر بل ليتأكّد عُمق الصمود والإصرار من هذا الشعب على استرداد حقّه رغم جراحه.

الأمل معقودٌ على شعبنا كما عوّدنا أن «يقود» هذه الذكرى بفعالياتها ومفرداتها ومعانيها وروحها وألقها بروح غير تقليديّة تتناسب وإبداع الصمود، وأن نريَ عدوّنا منّا شيئاً مختلفاً هذه المرّة، فنفاجئه كما هي عادة شعبنا الذي ما فتئ يجترح البطولات والمعجزات. فشعبنا عموماً – وفي الخارج خصوصاً – يمتلك تنوّعاً شمولياً، وله القدرة على التشبيك والشراكة بين أكبر عدد ممكن من

الأطر العاملة للقضيّة والشعب على الأرض. ليس من شعبنا فقط، بل مِن كلّ مَن يريد العمل من أبناء شعبنا وأمّتنا واحرار العالم.

من كلّ أصقاع الأرض سنخرج، وبكلّ لغة سنثأر؛ فلا نقتصر على مجال مهما كان مهمّاً، لنربك عدوّنا وننشرَ قضيّتنا: إعلامياً، شعبياً، فنياً، سياسياً، ثقافياً، مالياً واقتصادياً، إلكترونياً... فوق الأرض وتحتها، وفي البحر وفي الجوّ، يجب أن تهتزّ شرعيته، وأن نستنزفه؛ لا يدري من أين يلاحقنا؟ ولا يتوقّع من أين سنلاحقه! سنخرج له من كلّ زاوية؛ من سطور الروايات، وفي قصائد الشعراء، ومن بين أوتار العازفين، وعبر ألحان المغنّين، وإبداع الفنّانين، ولوبيّات السياسيّين، ومسيرات الشباب، وهاشتاغات المغرّدين، وهتافات الأحرار، وخطب الرموز، وزغاريد النساء، وميجانات الزجّالين.. وحتى من تحت بسطات البيّاعين! لا نتقوقع في قُطر ولا نحصر أنفسنا في مجال، نتحدّث كلّ اللغات، نساء ورجالاً، شيباً وشبّاناً .. لكنّ رايتنا واحدة! نعم! رغم كلّ التنوّع إلّا أنّها ذكرى جامعة، رايتها واحدة، لم تتعدّد ولم تتبدّل، هي تلك الراية التي رفعها أجدادنا منذ مئة عام وما زالت ترفرف في أيدي أحفادنا؛ فلا رايات حزبيّة ولا ألوان فصائليّة، إنّما هو اللون الوطني الموحّد والموحِّد للكل الفلسطيني الذي يظلّل الجميع ويجمعهم ويوحدهم ويرسم حُلمهم الواحد. لذلك سيسمع الكون كلّ الكون رسالتنا؛ العالم وأمّتنا وشعبنا وعدوّنا سيسمعون ويرون منّا ما ظنّوا وهماً أنّنا نسينا لحنه أو لونه!

سيعرف العالم أنّ هناك نكبة عمرها سبعون سنة على الأقل، وأنّ هناك ملايين المنكوبين المشرّدين في آفاق الدّنيا، والمحاصرين خلف المعابر المغلقة والجُدُر العازلة، وعشرات الآلاف من الأسرى في السجون والزنازين الانفرادية، ومئات الآلاف من الشهداء الذين قضوا نحبهم ولمّا يروْا حلمهم! كلّ مظاهر هذه النّكبة إنسانياً وسياسياً وحقوقيّاً يجب أنْ تصل إلى العالم وتكون حاضرة بأوضح وأصدق صورة، وأنّ سبب كل ذلك هو الكيان الصهيوني غير الشرعي وإجراءاته القمعيّة.

سنقول لشعوب أمّتنا: شكراً لكم؛ لم تقصّروا يوماً في تبنّي ودعم قضيّتنا، رغم خذلان كثير من أنظمتكم لنا ولكم لم تتخلّوا يوماً، لكنّ دوركم لم ينته لأن النكبة لم تنته وآثارها مستمرّة في نكباتكم، ونكبات الأمة التي نراها تمتدّ على مساحة وطننا العربيّ كلّها هي نتيجة للنّكبة الكبرى، والعدوّ الأكبر هو «العدوّ الصهيوني» الذي تتفرّع منه كلّ العداوات، ويتجمّع حوله كلّ الأعداء، لا بدّ أن نحاربه معاً لننتصرَ معاً!

ستكون هذه الذكرى فرصة لشعبنا: لتعود إليه روح الأمل التي ورّثها السبعيني الجدّ للسبعينيّ الحفيد! فتستمرّ الدافعيّة للعمل والتضحية، وتؤكّد الأجيال تمسّكها بحقوقها كاملةً، مهما خيّل للساسة أنّها تخلّت أو نسيت!

أمّا عدوّنا؛ فسيسمع هتاف الأحفاد الذين خيّل إليه أنّهم نسوه: ما زلتَ عدوّنا، وسنبقى نقاتلك ونطاردك، ولا نعترف بك ولا بشرعيتك ولا احتلالك، فجرح نكبتنا ما زال طريّاً كأنّه الآن ينزف، وحلم عودتنا ما زال نديّا لم يجفّ! وراية ثورتنا ما زالت مشرعةً كأنّها الآن رُفِعَت! إنّنا نبدأ مسيرة التحرير والعودة ولسنا نحيي ذكرى النّكبة!■

غزة.. الوفد المصري يواصل اجتماعاته ويلتقي قيادة «الجهاد الإسلامي»

التقى الوفد الأمني المصري الموجود في قطاع غزة، يوم الأحد، مع قيادة حركة «الجهاد الإسلامي» وناقش معهم العديد من القضايا على الساحة الفلسطينية، وذلك في مقر إقامة الوفد في مدينة غزة.

وضم الوفد الأمني المصري كلاً من: سامح نبيل، مسؤول ملف فلسطين في المخابرات المصرية، والقنصل العام خالد سامي، وعبد الهادي فرج، فيما ضم وفد حركة الجهاد عضو المكتب السياسي للحركة نافذ عزام والقيادي في الحركة خالد البطش.

وقال نافذ عزام لـ«قدس برس»: «الاجتماع يأتي في إطار الاتصالات المستمرة مع القيادة المصرية، وفي إطار التشاور المستمر في ما يخص أهم القضايا في الساحة الفلسطينية». وأضاف: «جرى الحديث خلال الاجتماع في موضوع المصالحة الوطنية، وتخفيف معاناة الفلسطينيين وبالذات سكان قطاع غزة، ومعبر رفح البري».

وأشار إلى أن قيادة حركة «الجهاد الإسلامي» أكدت خلال الاجتماع تقديرها للجهود المصرية المبذولة ومدى ما تبذله مصر من اجل دفع الأمور إلى الأمام في الساحة الفلسطينية. وفي رده على سؤال عن آخر ما توصل له الوفد الأمني المصري في ملف المصالحة الوطنية، قال عزام: «لا نريد أن نتحدث في هذا الأمر، ولكن هناك جهود كبيرة تبذل».

ووصل الوفد الأمني المصري الأحد الماضي إلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون «ايرز» شمال قطاع غزة لمتابعة جهوده في تطبيق اتفاق المصالحة الأخير وتذليل العقبات، والتقى قيادة حركة «حماس» وقيادات فصائلية ووزراء في حكومة الوفاق الوطني ووجهاء ومخاتير وشخصيات عامة.

يشار إلى أن الوفد الأمني المصري غادر في السادس من كانون الأول الماضي قطاع غزة بشكل مفاجئ، وذلك خلال إشرافه على تسلم حكومة الوفاق الوزارات في غزة دون إعلان سبب ذلك.

ويسود الانقسام السياسي والجغرافي أراضي السلطة الفلسطينية، منذ منتصف حزيران ٢٠٠٧، في أعقاب سيطرة «حماس» على قطاع غزة.

وتسيطر «حماس» على قطاع غزة، فيما تدير حركة «فتح» التي يتزعمها رئيس السلطة محمود عباس الضفة الغربية، ولم تفلح جهود المصالحة والوساطات العربية في رأب الصدع بين الحركتين، وإنهاء الانقسام الحاصل.■

هنيّة: غزة على فوهة البركان

قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة يوم الاثنين إن «قطاع غزة على فوهة البركان ومن الممكن أن ينفجر، في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها»، موضحاً أن هناك إدراكا مصرياً لخطورة الأوضاع الإنسانية.

وأضاف هنيّة في مقابلة مع الصحفيين عقب اجتماع مع الفصائل والقوى عصر الاثنين أن هناك توجهاً مصرياً لمعالجة الأزمات في قطاع غزة، سواءً معبر رفح أو البضائع والمشاريع التنموية.

وأكد رئيس المكتب السياسي أن المصالحة هي خيار استراتيجي لحماس؛ لكنها بحاجة لقوة دفع إضافية، داعياً «الإخوة في رام الله (قيادة السلطة) لقرار أكثر جرأة لتحقيق المصالحة».

وقال: «الوقت أصبح سيفاً على رقابنا جميعاً وخاصة إعلان ترامب عن صفقته، والتطورات الخطيرة التي تشهدها القضية الفلسطينية والقدس وقضية اللاجئين».

وشدد هنية على أننا نعبّر اليوم كفلسطينيين عن رفضنا المطلق لـ«صفقة القرن»، فشعبنا لن يسمح بتمريرها معتمداً على العمق العربي والإسلامي، واستمعنا من مصر كلاماً مهماً في هذا الاتجاه.

وأوضح أن لقاءات حماس مع الفصائل طبيعية وتندرج في سياق سياسة الحركة لتعزيز التعاون والتشاور مع الفصائل؛ خاصة أننا نمر بمرحلة دقيقة وحساسة وأنها جاءت بعد زيارة إلى مصر.■

الجبير.. والإخوان.. والإرهاب!

في محاضرة ألقاها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، في معهد إيغمونت، في العاصمة البلجيكية بروكسيل قال: إن «جماعة الإخوان المسلمين هي الأب الذي أفضى إلى تأسيس منظمة التكفير والهجرة التي ظهر منها أيمن الظواهري، والتكفير والهجرة الأب الذي أدى لظهور القاعدة، والقاعدة هي الأب للنصرة وداعش؛ لذا نحن لدينا نظرة سلبية تجاه الإخوان، وبالخصوص الإخوان في مصر».

والحقيقة أن مزاعم الجبير مخالفة للواقع بقدر ما هي مخالفة للمنطق، فالإخوان المسلمون لا يتحمّلون المسؤولية عن أي من مظاهر الغلوّ أو التطرف التي شهدتها المنطقة العربية أو العالم الإسلامي بعد نشأة الجماعة في عام ١٩٢٨، بل تتحمل المسؤولية عن كل هذه المظاهر أنظمة الظلم والاستبداد والفساد التي كانت باستمرار تستفز الناس وتدفع بنفر من الشباب المتعجل نحو مواقف غالية فكرياً أو عملياً، بعد أن أغلقت في وجوه المطالبين بالإصلاح السلمي كل الأبواب، سوى أبواب السجون والمعتقلات، بل وصل الأمر بالأنظمة الدكتاتورية إلى تعليق بعض كبار المفكرين والموجهين المصلحين على أعواد المشانق، كما جرى في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وكما هو ديدن النظام الانقلابي الحالي في مصر بقيادة عبد الفتاح السيسي.

لم يزل منهج الإخوان في الإصلاح والتغيير منذ نشأة جماعتهم ملتزماً بالإصلاح السلمي والتدرج فيه، بدءاً بالفرد، مروراً بالأسرة، فالمجتمع، وصولاً إلى الدولة. وقد ميّز الإخوان تمييزاً قاطعاً بين مواجهة مخالفيهم أو معارضيهم وحتى جلاديهم من أبناء الوطن الواحد والمجتمع الواحد وبين مواجهة الغزاة والمستعمرين. فالصنف الأول ينبغي -في فكر الإخوان الأصيل وفي منهجهم- الصبر على دعوته وإرشاده وتوجيهه، كما ينبغي كذلك تحمّل أي أذى قد يصدر عنه مهما بلغ؛ لأن إصلاحه وإصلاح من يليه هو الغاية.

أما الصنف الثاني، كالمستعمر البريطاني في الحالة المصرية، والغازي الصهيوني في الحالة الفلسطينية والإسلامية عامة، فمقارعته بكافة الوسائل مشروعة إلى أن يتحقق إخراجه وتحرير بلاد المسلمين من براثنه، ولا يستثنى من تلك الوسائل القتال جهاداً في سبيل الله، وكم كان للإخوان صفحات ناصعة البياض في ذلك حين تصدوا للمستعمر البريطاني في مواجهات قناة السويس داخل مصر وفي فلسطين، وكذلك حين نفروا إلى فلسطين من كل مكان ليدفعوا عنها خطر الغزو الصهيوني اللعين. وظل الإخوان على هذا النهج طوال تاريخهم، ولم يحرفهم عن ذلك افتتان بعض المسلمين، بما في ذلك بعض أفرادهم، بل وانحرافهم، مثل أولئك الذين قال فيهم حسن البنا رحمه الله «ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين»، ومثل من رد عليهم المرشد الثاني حسن الهضيبي في كتابه الشهير «دعاة لا قضاة».

ولقد حدثني بعض من أجريت معهم مراجعات لبرنامجي في قناة الحوار، ومنهم المرشد السابق للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف رحمه الله، والأستاذ إبراهيم منير، وأخيراً الشيخ يوسف القرضاوي، عن الحوارات الطويلة التي جرت داخل الإخوان في المعتقلات وخارجها حين بدت أمارات تعجل البعض، وحينما أوّل بعض الناس ما كتبه الشهيد سيد قطب بشكل أو بآخر لتبرير التكفير أو تبرير اللجوء إلى العنف. فكانت مثل هذه الحوارات وما رافقها من إجراءات معالجات شافية وواقية، نأت بالجماعة عن الغلو وصانتها من خطر التعجل والانحراف، ولفظت خارج صفوفها من لم يقتنع بمنهجها ويصبر على طريقها.

ويشهد ميدان رابعة على ثبات الإخوان على هذا الموقف، إذ نادى مرشدهم الأسير محمد بديع، فك الله أسره وفرج كربه هو وإخوانه، بأعلى صوته من ميدان رابعة العدوية -بينما كانت قوات السيسي وفلوله تفتك بالمتظاهرين والمعتصمين العزل- محذراً من أي انزلاق نحو الرد على العنف بمثله قائلاً: «سلميتنا أقوى من الرصاص».

إن مثل عادل الجبير في تحميل الإخوان المسلمين المسؤولية عما نشأ في عالمنا العربي بل والإسلامي من مظاهر غلو وتكفير وعنف غير مشروع؛ وهو مثل من يحمّل جيل الصحابة المسؤولية عن ظهور فئة الخوارج الذين كانوا يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ويتوهمون أنهم يدافعون عن حياض الإسلام حين اغتالوا أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه، أو قبل ذلك ظهور فئة من الصحابة تورط بعضهم في سفك دم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، أو مسؤولية النصوص الإسلامية، بل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، عن انحراف بعض أبناء المسلمين الذين يشرعنون ويبرّرون العدوان على الأبرياء باسم الدين.

أما الإخوان المسلمون، فهم فكرة نبيلة قبل أن يكونوا تنظيماً، والفكرة لا تموت أبداً، إنها فكرة أن البشر عباد الله، وأن من حقهم أن يعيشوا حياتهم في أرض الله بحرية وكرامة، وأن من يسعى لاستعبادهم سيناله في نهاية المطاف ما نال النمرود وفرعون وكل طواغيت الأرض عبر الزمان.■

من مقال للدكتور عزام التميمي

٩٦ اعتداءً على «الأقصى» و«الإبراهيمي» خلال شباط الماضي

أكدت وزارة الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية، تعرض المسجد الأقصى في القدس المحتلة، والمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، لعشرات الاعتداءات والانتهاكات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، خلال شهر شباط الماضي.

وأشارت الوزارة في بيان تلقته «قدس برس»، يوم الأحد، إلى الكشف عن تسعة مخططات تهويدية، تمثلت بقيام ما تسمى «شركة تطوير القدس»، الجهة المُشرفة على أعمال تهويد مغارة «القطن» الواقعة في شارع السلطان سليمان تحت البلدة القديمة بالقدس، بين بابي العمود والساهرة.

بالإضافة إلى شروع الاحتلال في بناء منطقة للصلاة للنساء والرجال معاً عند حائط البراق، ووضع مخطط لإقامة متنزه في «جبل الزيتون» المطل على القدس القديمة، يربط بين موقعين استيطانيين لليهود في داخل الطور بمدينة القدس المحتلة.

وأشارت الوزارة إلى استمرار الاحتلال في بناء شبكة طرق لتوسيع مستوطنات تمهيداً لمخطط «القدس الكبرى»، وانتهى من وضع اللبنة الأولى لإقامة مجمع سياحي تهويدي ضخم على أنقاض حيّ المجاهدين في الجهة الغربية من ساحة البراق المطلة على المسجد الأقصى، ونصب برج مراقبة على مدخل «باب العمود»، واقامته لأكبر تجمع سياحي تهويدي يطل على الأقصى. كما أشارت إلى أنه من ضمن الانتهاكات، ما أعلنت عنه «لجنة الأسماء» في بلدية الاحتلال بالقدس، عن إطلاق ٤٣ اسماً يهودياً جديداً على شوارع في أحياء يقطنها الفلسطينيون بالمدينة.

وأوضحت الأوقاف الفلسطينية في تقريرها، أن الاحتلال ما زال يمارس سياسة الاعتقال والابعاد عن المسجد الاقصى لموظفيه وسدنته، حيث ما زالت الشرطة الإسرائيلية تعرقل أكثر من عشرين مشروعاً من مشاريع الإعمار والترميم التي تنفذها لجنة اعمار المسجد الاقصى. وفي سياق متصل، أفادت وزارة الأوقاف بمنع سلطات الاحتلال رفع الأذان في المسجد الإبراهيمي ٤٥ وقتاً خلال شهر شباط الماضي، ومارست سياسة التهويد المستمر والتدخل بشؤونه ومطالبته «باستحداثات تهويدية احتلالية تمثلت بمطالبته ببناء حجر بدل الجهة الموجودة في الساحة الجنوبية».

وقالت الأوقاف إن «العقلية الاحتلالية تعمل جاهدة لإلغاء طابع هذه المدينة وجعلها يهودية الأرض واللغة، وتسعى لتهويدها حجراً حجراً، ولتهجير سكانها منها، وتمارس كافة أشكال والتضييق والاستفزاز؛ في هدم للبيوت ومصادرة للممتلكات وسحب للهويات».

ومنذ عام ١٩٩٤، يُقسّم المسجد الإبراهيمي، الذي يُعتقد أنه بُني على ضريح نبي الله إبراهيم عليه السلام، إلى قسمين: قسم خاص بالمسلمين بمساحة ٤٥ في المائة، وآخر لليهود بمساحة ٥٥ في المائة، وجاء هذا التقسيم بعد حادثة «مجزرة الحرم الإبراهيمي».

وتسمح إسرائيل للمصلين المسلمين بدخول الجزء الخاص بهم في الحرم طوال أيام السنة، فيما تسمح لهم بدخول الجزء الخاص باليهود في عشرة أيام فقط في السنة، وذلك خلال الأعياد الإسلامية، وأيام الجمعة، وليلة القدر من شهر رمضان، فيما تسمح لليهود بدخول القسم المخصص لهم طوال أيام السنة، وبدخول الحرم كله خلال بعض الأعياد اليهودية.

ويقع المسجد الإبراهيمي في البلدة القديمة من الخليل التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، ويسكن فيها نحو ٤٠٠ مستوطن، يحرسهم نحو ١٥٠٠ جندي إسرائيلي، وفي المسجد قبور وأضرحة للأنبياء: إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف (عليهم السلام).■

ترامب لنتن ياهو: قد أشارك في حفل افتتاح السفارة بالقدس

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه قد يشارك في حفل افتتاح نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس في أيار المقبل، وفق صحيفة اسرائيلية، وهو ما لم يصدر بخصوصه بيان رسمي من تل ابيب أو واشنطن.

جاءت تصريحات ترامب، خلال استقباله بنيامين نتن ياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي في البيت الأبيض، يوم الاثنين، في خامس لقاء بينهما خلال عام، والأول منذ إعلان القدس عاصمة لإسرائيل قبل ثلاثة أشهر.

وقال الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية إن ترامب جدد القول بأن «القدس لم تعد على طاولة المفاوضات، ولن تشكل عائقاً لعملية السلام»، حسب المصدر.

وأشار إلى أن إدارته تعمل من أجل إعداد خطة سلام شاملة، وأنه إذا لم يعد الفلسطينيون إلى المفاوضات فإنه لن يكون هناك أي سلام.

وأعرب عن أمله في أن تنجح جهود إدارته في استئناف عملية السلام، مضيفاً: «ستكون أصعب صفقة، وإذا نجحنا في تحقيق السلام سيكون شيئاً عظيماً».

وأشاد ترامب بالعلاقات مع إسرائيل، وقال إنها «الأفضل على الإطلاق، ولم تكن من قبل كما هي عليه اليوم».

من جهته، وفق المصدر ذاته، شكر نتن ياهو الرئيس الأمريكي إزاء قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، معتبراً أنه «قرار تاريخي ويماثل وعد بلفور تماماً منذ مائة عام»، في إشارة إلى وعد بريطاني مهّد لقيام إسرائيل.

وأعلن ترامب في ٦ كانون الأول الماضي، القدس بشقيها الشرقي والغربي، عاصمة لإسرائيل، والبدء بنقل سفارة بلاده إليها، ما أشعل غضباً في الأراضي الفلسطينية، وتنديداً عربياً وإسلامياً ودولياً.

وتطرق نتن ياهو للملف النووي الإيراني قائلاً إن «التحدي الأكبر في الشرق الأوسط هو إيران»، مشدداً على ضرورة إيقافها.

وفي تشرين الأول ٢٠١٧، هدّد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي «إذا فشل الكونغرس الأمريكي وحلفاء واشنطن في معالجة عيوبه»، متوعداً بفرض «عقوبات قاسية» على إيران.

وأبرمت إيران ومجموعة «٥+١»، الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، صيف ٢٠١٥، الاتفاق النووي الذي يلزمها بتقليص قدرات برنامجها النووي، مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها، وذلك بعد نحو عامين من التفاوض.

وأعلنت إسرائيل مراراً رفضها للاتفاق النووي، كما تخشى تل أبيب كذلك من الوجود العسكري الإيراني في سوريا.

وقد استغرق زيارة نتن ياهو إلى واشنطن خمسة أيام.■

المشروع الفلسطيني.. أزمة الخيارات وآفاق الحل.. بين المصالحة والتسوية

لم يواجه المشروع الوطني الفلسطيني –طوال عقود الألم والمعاناة منذ النكبة الأولى عام ١٩٤٨– أزمة بهذا العمق والتشابك والتعقيد كما يواجهها اليوم.

تبدو عُقَد وحلقات المأزق الوطني الفلسطيني الراهن شديدة الترابط والإحكام، فما أن يتهيأ للجميع أن عقدة ما حُلّت حتى تعقبها عقدة أو عُقَد أخرى، ومردّ ذلك أن الكيان الفلسطيني –المتشكل حالياً بنظامه وبناه ومؤسساته– تأسس على قواعد خاطئة، فجاءت إفرازاته خاطئة، وتبعاً لذلك ارتبطت بها مواقف وسياسات خاطئة دارت في فلك شديد التعقيد، وما زال الفلسطينيون يدفعون ثمنها.

أزمة فتح وخياراتها

يشكل فشل المشروع السياسي للسلطة الفلسطينية أسّ الأزمة الوطنية التي تعاني منها «حركة فتح»، فقد استنفدت جهودها ومعاركها السياسية دون أن تنتزع حلاً مقبولاً يلبي الحد الأدنى من الحقوق والتطلعات الوطنية الفلسطينية.

وبين عشيّة وضحاها وجدت «فتح» مشروعها غير ذي جدوى فلسطينياً، إثر إسقاط القدس من دائرة التفاوض بقرار دونالد ترامب الأخير، وباتت اليوم خاوية الوفاض من أي مشروع سياسي.

حاولت الحركة في البداية رفع سقفها السياسي بإعلان مقاطعة الإدارة الأميركية وإقصائها عن الرعاية الحصرية لعملية التسوية، والتهديد بتعليق الاعتراف بإسرائيل وإعادة النظر في اتفاق أوسلو وملحقاته ووقف التنسيق الأمني.

لكن شدة التهديدات الأميركية، والخذلان العربي الرسمي للموقف الفلسطيني الرسمي، وجبن الموقف الأوروبي عن احتلال موقع البديل للإدارة الأميركية؛ حملت «فتح» على البدء في التراجع المنظم. وقد تجلت إرهاصات هذا التراجع في إدامة مظاهر التنسيق الأمني، وعقد لقاءات سياسية مع الاحتلال، واستئناف السلطة للاتصالات السياسية المحدودة مع الأميركيين، والدعوة لإشراك رعاة جدد لمسيرة التسوية جنباً إلى جنب مع الأميركيين.

ولعل في خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) الذي ألقاه مؤخراً أمام مجلس الأمن الدولي، ما يؤكد هذه المعادلة، التي سيحاول أبو مازن تسويقها دولياً في المرحلة القادمة.

ميدانياً، تبدو خيارات فتح شبه منعدمة؛ فقد طرح أبو مازن على قيادة «فتح» تفعيل مسار المقاومة السلمية ضد الاحتلال، لكن مستوى تفاعل الحركة واستجابتها للحراك السلمي بقي ضعيفاً وقاصراً على المناسبات وأيام الجُمَع، كما تنكرت قيادتها لقرارات المجلس المركزي التي طالبت بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وفي المحصلة؛ فإن الهوامش تضيق تدريجياً أمام «فتح» وأبو مازن، وقدرته على مناطحة قرون الثور الأميركي تعتمد على الهجمات السياسية والدبلوماسية المرتدة، وهو يحاول تحدي الموقف الأميركي والإسرائيلي بشكل هادئ ومتوازن، وإدارة الأزمة على أساس إطالة أمدها على أمل تبدّل بعض معطياتها.

وما لم يحلق أبو مازن بفضاء الوحدة ويستجلب «حركة حماس» وكافة الفصائل الفلسطينية والشرائح والمنظمات الشعبية إلى صفها، فإن مآلات سعيه في هذا المسير الوعر محكومة بالفشل.

لذا، فإن ما يجري هو إعادة تدوير أو تموضع للمشروع السياسي للسلطة و«فتح» لا غير، وأقصى ما يتمناه أبو مازن لا يتعدى تغيير الإطار الناظم للتسوية وبعض عملياتها الإجرائية، وهو يعتقد أن إشراك الأمم المتحدة أو أوروبا في رعاية المفاوضات كفيل بتحسين واقع المفاوضات ومخرجاتها.

لكن ذلك لا يبدو كافياً وسط تقلبات المرحلة، ومن هنا فإن نجاح «فتح» والسلطة في إدارة المعركة السياسية والدبلوماسية ضد إسرائيل والإدارة الأميركية تبدو ضئيلة، وكل يوم تتعزز الخشية الفلسطينية الشعبية والفصائلية من الضعف المطرد لـ«فتح» والسلطة، بما يتضمن إمكانية التساوق مستقبلاً مع «صفقة القرن».

وهكذا تسير فتح اليوم وسط حقل من الألغام والرمال المتحركة، فهي تعيش داخلياً تحت ثقل الضغط الشعبي والفصائلي، وفي ذات الوقت هي مقيدة ذاتياً بروابط ومقتضيات العمل السياسي والدبلوماسي التي تكبحها عن حرف بوصلتها إلى مسارات كفاحية أخرى.

أزمة حماس وخياراتها

في المقابل، تعيش «حماس» أزمة موازية لا تقل عمقاً وتعقيداً عن أزمة «فتح»؛ فقد اضطرتها الانهيارات المريعة للقطاعات الحيوية في غزة –جراء الحصار والعقوبات المفروضة على أهالي القطاع– للجلوس مع «فتح» لتطبيق اتفاق المصالحة بهدف إنقاذ الأوضاع، في وقت يخيم فيه شبح الحرب مع إسرائيل في سماء القطاع.

وليس خافياً أن مشروع المقاومة –الذي تتبناه «حماس»– قد وصل إلى طريق مسدود، في ظل الحصار المفروض والانقسام السياسي والجغرافي العميق بين شقي الوطن الفلسطيني، وتواطؤ دول عربية على تركيع الفلسطينيين ودفعهم نحو قبول «صفقة القرن» الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، وعجز بعضها الآخر عن إسناد الفلسطينيين في ظل التحديات لتي يواجهونها. لكن «حماس» التي تعاني من أزمة مالية مستعصية بسبب إحكام الحصار، فوجئت بتلكؤ «فتح» في تطبيق المصالحة، وأيقنت أنها تتعامل معها بمنطق الابتزاز، وتحاول استنزاف قواها وصولاً إلى فرض رؤيتها واشتراطاتها الخاصة بالمصالحة عليها.

في ضوء ذلك، لم تعد «حماس» ذات خيار في هذه المرحلة؛ فهي لا تملك صناعة الحدث أو التقرير الأحادي بشأن مصير القطاع، فكل خياراتها مرتبطة بالمكونات الفاعلة والمحيطة، وأهمها المكوّن المصري المركزي الذي بات المحدد الأساسي لاتجاهات وخيارات غزة المستقبلية، وهو –بطبيعة الحال– مرتبط بدوائر إقليمية ودولية.

وحتى خيار الحرب لا كلمة نهائية لـ«حماس» فيه، لأنها تعمل بكل ما أوتيت من قوة لإبعاد شبحه الكارثي عن سماء القطاع الذي لا يحتمل حرباً جديدة مدمرة، ولأن حساباتها العسكرية والميدانية والسياسية لا تجعلها بمفازة من مخاطر الحرب وانعكاساتها على قوتها العسكرية والأمنية، ومستقبل سيطرتها على أوضاع القطاع.

تحاول «حماس» –قدرَ استطاعتها– أن تعطي خيار المصالحة مع أبو مازن و«فتح» فرصة كبرى، فهي تدرك تماماً أن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة –أياً كانت درجتها ومستواها– بين غزة والضفة، من شأنه أن يعزز الصمود الفلسطيني في وجه الاحتلال، ويشكل قوة ضاغطة في وجه مخططات تصفية القضية الفلسطينية.

لكن «حماس» تدرك أن خيار الوحدة والمصالحة بات صعباً بسبب موقف أبو مازن، الذي يستمرئ التهرب من تحمل مسؤولية القطاع، ويعتبره عبئاً عليه لا طائل من ورائه، وهو ما يجعل بعض قادة «حماس» أقرب إلى إثارة الخيار البديل القائم على التحالف مع تيار محمد دحلان وتسليمه إدارة ملف غزة.

أما على المستوى الكفاحي؛ فلا تبدو «حماس» في وارد الاحتكاك المباشر مع الاحتلال قريباً، أياً كانت طبيعة الأوضاع داخل القطاع، إذ ستنزع نحو إعادة الاعتبار للبعد الوطني والجماهيري الواسع بعيداً عن المجال العسكري، وقد تتعاطى مع مقترحات إبرام هدنة طويلة المدى مع الاحتلال.

الأفق بين خيارين

لا يختلف اثنان في أن تقرير آفاق وسبل حل الأزمة الفلسطينية الداخلية تكمن في نزول «فتح» و«حماس» –ومعهما كل مكونات الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة– عند استراتيجية وطنية موّحدة، تشتمل على وضع آليات حقيقية لتفعيل المشروع الوطني وإدارة الصراع مع الاحتلال، وآليات أخرى لحل الخلافات الداخلية.

ولذا فإن كل المؤشرات تؤكد أن الكرة اليوم في ملعب «حماس»، فلا مناص أمامها من تجاوز المرحلة الراهنة المشبعة بالتحديات، بما ينتقل بالوضع الفلسطيني المأزوم من انهياراته الراهنة إلى بر الأمان. والمؤكد أن خيار التوافق مع أبو مازن و«فتح» أقل كلفة بكثير لدى قيادة حماس من خيار التحالف مع دحلان، وفتح بوابات غزة أمام سيطرته مجدداً على زمام الأمور فيها، وهو الخيار الأكثر رجحاناً الآن في ظل وجود وفد «حماس» بالقاهرة، الذي قد يعود بخلاصات مهمة ذات أثر مقرر في واقع ومستقبل القطاع.

وختاماً.. فإن اعتماد النهج التوافقي الوحدوي وسلوك سبيل الشراكة السياسية سيشكّل الخطوة الأولى نحو تفكيك عقد الأزمة الفلسطينية، ويعبّد الطريق نحو برنامج وطني جامع يستخلص العبر من أخطاء وخطايا الماضي، ويفتح الطريق للدفاع عن الحقوق الوطنية في مواجهة المخاطر الراهنة.■

بقلم: مؤمن بسيسو

قيادة حركة حماس في غزة

في ذكرى الربيع المغربي

بقلم: حسن طارق

تعتبر دينامية «٢٠ فبراير – شباط» الوجه المغربي للربيع العربي، فهي في الوقت الذي جسدت فيه هشاشة شعار الاستثناء المغربي الذي طالما تردّد في بدايات انفجارات ٢٠١١، كرست بشكل مفارق بعض عناصر الخصوصية المغربية، المتمثلة أساساً في استمرارية اشتغال مؤسسات الوساطة الحزبية والنقابية والحقوقية، حتى في أحلك الظروف السياسية، فضلاً عن معطى الشرعية الذي تحظى به المؤسسة الملكية في البلاد. جعل هذان الشرطان شعارات الحراك الشبابي تبدو امتداداً طبيعياً لمطالب الأجيال السابقة، المنخرطة في النضال الديمقراطي بمختلف واجهاته، ذلك أن مطالب الإصلاح الدستوري، ومواجهة الفساد والاستبداد، والفصل بين السلطة والمال، ظلت حاضرة في دفتر مطالب اليسار والقوى الديمقراطية، لكن هبّة ٢٠ فبراير ٢٠١١ قدمتها بنبرة مختلفة وبلغة أكثر جرأة ومباشرة. من جهة أخرى، شكل الخطاب الملكي، في ٩ آذار ٢٠١١، تجاوباً سياسياً لافتاً مع أصوات التغيير، مكّن المغرب من تدبير ذكي للرياح العاصفة في كل محيطه الإقليمي.

الغاية من هذا التذكير هي القول إن شروط استقبال موجة الربيع، سواء على مستوى المجتمع أو الدولة، كانت أكثر توفراً في الحالة المغربية من حالات أخرى، لم يتمكن خلالها خيار الإصلاح من استيعاب السقف المرتفع للمرحلة.

بمناسبة ذكراها السابعة، توزعت صيغ استحضار «٢٠ فبراير»، باختلاف السياق وطبيعة العلاقة مع الحدث. يفعل ذلك بعضهم مستنداً إلى سجل العاطفة والحنين، حيث الذاكرة الشخصية تختلط مع التاريخ العام. ويحاول آخرون التعامل مع الذكرى بكثير من الحياد والمسافة السياسية، وهو أمر غير ممكن تماماً بالنسبة إلى الجيل الذي شكلت هذه المحطة شهادة ميلاده السياسي والرمزي.

يعيد الصحافيون، ربما من فرط التقليد، تقريباً السؤال التراجيدي نفسه: ما الذي تبقى من «٢٠ فبراير»؟ يحاول الباحثون تفكيك الحدث وإعادة بنائه، اعتماداً على ما تسمح به النظريات المفسرة للحركات الاحتجاجية والاجتماعية، منتبهين إلى طبيعة النظام السياسي المغربي وتحولات المجتمع، واستراتيجيات فاعليه. ويسترجع النشطاء الذكرى كأي مغامرة مثيرة، مستحضرين التفاصيل الصغيرة للحدث وعشرات الأسماء ومتتاليات من الوقائع، وفق سرديات شخصية متقاطعة، مليئة بالشحنة الانفعالية والوجدانية.

في التعاليق السياسية العابرة، كثيراً ما تتكرر الإحالة على الحدث، منطلق التحقيب، باعتباره عنوان مرحلة جديدة. وضمن ذلك تبدو دائماً عملية المقارنة مغرية: أين نحن من زمن «٢٠ فبراير»؟

عودة إلى محاولة الجواب عن سؤال: ما الذي تبقى من «٢٠ فبراير» في السطح، وعلى مستوى التدبير التكتيكي للدولة؟ لا شيء. استعادت السلطة ما تنازلت عنه تحت ضغط الشارع، وانتقلنا من حزب للدولة إلى حقل حزبي كامل تحت المراقبة. أما الدستور، غنيمة الحراك اليتيمة، فقد تحول تحت تأثير عمليات النزف والتحلل المستمرة إلى وثيقة للاستئناس والتطبيق التقديري.

في العمق، وعلى مستوى التحولات الاجتماعية «الثقيلة»، يبقى الكثير. لعل الأهم هو ترسخ عقيدة المساءلة لدى الأجيال الجديدة. يبدو ذلك واضحاً من حدث الاحتجاج الذي رافق العفو عن مغتصب الأطفال الإسباني، كالفان، إلى حراك الحسيمة غير المسبوق في كثافة أحداثه واستمراره الزمني، وصولاً إلى الاحتجاجات الحالية في المدينة المنجمية جرادة. جعلت التحولات الاجتماعية نفسها أدوات الضبط الانتخابي والإداري والاجتماعي تهزم جميعها شر هزيمة في اقتراع ٢٠١٥.

في الخلاصة: انتصرت السلطة، تكتيكيّاً، على مخرجات الهبّة الشبابية، لكنها موضوعياً عاجزة عن القضاء على روح «٢٠ فبراير» التي لا تعني سوى رفض المجتمع وصاية الدولة.■

٣٩ قتيلاً بتحطّم «أنطونوف» في حميميم

تحطّمت طائرة نقل عسكرية روسية، قرب مطار حميميم في محافظة اللاذقية في سورية، وقتل ٣٩ شخصاً كانوا على متنها.

وكشفت وزارة الدفاع الروسية أن الادعاء العام العسكري فتح تحقيقاً جنائياً في حادثة تحطم الطائرة، فيما نفى مصدر عسكري روسي تعرّض الطائرة وهي من طراز «أنطونوف-٢٦» لاستهداف بصواريخ أو أسلحة مضادة للطيران. ولفتت الوزارة إلى أن الطائرة تحطّمت نتيجة ارتطامها بمدرج المطار أثناء هبوطها.

والطائرة هي من أقدم أنواع طائرات النقل الموجودة في خدمة الجيش الروسي واعتمدت منذ العهد السوفياتي في عام ١٩٧٣، وتستطيع حمل ٢٤ طناً من العتاد العسكري، كما أنها مجهزة كي تستطيع نقل حتى ٣٠ مظلياً، أو جرحى في المعارك.

أميركا تدرس توجيه ضربة ضد دمشق

ندّدت روسيا مجدداً بما وصفتها «اتهامات مجانية» ضد دمشق باستخدامها أسلحة كيماوية، وأعربت عن أملها بامتناع واشنطن «عن أي تحرك يزيد من انتهاك القانون الدولي»، وذلك على خلفية نشر «واشنطن بوست» تقريراً يكشف عن إجراء الإدارة الأميركية نقاشاً في إمكان توجيه ضربة عسكرية جديدة ضد النظام السوري على خلفية استخدامه أسلحة كيماوية ضد المدنيين.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين قولهم إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب طلب دراسة «خيارات لمعاقبة» نظام الرئيس السوري بشار الأسد في أعقاب تقارير عن استخدام غاز الكلور في هجمات على مناطق مدنية، مؤكدة أن ترامب بحث كيفية اتخاذ إجراءات محتملة في اجتماع في البيت الأبيض الأسبوع الماضي، حضره رئيس الأركان جون كيلي ومستشار الأمن القومي هيربرت ماكماستر، إضافة إلى وزير الدفاع جيم ماتيس.

ميانمار تواصل «تطهيراً عرقياً» ضد الروهينغا

اتهم مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميانمار بشنّ حملة «ترهيب وتجويع قسرية»، تواصل عبرها «تطهيراً عرقياً» ضد مسلمي أقلية الروهينغا.

وقال أندرو غيلمور، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعد لقائه لاجئين من الروهينغا وصلوا حديثاً إلى مخيّمات مكتظة في بنغلادش: «إن تطهيراً عرقياً للروهينغا يتواصل في ميانمار، وأعتقد أننا لا نستطيع استنتاج سوى ذلك، من خلال ما عاينته وسمعته» في منطقة كوكس بازار الحدودية.

وأشار إلى أن «طابع العنف تغيّر، من قتل واغتصاب جماعي العام الماضي، إلى حملة ترهيب وتجويع قسرية، يبدو أنها تستهدف إخراج مَن بقي من الروهينغا من منازلهم وترحيلهم إلى بنغلادش». وأضاف أن عودتهم إلى ميانمار قريباً «ليست واردة»، على رغم تعهد السلطات بإعادة بعضهم. وأشار غيلمور إلى أن «حكومة ميانمار تعلن للعالم استعدادها لاستقبال عائدين من الروهينغا، لكنها تواصل في الوقت ذاته ترحيلهم إلى بنغلادش». وأكد أن «من المستحيل ضمان عودة آمنة ولائقة لهم وقابلة للاستمرار في الظروف الراهنة».

أردوغان: «غصن الزيتون» حيّدت «٢٨٧٨ إرهابياً»

كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن أن «عدد الإرهابيين الذين تم تحييدهم في عفرين وصل إلى ٢٨٧٨ إرهابياً»، مشدداً على أن «تركيا تخوض كفاحاً مكثفاً ضد المنظمات الإرهابية، في الوقت الذي تتعرض فيه أيضاً لهجمات عنيفة من تلك التنظيمات».

ولفت خلال خطاب ألقاه في ندوة نُظمت في مركز الشعب للثقافة و المؤتمرات في «بيش تبة» بالعاصمة أنقرة، لمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على تأسيس محكمة التمييز (النقض) التركية إلى أنه «في خضم هذه الأحداث وبالنظر إلى استمرارية وحجم الهجمات التي نتعرض لها، فإن تركيا مثلت نجاحاً مهماً في خلق توازن ما بين الديمقراطية والأمن»، مؤكداً أن «جنود القوات المسلحة التركية يسطرون انتصارات خالدة، جنباً إلى جنب مع مقاتلي الجيش السوري الحر، في دحر إرهاب تنظيمات «ب ي د/ بي كا كا» و«داعش» الإرهابيين».

«الصليب الأحمر» يكشف حقيقة وضع سكان الغوطة!

أعرب رئيس السياسات والدبلوماسية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هيغو سليم، عن أمله في أن تتمكن اللجنة من إرسال المساعدات الإغاثية إلى سكان الغوطة الشرقية المحاصرة مرة أخرى.

وكانت اللجنة الدولية قد علقت مهمتها الإنسانية في الغوطة الشرقية المحاصرة قرب دمشق، بسبب العنف.

وقال سليم في حديث مع «سكاي نيوز عربية»: «فريقنا استطاع الوصول إلى الغوطة الشرقية، وكنا نأمل أن نعيد ذلك وندخل المساعدات مرة أخرى».

وأضاف: «من الواضح لنا أن أوضاع الناس هناك حرجة جداً. نحن ندعو كل الأطراف في النزاع إلى أن تتيح الوكالات إيصال المساعدات للسكان».

وتابع: «نحن نتوقع من كل الأطراف وندعوهم أن يحترموا قانون الحرب وميثاق جنيف حتى يضمنوا على الأقل أن يحصل السكان المدنيون على ما يبقيهم على قيد الحياة».

نتن ياهو: سنوقف تمدُّد «الوحش» الإيراني

حذر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتن ياهو في واشنطن من «الوحش» الإيراني، مشدداً على ان «إسرائيل» ستوقف تمدده في المنطقة، منوهاً في الوقت نفسه بالتحالف القائم بين «إسرائيل» والولايات المتحدة.

وبعيداً عن الشبهات بالفساد التي تلاحقه في «إسرائيل»، ألقى نتن ياهو كلمة أمام منظمة ايباك التي تعتبر اللوبي الرئيسي الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة.

واستعاد نتن ياهو، وسط التصفيق الحاد من الحضور وقوفاً، فيلم «الطيب والوحش والقبيح» للمخرج الشهير سيرجيو ليوني، لكنه عدل العنوان ليصبح «الطيب والوحش والجميلة».

ورأى ان «الطيب» يعني «الأخبار الطيبة»، ومفادها ان «الجيش الإسرائيلي لم يكن يوماً أقوى مما هو عليه اليوم، واقتصاد البلاد مزدهر».

خطة فرنسية لمكافحة «إعلانات العري»

أطلق كبار المعلنين الفرنسيين وهيئة مراقبة البث في البلاد خطة عامة الثلاثاء الماضي لمكافحة القوالب النمطية الجنسية بالإعلانات، من نساء نصف عاريات يبعن مكانس إلى ألعاب الفيديو العنيفة التي يجري تسويقها للصبية.

وحسب أسوشيتدبرس، تشهد فرنسا تصاعداً في هذه الخطوات لمصلحة حقوق المرأة، لاسيما في أعقاب الكشف عن انتهاكات جنسية في هوليوود والتي رفعت الوعي بالعنف الجنسي والتحرش بمختلف أرجاء العالم. ومع ذلك، يشعر البعض بالقلق من أن تتجه مثل هذه الأمور بعيداً للغاية.

وفي أسبوع الأزياء في باريس، تساءل الحضور عما إذا كانت الحملة الصارمة على الإعلانات ستنتهك الحريات الفنية أو الجنسية التي يعتز بها الكثيرون في فرنسا أو لا، وسعى رئيس هيئة تنظيم الإعلانات لتهدئة تلك المخاوف.

وقال ستيفان مارتن للأسوشيتد برس: «العري ممكن أن يكون مقبولاً» في الإعلان عن أحواض الاستحمام وكريمات الجسم على سبيل المثال «ولكن ليس في بيع سيارة».

عقوبات أميركية جديدة ضد بيونغيانغ.. والسبب!

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، أن «العقوبات الجديدة على كوريا الشمالية، بسبب استخدامها أسلحة كيميائية في اغتيال كيم جونغ نام، شقيق زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، العام الماضي، دخلت حيز التنفيذ».

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر نوريت، في بيان، إن «الولايات المتحدة خلصت من خلال تحرياتها إلى أن بيونغيانغ استخدمت غاز الأعصاب «في إكس» لاغتيال الأخ غير الشقيق للزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في ماليزيا عام ٢٠١٧ وفرضت عقوبات إضافية على كوريا الشمالية».

وأشارت إلى أن «الحكومة الأمريكية اتخذت هذا القرار في ٢٢ شباط بموجب القانون الأمريكي الخاص بالقضاء على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والحروب لعام ١٩٩١».

أضافت: «ان العقوبات الإضافية على بيونغيانغ دخلت حيز التنفيذ في الخامس من آذار بعد نشر نتائج تحرياتها رسمياً».

ترامب يؤكّد: لا فوضى في البيت الأبيض!

قال الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إنه لا وجود لفوضى في البيت الأبيض، إثر سلسلة الاستقالات وإقالات شملت أشخاصاً من كبار المسؤولين في إدارته.

وأورد ترامب في تغريدة على «تويتر»: «النظرية الجديدة للأخبار الزائفة تقول إن الفوضى تسيطر على البيت الأبيض. خطأ».

وتأتي تغريدة ترامب بعد أيام قليلة على الإعلان المفاجئ عن مغادرة هوب هيكس البيت الأبيض، وكانت من أقرب مستشاريه.

وأضاف ترامب: «سيكون هناك دائماً من يغادر ومن يصل، وأنا أحب الحوارات الحامية قبل اتخاذ قرار».

وحذر الرئيس الأميركي: «لا يزال هناك عدد من الأشخاص أرغب في تبديلهم (دائماً في إطار البحث عن الأفضل)».

قراءة في تطوّر العلاقات الأردنية التركية

بقلم: بكر البدور

نظر بعض المراقبين والمحللين إلى الزيارات المتبادلة بين الملك عبد الله الثاني والرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي جرت العام الماضي على انها مجرد زيارات بروتوكولية، وأنها تندرج فقط في إطار العلاقات العامة ولا تحمل أي مؤشرات أو أبعاد سياسية يمكن أن تنعكس على مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة في المجال السياسي.

وقد يكون لهذا التحليل وجاهةٌ ما في وقت من الأوقات، في سياق النظر إلى طبيعة مواقف البلدين من القضايا الإقليمية، وشبكة علاقاتهما الإقليمية والدولية، فالأردن يختلف مع تركيا اختلافاً جوهرياً في عدد من القضايا، فتركيا أيدت ثورات الربيع العربي واعتبرت أن من حق الشعوب العربية أن تنهض لتغيير الأوضاع في بلادها، كما عارضت تركيا بشدة الثورات المضادة لثورات الربيع العربي، فيما كان للأردن موقف مغاير من كل ذلك إلى جانب العلاقات المتينة بين الأردن وكل من مصر والسعودية والإمارات، التي تتخذ مواقف معاديةً من التيار السياسي الإسلامي الذي برز في واجهة مخرجات الربيع العربي، الذي يحسب حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا عليه.

إلا أن الأحداث البارزة التي شهدتها المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية، خاصة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتبار القدس عاصمةً لإسرائيل أعطت العلاقات الأردنية التركية دفعة قوية. فقد حضر الملك عبد الله قمة إسطنبول الخاصة بموضوع القدس رغم تحفظ الحلفاء التقليديين للأردن على هذا الحضور، وأسفرت هذه القمة بوضوح عن تطابق كبير بين الموقفين التركي والأردني من قرار ترامب، وإقرار تركي علني بالولاية الدينية للأردن وللملك عبد الله شخصياً على المقدسات، وقد وصف الرئيس أردوغان الملك بحامي المقدسات.

إلا أن موضوع تطور العلاقات التركية الأردنية لا ينحصر بقضية القدس وقرار ترامب، وإنما يتعدى ذلك إلى الجوانب الاقتصادية والعسكرية ومختلف المجالات، ويعزز هذا الاستنتاج الزيارات التي قام بها مسؤولون أتراك للأردن مؤخراً، ومن أبرزها زيارة وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ورئيس أركان الجيش التركي خلوصي أكار التي أُعلن خلالها إجراء زيارة قريبة للرئيس أردوغان للأردن، وأكد الوزير التركي مجدداً على وصف الملك عبد الله بحامي المقدسات، في إشارة إلى تطابق الموقفين التركي والأردني من موضوع القدس.

كما أن هنالك ثمة أموراً اقتصادية بحثت خلال زيارة الوزير التركي مع المسؤولين الأردنيين، من بينها حديث عن تفاهمات تركية أردنية على تحويل ميناء العقبة إلى مركز للصادرات التركية إلى أفريقيا، وهذا مؤشر على أن تطور العلاقات الأردنية التركية ليس تكتيكياً كما وصفه إعلام بعض الدول العربية، وإنما يأخذ منحى استراتيجياً ولاسيما مع وجود كثير من المشتركات بين البلدين، ويتعزز هذا المنحى مع وجود ضغوط عربية على الأردن، لتغيير موقفه من مدينة القدس ومشروع الرئيس الأمريكي المسمى بصفقة القرن، وهذه الضغوط بدون شك ستدفع الأردن إلى البحث عن مصالحه وتغيير تحالفاته وإعادة رسم علاقاته الخارجية وتخلصه من سياسة المحاور القائمة.■

الحكم في دعوى تمكين أسرة الرئيس مرسي من زيارته في السجن في ١٧ نيسان

حددت محكمة مصرية، يوم الثلاثاء، ١٧ نيسان المقبل، موعداً للنطق بالحكم في دعوى تمكين أسرة محمد مرسي (أول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً بالبلاد) من زيارته في محبسه، جنوبي القاهرة، وفق مصدرين قضائي وقانوني.

وقال المصدر القضائي، في تصريحات صحفية، إن «محكمة القضاء الإداري (مختصة بالنظر في المنازعات الإدارية) قررت حجز دعوى تمكين أسرة مرسي من زيارته بسجن مزرعة طره (جنوبي القاهرة) إلى ١٧ نيسان المقبل».

ومن جانبه، أوضح محمد الدماطي، محامي أسرة مرسي، في تصريحات صحفية، أنه «طلب من المحكمة إلغاء قرار سلبي بمنع الزيارات عن مرسي، لمخالفته المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان».

ولفت الدماطي إلى عدم السماح بزيارة محمد مرسي، في السجن منذ ٥ سنوات، سوى مرات قليلة للغاية.

وحصل مرسي، على ٣ زيارات في محبسه، إحداها في ٢٠١٣، والأخريان في ٢٠١٧، لأسرته ومحاميه.

وحسب لائحة السجون المصرية، من حق أي سجين أن يتمتع بزيارة مرة على الأقل كل شهر ميلادي، فيما قالت أسرة مرسي مراراً أنها اعتادت أن يتم منعها من زيارته.■

نظرة المجتمع الدولي للخليج بعد فشل حصار قطر

بقلم: محمد الجوادي

نبدأ بالتذكير –تحديداً ويقيناً– بأن مخاوف المجتمع الدولي بشأن منطقة الخليج العربي لاتزال كما هي، حتى وإن صوّرت دول الخليج العربية أو صور المجتمع الدولي أو اتفقا كلاهما على تصوير الأمر بغير ذلك.

تتمثل هذه المخاوف الجوهرية أساساً في القلق على سلامة منابع معتدلة السعر للطاقة (البترول والغاز الطبيعي)، وما تمثله هذه المنابع من تأمين متدفق ومضمون للمدخلات اللازمة للتصنيع وحركة النقل على حد سواء.

ويكاد مثقفون أوروبيون بارزون كثر لا يعرفون مصدراً آخر للطاقة غير البترول الخليجي تحديداً، مع أن هؤلاء يعيشون العصر الذي إن سُمّي عصر المعلومات –من باب تجلياته– فإنه في الحقيقة هو عصر الطاقة من باب غذائه أو خاماته.

بل إن بعض المفكرين الأوروبيين يعزون كل ما تحقق من التقدم التكنولوجي –الذي تحقق مع طفراته المتقدمة– إلى ذلك النجاح، الذي شهده زماننا المعاصر في توظيف هذا المصدر من مصادر صناعة الحياة والحضارة على حدّ سواء.

أما العامل الذي يفوق هذه العوامل استراتيجيةً وأهميةً فهو حرص مُلاك هذا البترول على بيعه أو بالأحرى تصريفه بطريقة ملحّة، وهو حرص طبيعي وشرطي لأنه مرتبط بما نشأ من اعتماد خطط التنمية الطموحة، ونفقات الحياة اليومية (من قبلها) على ما توفره عائدات النفط من النقد الكفيل بتمويلها وتطويرها أيضاً. ومن الإنصاف للخليجيين أن نثني على عنايتهم الفائقة بالتنمية من دون تأجيل (أو مساومة غير حكيمة) لعجلة الزمن.

وإذا أدركنا حقيقة حجم أو نسبة الإسهام الخليجي في الإمدادات النفطية للعالم؛ فإننا نكون قد بدأنا مقارباتنا الفكرية الكفيلة بأن تجعلنا قادرين على تصور القيمة الاستراتيجية غير المتناقصة للخليج العربي ودوله وسياساته، ومن ثم أمنه ونزاعاته ومغامراته.

وعندئذ يمكننا أن نستوعب –بدقة وثقة في النفس– كل ما يتبدى أمام أعيننا من الآليات، التي انتهجها وينتهجها المجتمع الدولي في النظر إلى أزمات الخليج وصراعاته.

الخوف الثاني يتمثل في التحسب المبرر من الآثار الجانبية لظاهرة حصرية السلطة في الدول الثلاث الكبرى في الخليج، وهي بالاسم: السعودية وإيران والعراق. ومن المتفق عليه –في أروقة الدراسات الاستشراقية والخليجية الحالية– أن هذه الدول الثلاث تكاد تعاني من حصرية السلطة بنسبة ١٠٠٪، حتى وإن كانت حكومات الغرب مشاركة في عملية اتخاذ القرار أو العملية السلطوية نفسها.

ومع أن تحريك قبضة السلطة –في إيران منذ ١٩٧٩، وفي العراق منذ ٢٠٠٣– قد خلّف آثاراً سلبية فاقت وتفوق ما كان الغرب يعانيه من التخوفات المعهودة من النظم السابقة، فإن التحسب الأكبر حالياً يظل مرتبطاً بالسعودية التي بدأت منذ ٢٠١٣ تُصبح موضوعاً ملحّاً بازدياد على ميادين الدراسات الاستراتيجية الغربية.

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن هذه الدراسات والمناقشات الجديدة لم تبدأ من النقطة الصفر، بل بنت أفكارها وفرضياتها على سيناريوهات معروفة سبق طرحها وتداولها من دون أن يكون قد تم تناولها بتوسع أو تعمق. سواء في ذلك ما يتعلق بوحدة أراضي المملكة تحت حكومة مركزية واحدة رغم مساحتها الشاسعة، أو بانتقال السلطة –كما هي وبدون أي تغيير في الحدود والصلاحيات– من جيل إلى آخر داخل العائلة الحاكمة نفسها، أو في ظل تنامي عامل ثالث أخطر وهو العامل الراهن الذي فرض نفسه ووجوده، في ظل وجود التحسبات والتحسبات المضادة في فهم طبيعة الربيع العربي ومواجهته أو التعامل معه.

وقد تمثلت خطورة الديناميات –التي صدرت عنها ردود الفعل المتعلقة بهذا العامل الراهن– في ارتباطها –الذي لم يكن متوقعاً إلى هذا الحد– بانقلاب حاد ومفاجئ في التوجهات الحاكمة للحراك الاجتماعي والاقتصادي، جعل الاستقرار التقليدي الهادئ نفسه غير قابل للاستعادة في المنظور القريب.

وقد جاءت صناعة هذا الانقلاب في التوجهات على نحو ظن مهندسوه الأميركيون أنه قادر على أن يواجه أية رغبة طبيعية في التطور الطبيعي المضمون النتائج.

ومن ناحية أخرى؛ وجد مهندسو هذا التيار الجديد أن بإمكان تصوراتهم –المتجاوزة للأعراف الخليجية– أن تُجهض كل حركة أو توجه يمكن أن يمثل خطراً على أصحاب المصلحة في استمرار حصرية السلطة على ما هي عليه، لكن هذا الهدف –الذي قد يمكن النظر إليه على أنه هدف مشروع– سرعان ما انقلب دون قصد إلى أهداف أخرى مناقضة.

وذلك بحكم ما انتهجته القرارات المسرعة من وسائل غير معهودة في تحقيق الهدف، وباختصار شديد بعيد عن المصطلحات، فإنه إذا كان النظام السعودي حريصاً على استقرار الوضع للأسرة المالكة في السعودية؛ فإنه لابدّ له أن يعمل من أجل هذا الهدف بما يؤدي إليه، وذلك من قبيل إجراءات المصادرة والتصفية والحراسة والاستيلاء، وتشويه سمعة البعض ونزاهتهم مع أنهم يمثلون رموزاً، وما إلى هذا من تقنيات.

وجدير بالذكر أيضاً أن بعض هذه الحركيات السعودية الداخلية سرعان ما تركت عدداً من الانطباعات ثم الآثار الدولية المهمة، بعيداً عن الآثار المباشرة والمحلية لمثل هذه السياسات، التي تمت بدعم رئاسي أميركي استثنائي في إطار ممارسات دونالد ترامب الأكثر إلحاحاً على استنزاف الثروة الخليجية.

لكن مستقبل سوق الاستثمار العالمي في منطقة الخليج تأثر بالفعل، كما تأثرت توقعات النمو وكفاءة الأدوات المصرفية بسبب هذا الإلحاح السعودي–الإماراتي على إظهار قوة عضلاته، دون أن تكون هذه القوة حقيقية الوجود بذات الدرجة.

وكانت النتيجة أنه لأول مرة في التاريخ الحديث تضطرب العلاقة بين السياسة والاقتصاد في تصور صاحب القرار (لا على أرض الواقع)؛ فيصبح الاستقرار السياسي في نظر مَنْ يستهدفه مرتبطا بالعمل على إحداث أكبر قدر من الاضطراب الاقتصادي، بل والاضطراب الاجتماعي.

وقد بدا بوضوح أن الانصياع السعودي التام للمتطلبات الأميركية طيلة السنة الأولى من حكم ترامب لم يؤمن –بأي قدر– ما يقابله من التزامات أميركية.

الخوف الثالث من منطقة الخليج العربي خوف غامض لكنه متوافر الأسانيد والقرائن حتى مع انعدام صوابه، وهو خوف غامض لكنه معلن، وإن لم يكن التعبير عنه وصل إلى مرحلة التصريح بعدُ؛ ويتمثل هذا الخوف في الظن المرجح بأن منطقة الخليج (وتحديداً السعودية وليس أية دولة أخرى) هي المسؤولة عن روح العداء للغرب.

ويستند الباحثون الغربيون –في دعواهم هذه– إلى المسار التاريخي في القرنين الأخيرين، حيث تغلبت مقومات العيش المشترك بين أوروبا وأميركا من ناحية، ومصر والسودان والشام والعراق والمغرب العربي من ناحية أخرى، على ما كان ممكناً أن يتأجج من صراعات تقليدية بسبب الاختلافات القائمة في الدين والثقافة واللغة.

وفيما تم البناء بسلاسة على هذا التعايش حتى في ظل الصراع العسكري مع الاحتلال؛ فإن السعودية –على سعة أرضها– لم تشهد هذا ولو بقدر ضئيل.

بل إن الأمر الذي استلفت نظر المفكرين الغربيين هو أن مقومات العيش الأوروبي المشترك مع الإيرانيين تراجعت في تأثيرها، بعد أن تمكنت المؤسسات السياسية للثورة الإيرانية الإسلامية من مفاصل المجتمع الإيراني، على النحو الموازي والمعادل لردة الفعل السعودية تجاه هذه الثورة.

وقد وجد المعادون للإسلام في مثل هذه الملاحظات العابرة مادة خصبة للبرهنة المغرضة، ليس على صعوبة العيش مع الخليج فحسب، بل للبرهنة أيضاً على أن منطقة الخليج العربي –وخاصة السعودية– هي منبع الفكر والعمل الإرهابيَّين، وبالطبع فإن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بأميركا أصبحت جاهزة دوماً للاستدعاء، لتتويج كل نظرية مختلقة في هذا الإطار الظالم للسعودية.

وقد كانت التوقعات النظرية تسير في اتجاه القول باحتمال (بل بترجيح) أن تنضم الإمارات إلى قطر والكويت في صياغة صورة منفتحة ومتفتحة للخليج، بالاتكاء على ما أسهمت به هذه الدول الثلاث (ذات المعدلات المتقدمة في مؤشرات التنمية البشرية) في التفاعل الحضاري والتوافق العولمي.

لكن الإمارات –لسبب غير مفهوم منطقياً– آثرت أن تدفع بنفسها دفعاً قوياً مع السعودية في اتجاه معاد للتحديث القطري والكويتي، مع تناقض ما ترفعه من شعارات لم ينخدع بها أحد في المجتمع الدولي. وفيما تصورت السعودية –والإمارات من خلفها– أن تبديل رقعة اللاعبين في الشطرنج كفيل بتبديل المواقف من أسود إلى أبيض والعكس؛ فإن الفهم الغربي كان أكثر تمرُّساً بالخبرة الجديدة التي نشأت عن عقود احتراف اللاعبين، والتي جعلت أدوار اللاعبين والأندية أكثر دينامية مما تتصوره السعودية والإمارات عن قاعدة الأبيض والأسود في لعبة الشطرنج.■

رسائل أمير الكويت تتصدّر جهود حل أزمة الخليج

تشهد منطقة الخليج حراكاً دبلوماسياً نشطاً لحل الأزمة الخليجية؛ حيث بعث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أربع رسائل خطية لكل من أمير قطر وملك السعودية وملك البحرين ورئيس الإمارات، بُعيد لقاءات مبعوثي وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون بالمسؤولين القطريين في الدوحة.

فقد تسلم أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني رسالة خطية من أمير الكويت، تضمنت الرسالة التي سلمها الشيخ محمد العبد الله (نائب وزير شؤون الديوان الأميري) تحيات وتقدير وشكر الكويت أميراً وشعباً على المشاركة الفعالة لدولة قطر في احتفالات الكويت بأعيادها الوطنية على المستويين الرسمي والشعبي، كما تناولت العلاقات الأخوية التاريخية الوطيدة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين. وقد زار المبعوث الكويتي السعودية، حيث سلم رسالة إلى الملك سلمان بن عبد العزيز.

وفي السياق ذاته، أجرى ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة اتصالاً هاتفياً مع أمير الكويت تناول العلاقات الثنائية، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء البحرينية عقب تسلم ملك البحرين رسالة خطية من مبعوث أمير الكويت تتعلق بالعلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية والدولية.

مبعوثان أميركيان

وخلال يوم الأحد، اجتمع وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني بمبعوثي وزير الخارجية الأميركي؛ الجنرال المتقاعد أنتوني زيني، وتيم ليندركينغ نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، خلال زيارتهما الرسمية للدوحة. وبحث الجانبان تطورات الأزمة الخليجية وجهود الوساطة الكويتية، إضافة إلى الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها دول الحصار ضد دولة قطر، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء القطرية.

وكان المبعوثان وصلا الدوحة قادمين من الكويت، حيث التقى أمير الكويت والجنرال المتقاعد أنتوني زيني.

وتعليقاً على زيارة المبعوثين الأميركيين للمنطقة، قال مصدر في الخارجية الأميركية في تصريح صحفي إن الهدف هو التواصل مع جميع أطراف الخلاف الخليجي.

استعادة الوحدة

وأضاف المصدر أن كلاً من زيني وليندركينغ سيناقشان الطرق المحتملة لحل الخلاف، إلى جانب مناقشة الترتيبات للقمة الأميركية الخليجية المقبلة، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة ستواصل تشجيع الوصول إلى تسوية تستعيد وحدة مجلس التعاون الخليجي.

وكانت وكالة أسوشيتد برس قالت إن القمة التي ينوي الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقدها في كامب ديفد في أيار المقبل لحل الأزمة الخليجية لن تعقد إذا لم تحقق الدول المعنية تقدماً في حل هذه الأزمة.

وأضافت الوكالة أن مبعوثين أميركيين سوف يسلمان زعماء الدول الخليجية رسالة بهذا الغرض خلال زيارتهما للمنطقة.■

«إخوان مصر» يحمّلون سلطة الانقلاب المسؤولية عن حياة المرشد

حمّلت جماعة الإخوان المسلمين سلطة الانقلاب المسؤولية كاملة عن حياة المرشد العام للجماعة الدكتور محمد بديع، و«جميع المعتقلين، وخاصة المرضى وكبار السن الذين يتعرضون لحملات قتل ممنهج، خاصة بعد المعلومات التي ذكرتها كريمة فضيلته، والتي تؤكد أننا أمام عصابة استنفدت رصيدها من الإنسانية».

وقالت مساء الأحد، إن «شيخاً كبيراً جاوز الخامسة والسبعين من عمره يمثل قامة علمية عالمية، تم اختياره من بين أبرز مائة عالم على مستوى العالم العربي، ويقود أكبر جماعة دعوية تمتد في أنحاء العالم، لا يصدق عاقل أن يتم اعتقاله؛ ناهيك عن حرمانه من أبسط مقومات الحياة، بل وابتكار كافة الطرق لتعذيبه».

وأشارت الجماعة إلى أنه يتم تجريد زنزانة المرشد العام للإخوان الانفرادية لينام «عاماً كاملاً على الأرض، والآن – وبلا رحمة – ينزعون منه الغطاء والكرسي».

وأعلنت جماعة الإخوان للرأي العام أن «ما يجري من إجرام بحق المرشد العام ومن قبل مع الدكتور عصام الحداد ونجله المهندس جهاد الحداد وجميع الأسرى في سجون الانقلاب، تتقدم ببلاغ عاجل لجميع المنظمات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان، وكل ذوي الضمير الحي في العالم للتحرك الفوري، ووقف هذا القتل الممنهج بحق هؤلاء الأبرياء الشرفاء».

وأردفت: «لقد حسب المنقلبون أن هذه الجرائم التي يرتكبون، وذلك المكر والكيد الذي يكيدون، سيفتّ في عضد الرجال أو يقهر جذوة الإيمان المتقدة في قلوبهم أو ينال من عزيمتهم، ولكنها لن تزحزحهم عن مواقفهم قيد أنملة ولن تقهر نفوسهم لحظة من نهار.. ﴿فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا﴾».

وكانت الدكتورة ضحى ابنة المرشد العام للإخوان المسلمين، محمد بديع، قد أطلقت، منذ أيام، صرخة استغاثة مما وصفته بالوضع المزري الذي يعيش فيه والدها وبقية المعتقلين في سجن ملحق مزرعة طرة.

وتروي «ضحى»، عبر «الفيسبوك»، عن أحدث جرائم الانتهاكات التي يواجهها والدها في الأيام الماضية، والتي أكدت أنها تهدد حياته بعد عام ونصف من انقطاع أسرته عنه وحرمانه من الزيارة.

واستعرضت ما فعلته التجريدة الأمنية التي قامت بتفتيش زنزانته قبل أيام؛ حيث أشارت إلى أنه تم تجريد زنزانة «بديع» من كل شيء، إلا أنهم لم يجدوا ما يسحب منه؛ فقد سبق أن «سحبوا منه كل شيء، ووجدوا فقط الأغطية التي يتدثر بها في هذا الجو البارد، فهو ينام على الأرض منذ أكثر من عام، والآن ينام دون أغطية».

وأشارت إلى أنه تم «سحب الكرسي الوحيد في الزنزانة الذي كان يجلس عليه والدها الشيخ الذي يبلغ من العمر ٧٤ عاماً، ويعاني من تآكل في الغضاريف وكسر قديم في العمود الفقري، ولا يستطيع الجلوس على الأرض ولا النهوض منها إلا بالاستناد إلى هذا الكرسي، كما أنه لا يستطيع السجود أو حتى الركوع في الصلاة؛ حيث كان يصلي على هذا الكرسي، خاصة أنه يعاني من تآكل شديد في الغضاريف وكسر قديم في العمود الفقري».

وتساءلت: «كيف بهم يعاملون قامة مثل الدكتور بديع في مكانته العلمية، فضلاً عن كبر سنه بهذه الطريقة؟ والدي يعاني من أمراض مزمنة لا تناسبها أبداً هذه الظروف المعيشية، فضلاً عن أمراض المعدة الشديدة التي بدأت تصيبه منذ أسبوع جراء قرار غلق الكانتين والكافتيريا وأكل الطعام الميري فقط، وطبعاً الزيارات ممنوعة تماماً منذ أواخر عام ٢٠١٦».

وأردفت: «تم دخول أكثر من ٣٠ ضابطاً الزنزانة، ليس بهدف تجريدها، فهي بالفعل مجردة لا يوجد بها إلا والدي فقط. الهدف هذه المرة هو تدميرها، فتم قطع ستارة الحمام، وتكسير بلاط الزنزانة عند د. محمد سعد الكتاتني، فكيف بوالدي يأمن على ستره بداخل الحمام في عدم وجود أي شيء يستره، خصوصاً مع وجود ضباط بهذه الأخلاقيات يقتحمون الزنازين في أي وقت وبدون استئذان».■

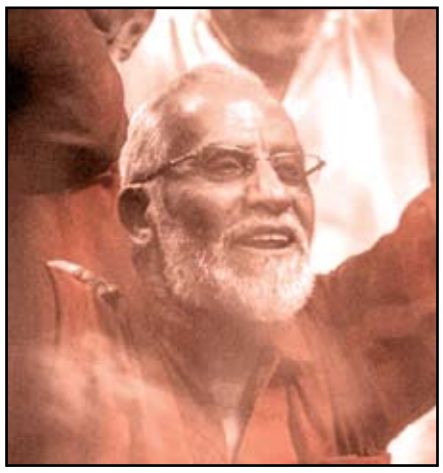

د. محمود حسين: الغرب يعي جيداً أن لا علاقة للإخوان بالإرهاب

قال الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين المصرية، الدكتور محمود حسين، إن الخلافات الداخلية «انتهت تقريباً في الداخل والخارج عدا مجموعة شكلت هياكل موازية، ولم يعد لها صلة بالجماعة».

وأضاف، في الذكرى التسعين لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين، أن «أبواب الجماعة وقلوب أبنائها مفتوحة لكل من أراد اللحاق بركبها، وفق نظمها ولوائحها وأدبياتها، فالجماعة لم ولن تكون يوماً حكراً على أحد أو مغلقة أمام أحد، ومن أراد الانطلاق لخدمة الإسلام عبر طريق آخر فإن أخوّة الإسلام تظل تجمعنا».

ورداً على دعوات فصل العمل الدعوي عن السياسي، أشار «حسين» إلى أن «انصهار الجماعة في حزب أو تحولها إلى العمل السياسي كلياً أمر يجافي المنطق، ويضيّق الواسع، ويبتعد بالدعوة عن مراميها ومقاصدها الكلية، التي هي أكبر من أي حزب أو كيان».

وذكر الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين أن «ممارسة السياسة قولاً وعملاً هي جزء أصيل من الدعوة، ولا يمكن أن تنفصل عنها. ومن ناحية الفكرة والرسالة، لا يوجد مطلقاً ما يسمى دعوي وسياسي كأمرين متفارقين، وإنما السياسة في نظرنا دعوة، والمجال الدعوي يشمل كل الجوانب».

وتابع: «كل خطأ حدث داخل الإخوان تم تصحيحه في حينه بشكل حاسم، وتوجهات القيادة كلها تسير في اتجاه التقويم والمراجعة، مؤكداً أن «الأخطاء نسبية، والتحقيق لا بدّ أن تتوفر له معلومات مع وجود صاحب الشأن، ثم إذا كانت محاسبة فعلى الجميع أن يُحاسب، خاصة إذا كان الجميع مشاركين في الحدث والقرار، فقرارات الجماعة المصيرية لا يتخذها فرد ولا مجموعة، وإنما تتم بأوسع شورى ممكنة».

وأردف: «بحكم أننا مجتمع بشري، فالأخطاء وارد حدوثها في أي وقت، إلا أننا نبادر بالتصحيح والتوضيح، ومن أدبيات الجماعة وقواعد العمل فيها أن مراجعاتها وتحقيقاتها تظل محصورة في الدوائر المختصة، ودون إعلان للرأي العام، لكننا نجد من يزايد علينا دائماً، حتى ونحن معتدى علينا بكل وضوح في انقلاب العسكر».■

النظام وروسيا يحاولان تقطيع أوصال الغوطة... ويمنعان إغاثة الأهالي

بقلم: أحمد حمزة

في الوقت الذي يتواصل فيه سقوط القتلى المدنيّين في الغوطة الشرقية، بقصف النظام وروسيا، دون أن تلوح بارقة أمل لهم، ولو عبر وصول قوافل أمميّة تحمل مواد إغاثية، إذ رفض النظام السوري وصول أي أغذية أو أدوية لنحو ٩٠ ألف عائلة تعيش في الأقبية منذ ١٥ يوماً، فإن حرب الإبادة هناك تدخل مرحلة أشد قسوة على عشرات آلاف المدنيين، مع تصاعد حركة النزوح من البلدات التي باتت خط جبهة، إثر تقدم قوات النظام نحو عمق الغوطة التي تعمل القوات المهاجمة حالياً على تقطيع أوصالها، عبر شطرها إلى جزأين منفصلين، شمالي مركزه دوما، وجنوبي يضم بلدات ومدناً أشهرها عربين، وحمورية، وزملكا، وعين ترما، وجوبر.

وأعلن مسؤول أممي من جنيف، لوكالة «رويترز»، عدم تمكن الأمم المتحدة من إدخال قافلة مساعدات إغاثية إلى سكان الغوطة الشرقية. وقال: «لن تتمكن القافلة المتجهة إلى الغوطة الشرقية من التحرك»، مضيفاً أن طواقم الأمم المتحدة «ما زالت على أهبة الاستعداد لإيصال المساعدات المطلوبة بشدة، بمجرد أن تسمح الظروف». وهذا الأمر يعني فشل محاولة الأمم المتحدة في إدخال نحو ٤٠ شاحنة تحمل مواد إغاثية، كانت قد جُهزت لدخول الغوطة الشرقية، غير أن النظام السوري منع ذلك. وأعلنت الأمم المتحدة، أنها تنوي إدخال مساعدات إلى الغوطة اليوم.

وكان مدير «يونيسف» في الشرق الأوسط، خيرت كابالاري، قد قال منذ يومين، إن منظمته تأمل إدخال القوافل الإغاثية بحلول يوم الأحد، مشيراً إلى أن «هناك مؤشراً من الحكومة السورية على السماح بقافلة مساعدات.. في وقت كان يدور فيه الحديث عن أن من المقرر أن يستفيد من هذه المساعدات ١٨٠ ألف مدني، من أصل نحو ٤٠٠ ألف شخص محاصرين في الغوطة الشرقية. وقال منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية في سورية، بانوس موميسيس، إن تقارير أفادت بمقتل قرابة ٦٠٠ شخص وإصابة أكثر من ألفين في هجمات جوية وبرية منذ ١٨ شباط الماضي. وأضاف: «بدلاً من توقف (للقتال) مطلوب بشدة، ما زلنا نرى مزيداً من القتال ومزيداً من الموت ومزيداً من التقارير المزعجة عن الجوع وقصف المستشفيات. إن هذا العقاب الجماعي للمدنيين غير مقبول بتاتاً».

ويأتي منع النظام السوري إدخال المساعدات، في وقت تواصل فيه قواته قصف الغوطة الشرقية، بدعم من الطيران الروسي. وسقط يوم الأحد قتلى جدد من المدنيين، بحسب الدفاع المدني في الغوطة الشرقية، الذي أكد مقتل عائلة كاملة حرقاً، وإصابة العديد من المدنيين بجروح، بينهم نساء وأطفال، جراء قصف بتسع غارات جوية وعشرة براميل متفجرة على الأحياء السكنية في بلدة مسرابا، فيما أصيب العديد من المدنيين جراء قصف مكثف بصواريخ «غراد» استهدف حمورية وسقبا وبيت سوى.

إلى ذلك، أكد ناشطون في الغوطة الشرقية أن لا أحد من السكان المحاصرين غادر حتى الآن المنطقة عبر معبر «مخيم الوافدين»، الذي حددته روسيا ضمن هدنتها المزعومة، باستثناء عائلة باكستانية كانت تقيم في الغوطة منذ سنوات، وغادرت قبل ثلاثة أيام.

أما على صعيد المعارك، فقد حققت قوات النظام، خلال الأسبوع الماضي، تقدّماً هو الأكبر من نوعه، منذ بدء الحملة العسكرية على الغوطة، أواسط شباط الماضي. وتقدمت قوات النظام في جبهات شرق الغوطة الشرقية، وسيطرت منذ مساء السبت على بلدات وقرى وأراض زراعية، كانت تعتبر خط دفاع متقدماً لـ«جيش الإسلام» في جبهات شرق دوما، أهمّها بلدات أوتايا والنشابية وحرزما، وقبل ذلك حوش الضواهرة. وقال المتحدث العسكري باسم «جيش الإسلام»، حمزة بيرقدار، إنّ مقاتلي المعارضة شنّوا عمليات خاطفة عدّة، خلال ليل السبت «على مواقع قوات النظام التي تقدمت إليها في الجبهات الشرقية للغوطة، وتمكنوا من قتل أكثر من ١٥٠ عنصراً عن طريق الكمائن التي نصبت لهم». وأوضح أنّ «سياسة الأرض المحروقة على الجبهات الشرقية من الغوطة الشرقية الزراعية والمكشوفة، التي دمر النظام فيها كل شيء حتى الخنادق والدشم، اضطرت المقاتلين للتراجع عن حوش الضواهرة باتجاه الشيفونية وأوتايا. وبسبب الاستراتيجية التي يتبعها النظام، بمساندة روسية، ولكي لا يتم حصارنا على جبهة النشابية وحزرما ونكون لقمة سائغة، اضطررنا أيضاً للانحياز عنها، وتجهيز خطط يكون من شأنها تثبيت الخطوط الدفاعية والهجوم. طبعاً هذا بعد أن عجز النظام على مدار أربعة أشهر عن تحقيق أي تقدم على الجبهات الشرقية من الغوطة الشرقية وتكبيده خسائر كبيرة جداً».

ورغم أن قوات النظام تحاول التقدم من جبهات أخرى غير نقاط المواجهة شرقي الغوطة، حيث تدور يومياً مواجهات مع فصائل غرفة عمليات «بأنهم ظلموا» على جبهة حرستا غربي الغوطة، إلا أن الثقل العسكري الأكبر لقوات النظام يتركز في جبهات شرق الغوطة، على اعتبار أنها جبهات مفتوحة تقع في أراض زراعية مكشوفة، وهي ميدان حرب ترجح فيه كفة الجيوش النظامية. وقد تجنبت قوات النظام، المدعومة روسياً في هذه المعركة، محاولة اقتحام الغوطة من محور زملكا–جوبر، أو حرستا، على اعتبار أن الفصائل العسكرية الموجودة هناك، أفشلت في السابق كل محاولات التقدم، لكون ميدان المعارك هو في جبهات زملكا – جوبر، وحتى حرستا، ولكثرة وجود الأنفاق، مع كتل إسمنتية وأبنية كثيرة، ما يمنح الفصائل، التي تتبع تكتيكات حرب العصابات، أفضلية في المواجهة، خصوصاً أن مقاتلي الفصائل هم من أبناء تلك المناطق، ويعرفون كيفية التحرك فيها. ويؤكد ذلك فشل قوات النظام، خلال اليومين الماضيين، في إحراز تقدم على جبهات حرستا، فيما تقول فصائل المعارضة إنها أحرزت تقدماً خلال هجمات شنتها في منطقة مساكن الشرطة.

من جهته، أشار المحلل العسكري، العميد أحمد رحال، إلى أن النظام وحلفاءه انتقلوا من مرحلة الإفراط بالقوة، بالطائرات الحربية والمروحيات وراجمات الصواريخ، إلى مرحلة «تقطيع الأوصال»، مضيفاً أن قوات النظام تضغط من المحورين الغربي والشرقي في مسعى واضح لفصل مدينتي دوما وحرستا. وأوضح رحال، أن تقدم قوات النظام في بعض المناطق «لا يعني انهيار فصائل المعارضة السورية»، مضيفاً: «تقوم فصائل المعارضة بتنفيذ هجمات معاكسة وتسترد ما خسرته»، لافتاً إلى أن الغوطة الشرقية محاصرة منذ سنوات عدة «ومن ثم فإن أسلحة الفصائل هي إما غنائم من قوات النظام أو تصنيع محلي».

من جانبه، رأى المحلل العسكري، العقيد مصطفى بكور، أن «ما يجري في الغوطة هو صورة مكررة لما حدث في العديد من المناطق سابقاً، مثل داريا وغيرها»، مشيراً، إلى أن النظام وحلفاءه «يتبعون سياسة الأرض المحروقة وارتكاب المجازر بحق المدنيين الذين يعيشون منذ سنوات تحت الحصار».■

بيان منع الكتابة والكلام في مصر فأين الديمقراطيّة؟!

بقلم: سيف الدين عبد الفتاح

بعد الانقلاب الذي تمخّض عنه نظام «٣ يوليو» الذي تربّع على عرشه عبد الفتاح السيسي ، الذي حاول فيه من كل طريق، أن يمنع أي قول أو فعل يعقّب على ظلمه أو بطشه وطغيانه، فقيّد كل فعالية وحركة، ومنع الكلام وحرية التعبير ومنع الكتابة.. من أراد أن يتكلم فلينافق أو يمدح، ومن أراد أن يكتب فليبرّر أو يزوّر أو يمرّر، هذه هي الأدوار المسموح بها في منظومة السيسي التي تكمم الأفواه، وتقصف الأقلام وتوزع الكلام. وعلى عموم الناس تُفرض أطواق الصمت من غير كلام، فليصمت الجميع هو الشعار. فقط يملأ إعلام الإفك الساحة بالضجيج مدافعاً ومبرّراً، هاجياً وسابّاً كل من يعارض النظام، محرّضاً على كل وطني، بعد أن وُضع في خانة الأشرار. خطاب عجيب يحاول، من كل طريق، أن يغلق الأبواب ويكمّم الأفواه، وينهي الكلام ويقصف الأقلام. ببساطة، هو لا يريد أن يقول أو يكتب أحد كل ما يكشف اللثام عن عصابة اللئام التي تحكم مصر في هذه الأيام.

اعتدنا من جهاز النيابة العامة أن يكون خنجراً في خصر الثورة، ها هو النائب العام الذي كان قبيل ثورة يناير وبعدها، وقد خرّب كل اتهام يوجه للرئيس المخلوع، حسني مبارك، حتى يفلت من المحاكمة أو العقاب، وقد تمت الأمور ورتُبت، لتمرير كل المحاكمات الهزلية والشكلية، بلا حساب أو مسؤولية. وبدعاوى كثيرة، استطاع النائب العام، في ذلك الوقت، أن يشكل غطاء لتمرير محاكمات هزلية، أسفرت، عن براءة المخلوع، وبراءة كل زبانيته في مهرجان سمي البراءة للجميع، كأن ثورة لم تحدث، بل أكثر من ذلك أن من تجرأ وانتمى إلى ثورة يناير هو موضع المحاكمة، إلا من سار في ركاب النظام الانقلابي الجديد. ويأتي نائبٌ عام تلو نائب عام، لم تكن مهمته في أي يوم محامياً للشعب، بل هو مَداسٌ للمستبد، يدوس به كل حرية، وأي قانون. المهم أن ينعم المستبد وذوو الجاه والسلطان بكل أمان من أي انتقاد أو احتجاج، وتبدو الأمور مستقرة، حين يصمت الجميع، ولا يجرؤون على الكلام.

جوقة الإعلام صناعتها الكذب والإفك والافتراء والسب لكل معارض، والهجّاؤون لا يقومون بأي عمل سوى التبرير للمستبد والطاغية، وتقفّي أثر أي معارضة، حتى لو كانت واهية، يقومون بذلك كله بالأمر وفق قوانين صناعة الأخبار الزائفة من مؤسسة بائسة، ومن مكاتب الشؤون المعنوية والمخابرات الحربية، يدبّج كل هؤلاء الخطاب الإعلامي، علامته المسجلة إفك، وحديث افتراء، هذه هي الصنعة، وغسيل مخ جماعي، يتم بلا رحمة. لكل دوره المرسوم من حملة المباخر وكلاب الحراسة الإعلامية. وفي ظل هذا الوضع، إذا كانت هناك قضايا تفلت وتمس أهل السلطة، أو تفضح أمراً كان متستراً عليه منع النشر، ها هو النائب العام يمنع النشر والكلام، هذه البلاد لا تعرف حرية الكلام، ولا تعرف أي حريات في التعبير عن أي رأي أو نقد أو معارضة أو احتجاج.

والنائب العام محامي الشعب المزعوم يحمي المستبد وطغيانه، ويحصّن كل ما من شأنه تأمين عرش سلطانه وصولجانه، ها هو النائب العام يصدر بياناً، في ضوء ما لاحظ أخيراً من محاولة قوى الشر النيل من أمن سلامة الوطن ونشر الأكاذيب والأخبار غير الحقيقية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي. هذا هو المشاهد لديه، قوى الشر، ذلك المصطلح المخترع من منظومة الفشل السياسي والفاشيّة العسكرية، إن كل كلمة تتعلق بأمر يتعلق بظلم هذه المنظومة واستباحتها النفوس والأعراض، واعتقال الأفراد من كل جنس ولون، ووضعهم وراء القضبان بلا تهمة حقيقية، تقوم أجهزة النيابة القضائية بالمطلوب لمساعدة المستبد في تحقيق رغباته، بمطاردة الرأي والكلمة، ومطاردة عموم الناس وتثبيت اعتقالهم وحبسهم. وصار الحبس الاحتياطي أمراً لتقنين الاعتقال بدون تهمة أو جريرة، سوى أن المستبد قرّر أن يضع من شاء في غياهب السجون، لأنه يتجرأ على الكلام. إنه في عرف هؤلاء من قوى الشر، إنه ينال من أمن الوطن وسلامته، إنه إذا تكلم يبث وينشر الأخبار غير الحقيقية من وسائل نشر ليست تحت يده أو هيمنته، بعد أن اغتصب كل وسائل الإعلام، ووضعها تحت إمرته وهيمنته.

وبصفتي مواطناً مصرياً، أقدم بلاغاً في منظومة السيسي ومؤسساته وإعلام إفكه، وما يصدر عنها عمداً من صناعة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد، وإصدار الأخبار والإشاعات الكاذبة عن مشروعات وهمية وطنية فنكوشية. أما عن تكدير الأمن العام فحدّث ولا حرج، أن يلحظ أجهزة الأمن التي كدرت المواطنين جميعاً، وضيقت كل ما يتعلق بأمنهم، وألقت وبشكل واسع الرعب في نفوس أفراد المجتمع بين مقتول ومطارد ومنفي ومختطف قسري، ومن واقع تحت تعذيب حتى الموت، ومن تصفيات جسدية خارج إطار القانون.. أليس هذا هو الذي يستحق التحقيق من النائب العام الذي يسمى مجازاً محامي الشعب، وروّع كل هؤلاء الناس، وألقى الرعب والخوف في روعهم، أليس ذلك هو ما يعدّ على الحقيقة ضرراً محققاً بمصالح البلاد والعباد.

والخلاصة عند النائب العام المكمم للأفواه موجها لعموم الناس، لا تتكلم ولا تكتب، ولا تنتقد، فإن فعلت فذلك كذب وتحريض وتكدير للأمن العام، والإضرار بمصالح الدولة المصرية، وخرق للكذب الحصري من أجهزة المستبد. لا تكتب ولا تتكلم، فإن كل شيء تحت مراقبتنا، نحن عين المستبد التي لا تنام، ويده الباطشة في كل مقام، فليصمت الجميع، وليمتنع الكلام حماية لعصابة اللئام.. للأسف هذا بيان للنائب العام.■

حيفا.. محكمة إسرائيليّة ترفض الإفراج عن الشيخ رائد صلاح

فضت محكمة «الصلح» الإسرائيلية في مدينة حيفا يوم الثلاثاء، الإفراج عن رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين، الشيخ رائد صلاح.

وكانت الجلسة عقدت بطلب من هيئة الدفاع عن الشيخ صلاح للمطالبة بالإفراج عنه حتى نهاية الإجراءات القانونية. وتواجد في المحكمة العشرات من قادة ونشطاء القوى والأحزاب الفلسطينية في الداخل الفلسطيني.

وقال المحامي خالد زبارقة؛ من طاقم الدفاع عن الشيخ صلاح، إن المحكمة رفضت الإفراج عن الشيخ رائد، حتى انتهاء إجراءات المحاكمة.

وأضاف زبارقة في حديث لـ«قدس برس»، أن المحكمة رفضت أيضًا البديل الذي تقدمت به هيئة الدفاع؛ تحويل الشيخ صلاح إلى الإقامة الجبرية في منزله حتى انتهاء إجراءات المحاكمة.

وأشار إلى أن القرار يعني بقاء الشيخ صلاح في الاعتقال، مؤكداً أن محاكمة الشيخ صلاح «لا ترتقي إلى المعايير القانونية المتبعة»، مضيفاً أن «القضية سياسية واستمرار لسياسة تكميم الأفواه التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الشيخ صلاح».

ويخضع الشيخ صلاح للعزل الانفرادي في سجن «شيكما» بمدينة عسقلان المحتلة (جنوب فلسطين المحتلة عام ٤٨)، بعدما تم نقله من سجن «رامون» في صحراء النقب.

واعتقل الشيخ صلاح منتصف آب ٢٠١٧، من منزله في أم الفحم، وذلك بعد حملة تحريض إسرائيلية استهدفته خلال أحداث الأقصى منتصف تموز ٢٠١٧ بتهمة «التحريض على الإرهاب، وتأييد منظمة محظورة، هي الحركة الاسلامية المحظورة إسرائيلياً».

نساء الفاتيكان يخرجن عن صمتهنّ!

بقلم: نجوى بركات

بعد يومين، يحلّ اليوم العالمي للمرأة الذي بات يُحتفل به أكثر فأكثر في مختلف أنحاء العالم. لذا كان لافتاً جداً أن تنشر «لوسيرفاتوري رومانو»، المجلة النسائية الشهرية الصادرة عن صحيفة الفاتيكان اليومية، في عددها الحالي لشهر آذار، مقالاً بعنوان «نساء، كنيسة، عالم»، مُخصّصاً لفضح الممارسات الاستغلالية التي تتعرّض لها الراهبات على يد رجال الكنيسة الكاثوليكية. وهو موضوع شكّل سبقاً صحافياً تناقلته وسائل إعلام عديدة، وعلّقت عليه، لأنه عالج أحد المحرّمات التي قلّما تمّ التعرّض لها في الكنيسة الكاثوليكية.

تحت أسماء مستعارة، تروي ثلاث راهبات: سيسيل وماري وبول، كيف يمضين نهاراتهن كلها في خدمة الأساقفة والمطارين، وسواهم من رجال الدين، حيث «يستيقظن فجراً لإعداد الفطور، غسل الملابس وكيّها، إنجاز مهام التنظيف العديدة، ولا ينمن إلا بعد تقديم العشاء وترتيب المنزل»، حسبما قالت «ماري» القادمة من أفريقيا السوداء إلى روما قبل عشرين عاماً. وفي مثل هذه المهام التي تؤديها الراهبات القائمات على خدمة رجال الدين، من ذوي المراتب الكنسية العالية، ليس هناك من دوام للعمل أو راتب مادي ثابت، إذ تكون المكافآت المالية عشوائية ومتواضعة جداً. فضلاً عن أنهن يقدّمن الوجبات، ثم ينسحبن إلى المطبخ للأكل وحيدات، وليس على الموائد حيث يخدمن رجال الكنيسة، فلا يُدعَيْن أبداً إلى الجلوس ومشاركتهم الطعام.

وتتساءل الأخت ماري التي تستغرب أن تكون النساء وحدهن هن المكلّفات بإنجاز كل المهام المنزلية في عالم الكنيسة: «هل من الطبيعي أن يُخدم من كرّس نفسه للربّ من قبل من كرّست نفسها للرب مثله تماماً؟ مثل هذه الأوضاع يؤدي إلى نوع من الثورة الداخلية القوية جداً لدى بعض الراهبات، وإلى تكوين إحساس عميق بالجرح». فبالنسبة إلى راهبات كثيرات قادمات من أفريقيا، من آسيا ومن أميركا اللاتينية، هي الأم المسؤولة في الرهبنة التي ينتمين إليها، من تدفع أحياناً كلفة علاج أحد الوالدين، أو مصاريف تعليم أحد الإخوة، ما يجعلهن «يشعرن بأنهن موثقات الأيدي، ومديونات، فيسكتن عن شروط عملهن».

وإذ تمرض الراهبات، يتم ترحيلهن إلى رهبنتهن، ويصار إلى استبدالهن بأخريات، تقول الأخت بول، مضيفةً: إن إحدى الأخوات، وهي حائزة دكتوراه في علوم الدين، تمّ تكليفها بمهام الجلي من دون أي تفسير، في حين مُنحت أخرى وقد تجاوزت الخمسين من عمرها، وظيفة فتح أبواب الرعيّة. «نحن ورثة تقليد قديم وتاريخ طويل عائد للقديس منصور وبولس، وكل الأشخاص الذين أسسوا رهبانيات تعنى بالفقراء. هذا ما خلق لدينا القناعة بأن الراتب، أو المكافأة المالية، ليسا من طبيعة عملنا، وما جعل الآخرين يرون فينا، نحن الراهبات، متطوعات يمكن استخدامهن كيفما اتفق، وهو ما يؤدي إلى الإفراط في استغلالنا».

في شهر أيار ٢٠١٦، وجّه البابا فرنسيس نصيحة للاتحاد الدولي للراهبات المسؤولات العامات، جاءت كالتالي: «عندما يُطلب إليكن القيام بأمر يشي باستعباد أكثر منه بخدمة، فلتكن لديكنّ شجاعة قول لا». لكنه في المقابل، وفي اللقاء نفسه، حذّر من وجوب «عدم الوقوع في النسوية»، فالبابا الذي عُرف عنه دعمه النساء كي يتبوّأن، في السلك الكنسي وخارجه، وظائف مهمة وأساسية في الفاتيكان، يُعرف أيضاً بحرصه الشديد على عدم تجاوز التقليد الكاثوليكي الروماني المتحفّظ جداً تجاه الدور الواجب إعطاؤه للمرأة داخل الكنيسة، ووقوفه مثلاً ضد ترسيم النساء كهنةً للكنائس

جدير بالذكر أن مقال صحيفة الفاتيكان الرسمية يستبق نشر كتاب يتناول مكانة المرأة في الكنيسة وفي المجتمع، سوف يصدر قريباً في إسبانيا بعنوان «عشرة أمور يقترحها البابا على النساء». ومما كتبه رأس الكنيسة تقديماً لهذا الكتاب: «إني قلق لرؤية كيف أن دور الخدمة الذي ينبغي لكل مسيحي أن يؤدّيه، بما في ذلك داخل الكنيسة، ينحرف أحياناً في حالة النساء، نحو أدوارٍ تتعلق بالأحرى بالاستعباد».■

عن العراق والانتخابات المؤجّلة!

بقلم: ياسر الزعاترة

حين يُعقد مؤتمر في الكويت لأجل جمع المساعدات لإعادة إعمار العراق، فلك أن تتخيّل حجم الجريمة التي ارتكبت بحق هذا البلد.

إنها جريمة الساسة الذين فرضوا على العراق، والذين أفقرت سياساتهم بلداً مدججاً بالثروات.. أضافوا إليها إشعال حريق جاء على ما تبقى من البلاد، وقتل وهجّر الملايين.

نتذكر ذلك بين يدي الانتخابات التي كان مقرراً لها أن تجري في أيار المقبل، ثم جرى تأجيلها إلى شهر كانون أول، نهاية العام.

ونتذكر في المقابل ما جرى قبل ثماني سنوات، تحديداً في عام ٢٠١٠، حين ذهب العرب السنّة إلى الانتخابات، بينما كان تنظيم الدولة قد تحوّل إلى تنظيم مطارد بلا أي أرض، وحصلوا على نتيجة جيدة رغم قانون انتخابي مجحف بحقهم، وجاءت قائمتهم في المرتبة الأولى، فجرى الالتفاف على الفوز بتشكيل ائتلاف طائفي، دون منح الكتلة الأولى حق محاولة تشكيل الحكومة. ولم يتوقف الأمر هنا، بل إن السياسات الطائفية أعادت الحاضنة الشعبية لتنظيم الدولة، ثم بدأ مسلسل التدمير والقتل الذي يعرفه الجميع.

تلك بالطبع ليست جريمة شخص وحده، وإنما تدخل طهران في المشهد العراقي، وقد قالها مقتدى الصدر مراراً، بتأكيده أن قاسم سليماني هو الحاكم الحقيقي للعراق.

اليوم، نحن أمام مشهد ما بعد احتفالات «النصر على داعش»، فمسلسل «التحرير» الذي غطاه الطيران الأمريكي واحتفلت به طهران بوصفه هزيمة لأمريكا، ترك مصائب كبيرة في المشهد الداخلي يجري تجاهلها بإقرار الموعد الأول للانتخابات، مع أن الثاني لن يكون مقنعاً دون حل المعضلات القائمة.

إنها معضلات يجب إيجاد حل لها قبل أن تتم الانتخابات في أجواء صحيحة، لا سيما ما يتعلق بإعادة النازحين والمهجّرين إلى بيوتهم ومناطقهم، مع العلم أن كثيرين منهم لن يعودوا خشية تجدد العنف، وهم محقون بالطبع بعد المسلسل الذي تابعوه من قبل.

في هذا السياق، يقول رئيس لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي رعد الدهلكي، إن ثلاثة ملايين نازح فقط عادوا إلى منازلهم، وهم يشكلون أربعين في المئة من مجموع النازحين.

ويتهم الدهلكي العراق بالتلكؤ في عمليات إعادة النازحين، بالرغم من وجود قرار برلماني، يلزم الحكومة باتخاذ عدد من الإجراءات قبيل إجراء الانتخابات.

ويضيف أن البرلمان صوّت على خريطة طريق ملزمة للحكومة لإعادة النازحين، تضم أحد عشر بنداً، أولها وأهمها تشكيل تحالف مؤسساتي لجميع الوزارات الخدمية والأمنية، مهمته اتخاذ الإجراءات اللازمة لعودة النازحين إلى مناطقهم بتوفير المناخ المناسب للعودة.

إذا بقيت هذه الأجواء دون تقدم حقيقي، فإن فرص العرب السنّة في تكرار النتيجة التي حصلوا عليها في عام ٢٠١٠ لا تبدو متوافرة، لا سيما أن القانون مجحف بحقهم أصلاً. ويبقى التنافس الأكبر بين كتلتي المالكي والعبادي، وكلاهما للمفارقة من حزب الدعوة.

في بلد تحكمه ميليشيات سليماني، وتعبث به أمواله (الأمريكان لا يزالون هنا للتذكير أيضاً)، وفي بلد لديه هذا الحشد الهائل من المهجّرين، لا يمكن الحديث عن انتخابات ذات قيمة حقيقية، وإن بدت الأصوات المناهضة لإيران عالية، سواء انحازت إلى العبادي أو إلى مقتدى الصدر ومن معه، والذين شكلوا قائمة «سائرون» وضمّت شيوعيين وليبراليين، ما دفع مستشار خامنئي (ولايتي) إلى مهاجمتهم، أو صوّتت لقوائم عربية سنيّة.

والخلاصة التي ننتهي إليها هنا، هي ذاتها التي انتهينا إليها دائماً في الحديث عن وضع العراق، وهي أنه ما لم تُحجّم الهيمنة الإيرانية على العراق، ويشعر العرب السنّة بتغير حقيقي حيالهم، فإن موجات عنف قادمة ستندلع من جديد.■

الإمارات ضغطت لإقالة وزير خارجية ترامب

قالت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إنها حصلت على رسائل إلكترونية مسرّبة تظهر محاولات رجل أعمال أميركي مقرب من الإمارات، وأحد أكبر ممولي حملة دونالد ترامب، الضغط على الرئيس الأميركي لإقالة وزير خارجيته ريكس تيلرسون، بسبب موقفه غير الداعم لأبو ظبي في الأزمة الخليجية.

وجاء في المراسلات أن إليوت برويدي دفع بقوة خلال اجتماعه مع الرئيس ترامب في تشرين الأول الماضي بدعم الإمارات والسعودية، ونصح ترامب بعدم الخوض في الأزمة الخليجية وعدم الوقوف في صف قطر.

وأضاف برويدي في مراسلاته المسربة أنه نصح ترامب بضرورة إقالة تيلرسون بسبب ما وصفه بأدائه الضعيف، وأن إقالته يجب أن تتم في التوقيت المناسب سياسياً.

كما تضمنت الرسائل أن برويدي اقترح على الرئيس الأميركي لقاء ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، مشدداً على أن الأخير يفضل أن ينعقد الاجتماع بعيداً عن الأنظار في نيويورك أو نيوجيرسي، وجاء أيضاً في الرسائل أن ترامب رحّب بفكرة عقد الاجتماع.

وأوضحت «بي بي سي» أن الرسائل الإلكترونية المسربة وجهها برويدي إلى جورج نادر رجل الأعمال الأميركي من أصل لبناني، الذي يقدم نفسه على أنه مستشار ولي عهد أبو ظبي. وأضافت أن نادر خضع للتحقيق من قبل المحقق الخاص روبرت مولر بشأن محاولات إماراتية مفترضة لاستخدام الأموال للتأثير على مواقف إدارة ترمب.

وقالت مراسلة الجزيرة في واشنطن (وجد وقفي) إن التحقيق الذي قامت به هيئة الإذاعة البريطانية جاء مفاجئاً لكثرة ما فيه من معلومات، وأشارت إلى أن ما ورد في التسريبات يوضح أن برويدي مارس التحريض على تيلرسون وعلى دولة قطر.

وأضافت أن محاولة برويدي إقناع ترامب بإقالة تيلرسون جاءت فيما كان الرئيس الأميركي يسعى لحلحلة الأزمة الخليجية، ويحاول إقناع دول الحصار بتخفيف حصارها عن قطر بسبب الآثار المترتبة عليه، خاصة على السكان.

وقالت إن برويدي شن هذه الحملة على تيلرسون لإجهاض المساعي التي كان يقوم بها ترامب، حيث ورد في مذكرة رجل الأعمال الأميركي بشأن لقائه ترمب أنه سعى لإقناعه بطرد تيلرسون ومواصلة تقديم الدعم للسعودية والإمارات في موقفهما ضد قطر.

وأشارت المراسلة إلى أن برويدي شريك في شركة أمنية بمئات الملايين مع الإمارات، وقال في إحدى رسائله المسربة إنه أنشأ قوة أمنية بهدف مكافحة الإرهاب، وهي القوة التي من أجلها حاول ترتيب اجتماع بين ترامب وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد في نيويورك أو نيوجيرسي.■

ابن سلمان: ثالوث الشر.. العثمانيون وإيران والإرهاب

«العثمانيون وإيران والجماعات الإرهابية هم ثالوث الشر»، بهذه الكلمات اختصر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قائمة أعداء السعودية ومصر، بينما وصف حصار دولة قطر بـ«القضية التافهة جداً».

وخلال لقاء جمعه بـ ٢٥ من الإعلاميين المصريين المؤيدين للرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة يوم الاثنين، تحدث ابن سلمان على مدى ساعتين عن قائمة الأعداء والأصدقاء، وعن سعيه لتغيير وجه السعودية التي قال إنه وجد عندما وصل والده إلى السلطة عام ٢٠١٥ أنه وجيله لا يمكنهم العيش فيها.

ووفقاً لعدد ممن حضروا اللقاء، فإن ولي العهد السعودي هاجم تركيا وإيران، ووضعهما إلى جانب الجماعات الإرهابية في قائمة أعداء المملكة ومصر.

تركيا والخلافة وإيران

وقالت الإعلامية المصرية لميس الحديدي إن ولي العهد السعودي قال إن أعداءنا هم ثالوث الشر «العثمانيون وإيران والجماعات الإرهابية» وتابعت: «تركيا أردوغان هي التي تريد فرض نظام الخلافة، وإيران من خلال استخدام الإخوان المسلمين تريد تصدير الثورة والإرهاب الذي نحاربه». وأشارت إلى أن الأمير السعودي «تحدث عن إيران بإسهاب»

وأضافت أنه قال إن بلاده تمكنت من حصار النظام الإيراني في كل مكان، بعد أن تمددت طهران في سوريا والعراق واليمن ولبنان، واعتبر أن السعودية باتت تمتلك التأثير في بعض الدول العربية ومنها العراق.

وبحسب الحديدي فإن ابن سلمان قال إن المنتخب السعودي خاض مباراة مع منتخب العراق مؤخراً في محافظة شيعية وإن سبعين ألف عراقي كانوا يحملون العلم السعودي، في إشارة للمباراة التي لعبها المنتخبان الأسبوع الماضي في البصرة جنوب العراق. وإضافة لحصار إيران –كما قال ابن سلمان– إن السعودية حققت هدفاً ثانياً مهماً يتمثل في إلغاء سيناريو الحرب الذي أرادته طهران.

قائمة الأعداء

ولم ينقل الإعلاميون المصريون الحاضرون مزيداً من حديث ابن سلمان عن تركيا ودورها وسبب تصنيف بلاده لها في قائمة الأعداء.

ويأتي هذا التصنيف لتركيا وسط الجدل القائم حالياً عن مستقبل العلاقات التركية السعودية إثر قرار مجموعة «أم بي سي» السعودية مقاطعة الأعمال الدرامية التركية، وتأكيد مسؤولين فيها أن أوامر صدرت من الرياض لوقف هذه الأعمال، وأن القرار بهذا الشأن «سياسي». لكن العلاقة مع قطر – وبالرغم من محاولة ولي العهد السعودي التقليل من شأنها – حازت المتابعة الأكبر من قبل وسائل الإعلام المصرية والسعودية، لا سيما بعد أن تحدث عنها المستشار في الديوان الملكي السعودي سعود القحطاني بشكل لافت عبر تغريدات في حسابه على تويتر.■

أطعمة «منتهية الصلاحية» للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية

كشف نادي الأسير الفلسطيني يوم الثلاثاء، النقاب عن تقديم إدارة معتقل «عتصيون» الإسرائيلي أطعمة منتهية الصلاحية للأسرى الفلسطينيين.

وقال «نادي الأسير» في بيان له، إن محاميته جاكلين الفرارجة قامت بزيارة المعتقل والاطلاع على بعض الأطعمة المعلبة المقدّمة للأسرى، ليتبين أنها منتهية الصلاحية.

ونقل البيان عن الأسير عيسى جبرين من بيت لحم، قوله «إن غالبية الأسرى تناولوا جزءاً من هذه الأطعمة قبل أن يكتشفوا سرّها بسبب جوعهم ونقص كميات الطعام الموفرة لهم».

وفي سياق متصل، نقلت المحامية الفرارجة، عن ثلاثة معتقلين أشقاء وهم: صهيب وأنس وجبريل أبو ترك، قلقهم الشديد على أفراد عائلتهم، جراء اقتحام جيش الاحتلال لمنزلهم في مدينة الخليل الليلة الماضية.

وكانت قوات عسكرية من جيش الاحتلال قد اقتحمت منزل عائلة أبو ترك في مدينة الخليل، ومطاردة شقيقة الأسرى، ما تسبب بسقوطها وإصابتها بكسر في ساقها اليمنى، في حين قام جنود الاحتلال بعمليات تخريب طالت أثاث المنزل.

وفي السياق ذاته، أعلنت «هيئة شؤون الأسرى» و«نادي الأسير الفلسطيني»، أنهما سيتقدمان بخطوات قانونية للمطالبة بإغلاق معتقلي «عتصيون»، و«حوارة» (قرب مدينة نابلس)، اللذين يُعتبران الأسوأ بين مراكز الاعتقال، حيث لا تتوفر فيهما أدنى شروط الحياة الآدمية.

مصادرة أموال عوائل الشهداء

من جهته، اعتبر رئيس «هيئة شؤون الأسرى والمحررين» (تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية) عيسى قراقع، أن مصادقة برلمان الاحتلال الـ«كنيست»، بالقراءة الأولى على مشروع خصم أموال عوائل الشهداء والأسرى من عوائد الضرائب الفلسطينية هو «استمرار للعدوان على حقوق الشعب الفلسطيني، ولمحاولات اسرائيل نزع الشرعية عن نضال وكفاح الشعب الفلسطيني الذي اقرته الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة».

وقال قراقع «إن إعانة عائلات الاسرى والشهداء جزء من التزامات دولة فلسطين تجاه ضحايا الاحتلال وجزء من التزاماتها وفق المعاهدات الدولية والإنسانية ووفق القانون الأساسي الفلسطيني».

د. حمود يلتقي رابطة آل البابا في صيدا

التقى المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الجنوب ومرشحها عن دائرة صيدا–جزين الدكتور بسام حمود، الهيئتين الإدارية والاستشارية لرابطة آل البابا وعدد من أفراد العائلة في منزل رئيس الرابطة المهندس وسيم البابا، وبحضور محمد الزعتري، حيث جرى التداول بالاستحقاق الانتخابي القادم من كل جوانبه.

وشرح د. حمود في مداخلته بعض تفاصيل القانون الانتخابي وما يفرضه من تشكيل لوائح بين صيدا وجزين، كما تطرق الى بنود برنامجه الانتخابي بالتفصيل.

ودعا د. حمود كل الصيداويّين الناقمين على الأوضاع الحالية السيئة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والتنموية الى المشاركة الكثيفة بالانتخابات القادمة للتعبير عن رأيهم في مستقبل صيدا التي نُحب، مؤكداً ان مسؤولية التغيير تقع على عاتق المواطن الذي يجب ان يُؤْمِن بقدرته على إنجاز ذلك من خلال صوته الذي يحدد طبيعة المرحلة القادمة.

وختم اللقاء بحوار ونقاش صريح وشفاف، أجاب خلاله د. حمود عن أسئلة الحضور واستفساراتهم.

... ويتفقد المدينة الصناعية الجديدة في صيدا

جال المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الجنوب ومرشحها في دائرة صيدا – جزين، الدكتور بسام حمود، في المدينة الصناعية الجديدة، حيث اطلع على اوضاع المؤسسات الصناعية والتجارية وعلى الحركة الاقتصادية فيها، وتحدث مع اصحاب المؤسسات عن ظروف عملهم وما يلاقونه من صعوبات، سواء بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة أو البنى التحتية المهترئة أو بسبب الروائح الكريهة التي تعم المنطقة لقربها من معمل فرز النفايات والدباغات وغيرها، وناقش معهم سبل معالجة هذه الأوضاع، واعداً اياهم بمتابعة بعض الأمور المستعجلة مع رئيس اتحاد بلديات صيدا–الزهراني المهندس محمد السعودي.

وخُتمت الجولة بفطور صباحي أقيم على شرفه داخل المدينة الصناعية بحضور عدد من اصحاب المؤسسات وتجار المدينة.

وسيم علوان: التغيير والرهان المنشود هما على الشباب لإحداث تغيير الطبقة السياسية

قام الدكتور وسيم علوان المرشح عن دائرة طرابلس، بزيارة لأكاديمية رشد للتنمية والتدريب في منطقة أبي سمراء، وجمعية البشائر الخيرية الاجتماعية، وقد أكد الدكتور علوان أنه مع كل زيارة لنا لجمعية أو مؤسسة كجمعيتكم تكبر قلوبنا بكم ويزداد إيماننا بأن هذه المدينة تمتلك من الطاقات المتميزة بروح المبادرة الكثير الكثير، بهدف تأمين التكافل الاجتماعي ومساعدة أبناء المدينة في مواجهة العقبات، في ظل الاجحاف من قبل الحكومات المتتالية بحق طرابلس والاهتمام بالانماء في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والطبية وغيرها.

وأكد الدكتور وسيم علوان أن الشباب يجسدون قوّة تغيير مُجتمعيّة لا تقف أمامها حدود، فاستقطابُ طاقاتهم وتوظيفها أولية لدينا لإحداث التغيير المنشود، والشباب هم الفئة الاجتماعية المجددة والمبدعة، ما يجعل دورهم أساسياً في إحداث التّغيير المنشود في المجتمع.

ندوة: شهادات من زمن العزة ومقاومة المحتل

عُقد مساء السبت ٢٠١٨/٣/٣ في قاعة الشيخ محرم عارفي في مركز الدعوة الإسلامية لقاء بمشاركة كل من المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الجنوب الدكتور بسام حمود، والشيخ خالد العارفي، والسيدة مهى كزبر، تحدثوا خلالها عن تجربتهم في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وإيواء المجاهدين، وظروف اعتقال البعض. حضر الندوة ثلة من العلماء، والفعاليات وجمع غفير من الشباب والفتيات، واختتمت بالإجابة على أسئلة الحضور عن تلك المرحلة الحساسة من تاريخ صيدا في مقاومة المحتل، والتي تكللت بتحريرها من الكيان الغاصب بفضل الله ودماء الشهداء وعذابات المعتقلين.

المفتي سوسان يلتقي قيادة الجماعة في صيدا

زار مفتي صيدا وأقضيتها الشيخ سليم سوسان مركز الجماعة الاسلامية في صيدا، حيث كان في استقباله رئيس مكتب محافظة الجنوب في الجماعة الشيخ مصطفى الحريري، والمسؤول السياسي للجماعة ومرشحها الدكتور بسام حمود، والمسؤول الاجتماعي حسن أبو زيد، بحضور عضو المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المحامي موفق الرواس، وجرى خلال اللقاء مناقشة الأوضاع العامة في المدينة ولا سيما الاستحقاق الانتخابي القادم.

واكد المفتي سوسان ان الزيارة تأتي ضمن جولة على فاعليات المدينة بمناسبة بدء الحملات الانتخابية، للتأكيد ان دار افتاء صيدا على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كل القوى السياسية في المدينة.

ودعا ليكون هذا الاستحقاق مناسبة للتنافس الشريف على مصلحة المدينة بأجواء ديمقراطية وهادئة من اجل النهوض بصيدا على كل المستويات السياسية والاجتماعية والتنموية، لأن صيدا تستحق الخير من الجميع.

لقاءات تشاورية للدكتور عماد الحوت مع أهل بيروت

تتوالى اللقاءات التشاورية مع أهل بيروت الأحباب والاستماع الى شكواهم من طريقة إدارة شؤونهم، وكم هو رائع حجم الوعي لديهم واستيائهم من التعامل معهم كزبائن في موسم الانتخابات حيث تكثر الوعود وتتزايد افتتاح المشاريع التي جرى تأخيرها لتقدم كإنجازات قبيل الانتخابات.

أهم لقاءات الدكتور عماد الحوت الأسبوع الماضي:

١– لقاء في الطريق الجديدة في منزل المختار عبد الهادي العبيدي بمشاركة عدد من كرام الأهل في هذه المنطقة العزيزة.

٢– لقاء في رأس بيروت في منزل القاضي الأستاذ راشد طقوش عضو المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بحضور أفراد عائلته الكريمة.

٣– لقاء مع مجموعة كبيرة من محبي الدكتور بسام الطراس لمناقشة تطورات مظلوميته.

٤– لقاء في منزل السيدة ميرا سنجابة مع مجموعة من سيدات بيروت الكريمات.

٥– زيارة برفقة الصديقين الاستاذ صلاح سلام والاستاذ علي عساف للمنتدى الوطني الاسلامي.

٦– لقاء في منطقة المصيطبة مع مجموعة من أصحاب الرأي في منزل الاستاذ مروان بدر.

٧– لقاء المخاتير الاسبوعي بمشاركة المخاتير شهاب، الأمد، الريس، عيسى، منيمنة، عيتاني، العمري، شهاب، العبيدي، الحوت. ثم لقاء مع المختار محمود النخال والأستاذ احمد النخال.

٨– لقاء مع مجموعة من خريجي الجامعة الأمريكية في فندق الرديسون في دار المريسة.

مسؤول الجماعة الإسلامية في عكار يجول على بعض قرى جبل أكروم

جال وفد من قيادة الجماعة الإسلامية في عكار على قرى جبل أكروم، وكان على رأس الوفد مسؤول الجماعة في عكار الأستاذ محمد هوشر، وضم الوفد كلاً من الأستاذ أحمد الخطيب أمين سر المحافظة، والأستاذ عمر البضن.

استهلت الجولة بزيارة إلى منزل المرحوم علي الأدرع. ثم بعد أداء صلاة الجمعة في مسجد السلام – كفرتون، كان لقاء مع الشيخ وليد صلاح إمام وخطيب المسجد.

ثم كانت جلسة حوار مع الأستاذ محمد هوشر في مطعم «كان زمان» حيث التقى فاعليات من جبل أكروم ومن بلدات (قنية – كفرتون – أكروم – السهلة)، وتمحور اللقاء حول دور الجماعة في عكار والخدمات التي تقدمها.

بعد ذلك كان لقاء لوفد الجماعة على مائدة الغداء بحضور السيد إبراهيم ضاهر والسيد عادل الأدرع والسيد ملحم عدرة والحاج حسن الخطيب وفعاليات من جبل أكروم.

في بلدة «السهلة» التقى الوفد رئيس البلدية السيد أحمد الخطيب والمجلس البلدي مجتمعاً، وقد أكد هوشر خلال لقاءاته «أن الجماعة الإسلامية بقيادتها وكوادرها، وفي كل المناطق اللبنانية، خاصة في عكار، تبذل جهوداً كبيرة لخدمة مجتمعها وحاضنتها، ضمن الإمكانات المتاحة، وستبقى كذلك سواء اختارها أهلنا أو لم يختاروها في هذه الاستحقاق»، وذلك بدعم مرشحها الأستاذ محمد شديد.

كلمة طيبة

طائرة كل نصف قرن!

بقلم: ميشيل كيلو

أخيراً، شرب ما يسمى «الجيش العربي السوري»، وهو ليس جيشاً أو عربياً أو سورياً، حليب السباع، وتصدّى بعد قرابة نصف قرن لطائرات إسرائيل التي أغارت آلاف المرات على سورية، بما في ذلك بيت بشار الأسد، ورشق حزمة صواريخ عليها بأسلوب «يا رب تجي في عينه»، فأصاب بالخطأ واحدة منها، كانت تضرب مواقع للقوات الإيرانية. عندئذ، أطل جنرالات إيران و«استراتيجيون» عرب، من تلفزيونات تحولت فجأة إلى ما يشبه تلفاز «المنار» الإيراني في بيروت، ليعلنوا أن قواعد اللعبة بين النظام المقاوم وإسرائيل قد تغيرت، وتناسوا أن طائراتها هاجمت أربعة عشر موقعاً للجيش الأسدي، وأن إسقاط الطائرة حدث بالخطأ، ولو أن قواعد الاشتباك تبدلت، لكانت قواعد الصواريخ التي دمرتها الغارات قد أطلقت بعض قذائفها، ولما تم تدميرها بالكامل بين دمشق ودرعا، وإخراج مطارات التيفور والمزة وخلخلة من الخدمة، وإحراق معسكرات للحرس الثوري. اعتبر هؤلاء إسقاط طائرة إسرائيلية خلال قرابة نصف قرن «انتصاراً للمقاومة»، بدّل موازين القوى بين نظام سلمه حافظ الأسد عام ١٩٦٧ محافظة سورية اسمها الجولان، ثم سامحه بها في مقابل تسليمه السلطة، بشرط أن يحكم سورية بلداً محتلاً. وهكذا كان، فحكمها مثل مندوب سام في رئاسة الجمهورية، وفعل الأفاعيل بالسوريين، قبل أن يقبض الله روحه ويتولى ابنه الحكم، ويكمل مهمة أبيه في القضاء على «شعب الإرهابيين السوري».

ما الذي تغير حقاً بإسقاط الطائرة الإسرائيلية، إذا كانت طائرات إسرائيل قد دمرت ما أرادت تدميره لنظام «المقاومة»، بعيد سقوط الطائرة بساعات؟ وهل يعتقد «الاستراتيجيون» أن العدوّ الإسرائيلي لا يضع في حسبانه خسارة طائرة كل نصف قرن؟ لو كان يفعل ذلك، لما اعترف بسقوط طائرةٍ وقعت في فلسطين المحتلة، ولأسقط في يد المحللين الاستراتيجيين الذين قفزوا عن حقائق الصراع المذلة، ولما طبّلوا لجيش النظام الذي كان يقصف الغوطة بالطيران، بينما كانت طائرات إسرائيل تهاجمه، ولرفضوا التحدّث بلغة جنرالات طهران الذين أحرقوا إسرائيل عشرات المرات خلال الأعوام الماضية، من دون أن يرموها ولو بحصاة.

تكمن قواعد اللعبة في قيام إسرائيل بالضرب حيثما أرادت، وكلما حلا لها أن تضرب، وبعدم الرد عليها، بحجة أن الزمان والمكان لم يكونا مناسبين للرد خلال نصف القرن المنصرم. أطلقت صواريخ أصابت طائرة، أعقبتها غارات بالعشرات لم يتم خلالها إطلاق صاروخ واحد، فأين هو تبدل «قواعد الاشتباك»؟ لم يكف الصهاينة عن الهجوم، ولم يجرؤ النظام على الدفاع، أليست هذه هي القواعد التي التزم بها بعد إسقاط طائرة إسرائيل، على الرغم من أن الغارات التي تلته استهدفت قواعد الصواريخ التي أصابتها ودمرتها؟

تبنّى الخبراء نظرة إيران، وتجاهلوا حقائق الصراع العسكري، والمضامين السياسية لما جرى، ولماذا صعّدت إيران موقفها العسكري، وهاجمت خلال أيام قوات يدعمها عسكر واشنطن قرب دير الزور، وأرسلت طائرةً مسلحةً بلا طيار إلى إسرائيل، وما هي علاقة محاولات جس النبض هذه، فيما يقال عن تبدل الأدوار الدولية، وليس «قواعد الاشتباك»، في سورية، بعد فشل مؤتمر سوتشي وإعلان واشنطن نهاية سياسة الانكفاء في العراق وسورية.

من المفهوم أن «يفوش» جنرالات طهران بعد إسقاط طائرة إسرائيلية، أما أن يغرق «خبراؤنا الاستراتيجيون» في شبر ماء فهذا ما ليس مفهوماً أو مقبولاً.■

فساد الأمن والقضاء والسياسة.. ماذا بقي؟!

بقلم: أواب إبراهيم

الثغرات الكثيرة والعثرات والأخطاء التي رافقت قضية توقيف الممثل زياد عيتاني وانكشاف فبركة الضابط في قوى الأمن الداخلي سوزان الحاج ليست جديدة، الجديد هو أن هذه الثغرات والأخطاء طفت على السطح وانفضحت أمام اللبنانيين، بخلاف المرات السابقة الكثيرة التي كانت تتم لفلفتها ومداراتها وطمس معالمها.

لم يكد ينتهي التحقيق الأولي مع زياد عيتاني عقب توقيفه، حتى أصدر جهاز أمن الدولة بياناً كشف فيه بالتفاصيل الاعترافات التي أدلى بها عيتاني والتي تثبت تورّطه بالعمالة لصالح «إسرائيل»، ولولا «العيب والحياء» لأصدر بيان أمن الدولة حكمه النهائي على عيتاني، ولما كانت هناك حاجة لإحالته على القضاء المختص.

ليست هي المرة الأولى ولا الثانية ولا المئة ولا الألف التي ترتكب فيها الأجهزة الأمنية مثل هذه المخالفة، فمنذ سنوات عوّدت الأجهزة الأمنية اللبنانيين على استباق أحكام القضاء بإصدار بيانات تكشف فيها إنجازاتها الأمنية والموقوفين الذين تمّ ضبطهم، والتهم الموجهة إليهم، كل ذلك قبل إحالة الموقوفين على القضاء. علماً أن دور الأجهزة الأمنية حسب القانون يقتصر على توقيف المطلوبين وإجراء تحقيق أولي معهم ريثما تتم إحالتهم على القضاء. لا تكتفي الأجهزة الأمنية باستعراض عضلاتها بالبيانات الرسمية، فهي تستكملها من خلال تسريب تفاصيل تحقيقاتها مع الموقوفين إلى وسائل الإعلام، فيتابع اللبنانيون يوماً بيوم آخر المستجدات، مع إضافة التوابل الخاصة بكل وسيلة إعلامية، علماً أن القانون يفرض سريّة التحقيقات أمام الضابطة العدلية، لكن لا أحد يلتزم بذلك، طالما أن معظم الموقوفين الذين تتم بحقهم المخالفات والتشهير بكراماتهم والإساءة لهم متهمون بالانتماء لجماعات إرهابية أو من اللاجئين السوريين الذين لايسأل عنهم أحد. المفارقة أن بعض الصحفيين والمحللين السياسيين يفاخرون خلال إطلالاتهم الإعلامية بالمعلومات الخاصة التي وصلوا إليها، لكن أحداً في الدولة لم يسأل ولم يراجع ولم يستفسر كيف تم الحصول على هذه المعلومات، ومن هو الضابط الفاسد أو الجهاز الأمني الفاسد الذي يقوم بتسريب المعلومات حتى تتم محاسبته وكي يتوقف التسريب.

التعذيب في السجون اللبنانية ليس اتهاماً، إنما هو حقيقة توثقها شهادات مئات الموقوفين الذين يتم إطلاق سراحهم، وتدعمها تقارير منظمات حقوقية دولية. ومن المعلوم أن معظم الاعترافات التي تستند إليها الأحكام القضائية انتزعت تحت التعذيب والترهيب، وليس ببعيد عنا وفاة أربعة موقوفين سوريين بظروف غامضة بعد يوم من توقيفهم في أحد مخيمات اللاجئين بعرسال، كما أن الجهات المعنية لم تكن تعلم ومن الواضح أنها لاتريد أن تعلم بحصول التعذيب. فالحرص على معنويات الأجهزة الأمنية وضباطها وعناصرها الذين يرتكبون التعذيب أهم من حياة الموقوفين وكراماتهم ومعاناتهم (!!). فقط في قضية عيتاني- الحاج، تنبهت الدولة إلى إمكانية أن تكون الاعترافات التي أدلى بها عيتاني انتزعت منه تحت التعذيب، وبالتالي يجب مراجعتها ومحاسبة من قاموا بذلك.

استباق التحقيقات وإصدار الأحكام ليس مرضاً يقتصر على الأجهزة الأمنية، بل وصلت عدواه إلى السياسيين. فبناء على معلومات وصلت أحد الوزراء، وعلى مقربة من الانتخابات النيابية والتجييش الشعبي المطلوب، قرر معالي الوزير المرشح في مدينة بيروت أن يُصدر حكم البراءة على زياد عيتاني ابن مدينة بيروت على صفحته على تويتر، متجاوزاً قرار قاضي التحقيق، ومناقضاً بيان جهاز أمن الدولة، الأمر الذي يشكل إهانة للقضاء وللأجهزة الأمنية. المهزلة التي رافقت قضية عيتاني-الحاج، وصلت حدّ النيل من القضاء والقضاة، بعدما أطل أحد السياسيين في مقابلة تلفزيونية موجّهاً الاتهامات لقاضي التحقيق العسكري الأول مطالباً بزجّه في السجن، ليطل بعدها القاضي المتهم على الشاشة نفسها ويرد التهم عن نفسه، فيطلّ الوزير مرة أخرى مهدداً متوعداً بفضح المستور الذي لم نجد أحداً يسأل عنه.

كل ذلك يحصل، ومن يعنيهم الأمر يحترفون سياسة التجاهل وغضّ النظر، الأنكى أنهم يعتبرون أن الأمور بخير، وأن الدولة على السكة الصحيحة، في الوقت الذي يشكك آخرون بأن الدولة التي يتحدث عنها البعض باتت أقرب إلى المزرعة.■

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	جمادي الآخرة	آذار	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٢٢	١٠	٢٥	٤	٥٥	٥	٤٨	١١	٠٩	٣	٤٦	٥	٠٢	٧
الأحد	٢٣	١١	٢٣	٤	٥٤	٥	٤٨	١١	٠٩	٣	٤٧	٥	٠٣	٧
الإثنين	٢٤	١٢	٢٢	٤	٥٢	٥	٤٨	١١	١٠	٣	٤٨	٥	٠٤	٧
الثلاثاء	٢٥	١٣	٢٢	٤	٥١	٥	٤٧	١١	١٠	٣	٤٩	٥	٠٥	٧
الأربعاء	٢٦	١٤	٢١	٤	٥١	٥	٤٧	١١	١٠	٣	٤٩	٥	٠٥	٧
الخميس	٢٧	١٥	١٩	٤	٤٩	٥	٤٧	١١	١١	٣	٤٩	٥	٠٦	٧
الجمعة	٢٨	١٦	١٨	٤	٤٨	٥	٤٧	١١	١١	٣	٥٠	٥	٠٦	٧

تصدرها
شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر

رئيس التحرير
إبراهيم المصري

المدير المسؤول
أيمن إبراهيم

الإدارة
بسام غنوم

الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com

صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧